وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية

مذكرة لنيل شهادة ماستر

التخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة
عيساوي فاطمة

إشراف الأستاذ:
أ. بن زايدأمحمد

لجنة المناقشة

الأستاذ:	شاربي محمد	رئيسًا
الأستاذ:	بن زايد أمحمد	مشرفا مقررا
الأستاذة:	د. لواري أحلام	عضوا مناقشا
الأستاذ:	شيخاوي أحمد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014م-2015

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غداه لو غير هذا لكان أحسن، لو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل،و لو ترك هذا أجمل،وهذا من أعظم العبر،وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر » .

الإمام عمادالدين الأصفهاني

شكر وتقدير

يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: (من أدى لكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى ترو أن قد كافأتموه).

أشكر الله العلي القدير على كل نعمة أنعمها علي

و أتوجه بخالص الشكر و أتم العرفان إلى أستاذي الفاضل

"بن زايد أمحمد "

لتفضله بقبول الإشراف وعلى المساعدات القيمة التي قدمها لي طيلة فترة دراستي

كما أشكر الأساتذة الكرام : أ .أحمد ميزاب ،أ.عبد العزيز بن ترمول ،أ.د.ولد الصديق، أ.د.عبدالقادر عبد العالي ،أ.بن عيسى ،أ. بن دادة، أ.حميدي، أ.بروكش، أ.دحماني .

لمساعدتي وتوجيهي بنصائح قيمة رغم إنشغالهم .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا

وإلى كل أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر قسم العلوم السياسية تخصص دراسا ت مغاربية .

إهداء

إلى كل أفراد العائلة

إلى الصغيرة أريج أروى

إلى كل من دعمني وساندني في إعداد هذا البحث

إلى كل الأصدقاء و الزملاء

إلى كل من له حق علي ولم أكافئه به .

عيساوي فاطمة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للأمن

المبحث الأول : مقاربة إيتمولوجية للأمن

المطلب الأول : مفهوم الأمن

المطلب الثاني : الأمن عند المقاربات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني : دلالات الأمن القومي و المفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي

المطلب الثاني : دلالات الأمن القومي

المطلب الثالث : المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي

الفصل الثاني : الأمن القومي الجزائري و التحولات السياسية

المبحث الأول : الإطار النظري للتحول السياسي

المطلب الأول : ماهية التحول السياسي

المطلب الثاني : مفهوم الديمقراطية

المبحث الثاني : عوامل التحول السياسي

المطلب الأول : العوامل التحول السياسي الداخلية و الخارجية

المطلب الثاني : أثر التحولات السياسية على النظام السياسي الجزائري

الفصل الثالث : الأمن القومي الجزائري وعلاقته بالتهديدات الراهنة بالمنطقة المغاربية

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية المغاربية وعلاقتها بالأمن الجزائري

المطلب الأول : التحديد الجيوسياسي للمنطقة المغاربية

المطلب الثاني : الروابط الجيوسياسية و الأمنية للجزائر

المبحث الثاني : التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري

المطلب الأول : النزاع المغربي الصحراوي

المطلب الثاني : الخلاف الجزائري المغربي

المطلب الثالث : التهديدات ذات البعد الإنساني

المبحث الثالث : إستراتجية الجزائر الأمنية لتعامل مع التهديدات الأمنية

المطلب الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني : التعاون مع القوى العالمية

المطلب الثالث : البعد الإفريقي

خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

فهرس الموضوع

مقدمة

إن الأمن قضية كبرى وهاجس انشغلت به المجتمعات الإنسانية المختلفـــة وبشكل مضطـــرد حتى وصلنا إلى هذا العصر الذي يتفق كثير من المفكريـــن على تسميته بعصر التحولات والذي احتل فيه الأمن بمختلف أبعـــاده (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ...الخ) موقع الصدارة، فالدول اليـــوم تتخذ لتأمينـــه إجراءات وترتيبات ضخمة وتخصص كذلك أفضل الإمكانات المادية والبشرية،و يـــؤيـــد ذلك القول: بأن الدراسات في الأمن من حيث مفاهيمه وأسسه وضماناته ومستلزماته وأنواعه هي خير ما يكفل الاستقرار والتقدم للمجتمع .

ومن أشمل صور الأمن وأبرزها الأمن القومي، وهو مفهوم ظهر في العقود الأخيرة بعد أن ترسخ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ثم في الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا،ثم انتشر بعد ذلك في بقية دول العالم، واكتسب هذا المفهوم أهميته القصوى كونه يربط بين الأمن والدولة والتحولات والأمن القومي قضيـــة لا تتعلـــق بالسلطـــة وبقـــائها أو نخبـــة من الناس ومصالحها،بل إنـــه مسألة تتعلـــق بكيان الأمـــة حاضرا ومستقبلا، كما يوجد العديد من المفاهيم والتعاريف المختلفة حيث يوجد بعض المفاهيم الضيقـــة التي تركـــز على اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل إجراءات الأمن الداخلي والقدرات العسكرية وكفاءة العمليات الإستخبارتية ومحـــاربة الإرهاب، ومن جانب آخر نجد بعض المفاهيم للأمن القومي أكثر شموليـــة واتساعا حيث ترى بأن الأمن القومي لابد أن يشمل على كافة المتغيرات المتعلقة بما تتعرض له الدول من تهديـــد وإكراه وعنف من أطراف مضادة ومستوى العدالة الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق الإحتياجات الإنسانية المشروعة في الدولة .

وقد شهد العالم اليوم العديد من التحولات والتغيرات في مختلف الجوانب إرتبطت أساسا بفعل تحول في طبيعة التهديدات الأمنيـــة التي عرفها باحثي الدراسات الأمنيـــة بالتهديدات اللاتمـــاثليـــة التي تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة

بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة، إذ على هذا الأساس فإن منطقة المغرب العربي ليست بعيدة عن هذه التحولات والتغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب،...؛إلخ وهو الأمر الذي يهدد أمن وإستقرار دول المنطقة والجزائر كنقطة تقاطع دول المغرب العربي .

1- أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع أهميته لإرتباطه بالدرجة الأول بأحد أهم المواضيع بالنسبة للدول و دارسي العلاقات الدولية في الوقت الراهن " الأمن "، فمنذ إسهامات المفكرين الأوائل(هوبز، ميكافيلي) الملهمين للنظرية الواقعية إلى غاية المفكرين و النظريات المعاصرة ،ما زال النقاش يدور حول أهمية الأمن.

كذلك من بين أهم مجالات علم العلاقات الدولية في الزمن المعاصر ،وهو مجال الدراسات الأمنية هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الأمن القومي الجزائري يحتوي معاني ذات بعد مهم كالإستقلال، الشعب، الهوية الدولة،وموضوع الأمن القومي الجزائري أحد المواضيع الحيوية بالنسبة للجزائر و مستقبلها.

2- أسباب اختيار الموضوع:

هناك سببان لإختيار هذا الموضوع، أحدهما موضوعي والآخر ذاتي.

السبب الموضوعي: يمكن القول أنه يتمثل : في الحرص على تكوين مرجعية فكرية بشأن الأمن القومي الجزائري والعوامل المؤثرة فيه في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية.

كما أصبحت دراسة الأمن من متطلبات وأولويات الدول الآن أكثر من وقت مضى لما تتطلبه التغييرات الحاصلة، بالإضافة إلى الإهتمام الدولي بالجزائر مؤخرا.

و السبب الذاتي: هو الإهتمامات الشخصية بمسائل الأمنية الذي يعد واحد من أكثر مجالات دراسة العلاقات الدولية زخما في الوقت الراهن .

3- أدبيات الدراسة:

نحاول تقديم بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة حيث نذكر:

- كتاب **بعنوان البعد المتوسطي للأمن الجزائري:** الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي للكاتب عبد النور بن عنتر.
- كتاب بعنوان **الموجة الثالثة : تحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين** للكاتب صاموئيل هنتنغتون، ترجمة عبد الوهاب علوب تامر كامل الخزرجي .
- كتاب بعنوان **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** للكاتب تامر كامل الخزرجي
- مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان: **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربي الجزائرية والمشاريع الأجنبية"** من إعداد الباحث نبيل بويبية.
- مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان: **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي** من إعداد الباحث عمار حجار.
- دراسة بعنوان **the concept of security in world globalizing** للكاتب Steven Smith.

4- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول كيف تحقق مقاربة أمنية جزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة؟.

و عليه قمنا بطرح **الإشكالية الرئيسية** التالية:

ما مدى تأثير التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على الأمن القومي الجزائري ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم الأمن القومي ؟
- ما أثر التحول السياسي على أمن الدولة ؟

- ما التهديدات الأمنية في المنطقة وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري ؟

5- الفرضيات:

نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة وكذا الإحاطة بمختلف جوانبها على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: تتغير وحدات التحليل للأمن وفقا لطبيعة التهديد و تعدد الفواعل،من التهديد العسكري إلى التهديد الإجتماعي .

الفرضية الثانية: تأثير التحولات السياسية للمنطقة المغاربية على الأمن القومي الجزائري سواء إيجابيا إذ تكون عاملا لتعزيز وتقوية أمنها وإعطاء قدرة وفعالية أكبر لمواجهة التهديدات الجديدة،أو سلبا إذ تكون مصدرا للتهديد وبالتالي عاملا من عوامل إضعاف أمنها .

الفرضية الثالثة: كلما زادت التهديدات في إطار المنطقة المغاربية كلما زاد إهتمام الجزائر بمكانتها الإقليمية والدولية.

6- مجال الدراسة :

المجال الزماني : منذ التسعينات بالتركيز على الفترة 2011 إلى 2015، إختارنا هذه الفترة لأنها تزامنت مع تغيرات في منطقة المغرب العربي .

المجال المكاني: تنحصر الدراسة في الجزائر بإعتبارها مركز ثقل المنطقة المغاربية .

المجال الموضوعي: سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى أنجع مقاربة أمنية جزائرية للتكيف مع التهديدات و التحولات في المنطقة وتحقيق الأمن والسلم والإستقرار.

7- الإطار المنهجي:

نظرا إلى طبيعة الموضوع فإن ذلك يستدعي إستخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي بين الفصول:

المنهج التاريخي: منهج يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيـــه، به يمكن إجابـــة سؤال عن الماضي بواسطـــة مجهود علمي [1]، والذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية الأمنية في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل الأمن القومي .

المنهج المقارن : يستخدم المنهج المقارن إستخداما واسعا في الدراسات القانونية والإجتماعية كمقارنة ظاهرة إجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع أخر،أو مقارنتها في بعض المجالات إقتصادية والسياسة القانونية ، والذي تبدو قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش الم نظوراتي في الدرسات الأمنية و معرفة الثابت و المتغير في موضوع الأمن، و معرفي مختلف التحولات السياسية وأثرها على الأمن القومي الجزائري .

المنهج دراسة حالة: و تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي** : لمعرفة جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة و التحولات التي عرفها الأمن بمعنى التهديدات الجديدة التي غيرت من مضمونه.

8- الإطار الإيتمولوجي (المفاهيمي).

إن توضيح المفاهيم والمصطلحات هو المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي بإعتبارها تمثل المفاتيح العملية لمعالجة الموضوع، وإنطلاقا من قول الفيلسوف الفرنسي "فولتر" «إذا أردت أن أفهمك فلابد من توضيح مصطلحاتك»، إذا المفاهيم المفتاحية في الموضوع هي :

الأمن القومي: هو تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة

أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي. [2]

---

[1]- صالح بن حمد العساف،**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**،ط1، الرياض : مكتبة العبيكان 1996، ص281 .

[2]-هيثم الكيلاني ،**مفهوم الأمن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**،باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996، ص 72 .

التحول السياسي: يعبر تارة بالتحول الديمقراطي وتارة بالإنتقال السياسي وتارة بالدمقرطة وكذا بالإصلاح السياسي والديمقراطي، ويعرف بالإنتقال من حالة إلى أخرى إستجابة للمتغيرات سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا. [1]

المغرب العربي: يمتد على مساحة إجمالية قدرها 6048141كلم^2 محتلة بذلك الجزء الأكبر من شمال إفريقيا إذ يمثل 4 %من مساحة اليابسة في العالم، ونسبة 20 %من مساحة قارة إفريقيا،و نسبة 40% من مساحة الوطن العربي. [2]

8- أقسام الدراسة :

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاث فصول و كل فصل يحتوي على مباحث وهي كالآتي: الفصل الأول: سيتم فيه مناقشة الإطار النظري للأمن بالتركيز على السياق التاريخي و تطور المفهوم، والفصل الثاني: نحاول دراسة التحولات السياسية وأثرها على الأمن القومي الجزائري، أما الفصل الثالث: يتناول الأمن القومي الجزائري وعلاقته بالتهديدات الراهنة بالمنطقة المغاربية.

9- الصعوبات:

هذه التجربة البحثية كغيرها من البحوث قد واجهتني عدة صعوبات منها صعوبة ترتيب لأدبيات النظرية التي عالجت موضوع الأمن بسبب الكم الهائل من الأطروحات الأمنية ،مما يجعل الإطاحة بمختلف

[1]- هنتنغتون صامويل،**موجة الثالثة التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**تر: عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت: دار الصباح، 1993، ص57.

[2] -Guechi Djamel Eddine, **L´ union Du Maghreb Arabe : intégration régional et développement économique**, Alger : Casbah,2002,p57.

مفاهيم الأمن غاية يصعب إدراكها بالإضافي إلى صعوبة ترجمة بعض المصطلحات من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية بالإضافة لشساعة الموضوع.

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن

الأمن قديم قدم الحياة، و بقدر ما هو قديم بقدر ما ومستمر ومتجدد ،إذ ما دامت الحياة مستمرة ومتجددة والأمن يبقى أول المطالب الإنسانية و أكثرها حيوية و ضرورة ،كونه مرادف لحماية الحياة وملازم لإستمرارها و بفعل خصائص الحياة الإنسانية:الطبيعية ،السياسية ،الإقتصادية ،الإجتماعية ...،فقد كان محتما على مطالب هذه الحياة و أنشطتها أن تكتسب طابعا حركيا و مركبا ،تجتمع فيه خصائص الحياة الإنسانية و تتفاعل ليكون الأمن بذلك مطلبا متعدد المفاهيم ،متفاوت المستويات ،متنوع الأبعاد ،مؤثرا ومتأثرا بكل تفاصيل الحياة .

بناء على هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الأمن و أهم المقاربات المفسرة له ،وأهم الدلالات و المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الأول: مقاربة إيتمولوجية للأمن

بالنظر إلى تأثير التطورات في هيكل العلاقات الدولية و قضاياها و فكرها على مفهوم الأمن منذ معاهدة واستفاليا عام 1648 ونشأة الدولة القومية ،وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين مر المفهوم بعدة مراحل إذ يُعتبر مفهوم الأمن " Security" من المفاهيم التي نالت قدرًا كبيرًا من الاهتمام في إطار علم العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كمجال مستقل للدراسة خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتّخذ تسميات ومضامين متعدّدة كما كان أحد عناصر التحليل فيما يعرف بنظرية العلاقات الدولية " International Relations Theory". يرى "أرنولد توينبي " "A.toynbee" : «إنّ إنشاء الدولة العالمية يُؤدّي إلى تحوّل مفاجئ من الحرب إلى السلام، وذلك لأنّها تنشأ بطريق الضربة القاضية، وذلك حين تقوم دولة

واحدة بمحو كافة منافسيها من الخريطة، وتصبح هي الوحيدة الباقية، إنّ الدولة العالمية لا تخشى شيئًا على أمنها، طالما أنّه ليس هناك شيء يُهدّدها »[1].

أمـــا على المستوى الأكاديمي فتتجلّى أهميتـــه من خلال مركزيـــة موضوع الأمـــن كبرنامج بحثي في الأطـــر والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية.

بينما على المستوى التطبيقي تتجلّى أهميته من خلال مدى إدراك الدولة لبيئتها الأمنية داخليًا وخارجيًا وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادًا إلى مقوّماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطًا بتموقعها في النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أولا: التعريف اللّغوي

يُعرّف الأمن في اللّغة العربية على أنّه «الاطمئنان من الخوف »[2].

و يوضح "الجحني" معنى الأمن في اللّغة بأنّه: «طمأنينة النفس وزوال الخوف »، وأنّ الإنسان يكون آمنًا إذا استقرّ الأمن في قلبه أمّا أمن البلد فهو اطمئنان أهله فيه. [3]

و تشترك مادتا الأمن والإيمان في الأصل اللّغوي (أ م نَ) فقد ذكرت مشتقات هذه المادة أكثر من ثمان مائة (800) مرّة في كتاب الله عزّ وجلّ. [4]

فالمؤمنون والإيمان والأمانة والأمين والأمن كلها كلمات تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والاستقرار ورغد العيش والبعد عن الخوف والحرب . [5]

---

[1]- عبد المنعم المشاط،**"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القوميّ"** مجلة المستقبل العربي، العدد 54، أوت 1983، ص 05.
[2]- أبو الفضل جمال الدين إبن منظور،**لسان العرب**،ط7،بيروت:دار صادر،2011،ص162.
[2]- علي فايز الجحني، " **لمحات في التخطيط الإستراتيجي: رؤية أمنية "**، المجلة العربية لدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 11، العدد 21، 1996، ص 11.
[3]- خالد درويش، حازم أبو راتب،**موسوعة المليون معلومة :الإعجاز في القران**،ط1 بيروت: دار الأريب، 2010، ص 162.
[4]- محمد بن سعد الشويعر،**الأمن العام وأثره في بناء الحضارة: أثر الإيمان في إشاعة الأمن والطمأنينة من منظور القرآن والسنة**، ط1، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1989، ص 121.

و يرى "ابن فارس" أنّ (الألف والميم والنون)، وهي الأحرف الثلاثة التي يتألّف منها لفظ أمن، تُشكّل بمجموعها وتألّفها أصلين متقاربين، إحداهما الأمانة والتي هي ضدّ الخيانة، والآخر التصديق والذي هو ضدّ التكذيب، ويُعَقّب بذلك بأنّ المعنيين متقاربين مستشهدًا بما جاء من "الخليل بن أحمد"، أنّ الآمنة من الأمن، والأمان إعادة الآمنة، والأمانة ضدّ الخيانة.[1]

و في القرآن الكريم نجد قوله تعالى: { **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمْ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**}[2] وقوله تعالى: { **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ** }[3]، قوله تعالى: { **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** }[4].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن

يُعرّف بعض المتخصّصين العرب الأمن اصطلاحًا: هو ما يتعلّق بالحفاظ على السيادة الوطنية وعلى الوضع القانوني الطبيعي القائم للدولة في حدود الإطار الإقليمي لها. و هو حماية الأمّة والمحافظة عليها من أيّ عدوان خارجي.[5]

و في اللّغة الأجنبية:

ترجع كلمة "Security" إلى أصلها اللاتيني "latin" "Securitas/Securus" المستنبطة من الكلمة المركّبة "Sine Cura"، بحيث تعني " Sine" بدون و" Cura" التي أصلها " Curio" تعني اضطراب، ومنه المعنى "بدون اضطراب".[1]

[1]- أحمد بن فارس الرازي، **معجم مقاييس اللغة**،ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي،1969، ص 07.
[2]- سورة الأنعام ،الآية رقم82.
[3]- سورة النور ،الآية رقم55 .
[4] - سورة قريش ، الآيتان رقم03-04.
[5]- مجموعة من المؤلفين،**تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي**ط1،الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2014،ص 112.

كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي " The Oxford English Dictionary" بمعنيين:

المعنى الأول: الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد، وله شروط منها:

- ✓ يجب أن يكون الأمن دائمًا.
- ✓ يجب أن يكون الأفراد محميين ضدّ التهديدات.
- ✓ يجب أن يتحرّر الأفراد من شكّ وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، وله عدّة استعمالات منها:

- ✓ هو وسيلة للحفاظ على القوّة والمكانة.
- ✓ هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- ✓ هو ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية.
- ✓ هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أيّ شيء آخر.[2]

مفهوم الأمن: يُعتبر الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد، الشعوب والدول واستمرارها، وقد تعدّدت التعريفات له من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

"هنري كيسنجر" " Henry Kissinger" يُعرّف الأمن بأنّه: «أيّ تصرّف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقّه في البقاء».[3]

"دافيدبالدوين " "David baldowin" يُعرّفه بأنّه: «تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة».

[1] -Michael Dillon, **Politics of Security**, London : The Taylor, 2003, P 125.
[2] -Shahrbanow TadjbaKhsh and Anuradha Chenoy, **Human Security Concepts and implications**, Canada: Routledge, 2000, P 10./**ou** Michael Dillon, **Politics of Security**, OP. Cit, P 121.
[3] -Henry Alfred Kissinger," **Domestic structure and foreign policy"**, **In** James Rosenau, **International politics and foreign policy**, 3nd Edition, New York :Free Press, 1970, P260.

الأمن هو القدرة على التحرّر من تهديد رئيسي للقيم العليا الفردية والجماعية وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حقّ البقاء على الأقلّ، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية .[1]

المفهوم التقليدي والحديث للأمن :

الأمن مرّ بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى أو الاتجاه الأول الاتجاه التقليدي أو الإستراتيجي ينظر إلى الأمن من خلال المتغيّرات العسكري "Military Variables" **أما المرحلة الثانية** فقد اهتمّ الباحثون بالأمن من خلال تداخل مختلف المتغيّرات العسكرية وغير العسكرية، أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن وفقًا لأصحاب التوجّه الإستراتيجي – التقليدي للأمن هو الحرية من التهديدات " Threats" أو الأخطار "Dangers"[2]، أي قدرة الدولة على حماية مصالحها من أخطار وتهديدات قائمة فعلاً، أو محتملةً، كما أنّ ارتباط الأمن بالدولة، يعني قدرة الدولة على حماية كيانها المادي وكذلك قيمها الجوهرية، أمّا "والتر ليبمان"، " Walter Lipmman" يقول بأنّ: «الدولة تكون آمنة حينما لا تكون مضطرة إلى التضحية بقيمها إذا ما أرادت تجنّب الحرب، وأن تكون قادرة في حالة وجود تحدّي على صيانتها بالنصر »[3]، بمعنى القدرة على التعامل بفعالية مع المدخلات أو خيارات الحرب وحسمها لصالح الدولة بتوفير القدر اللازم من القوة من جهة، وحماية القيم الأساسية للمجتمع من جهة أخرى.

[1]- لخميسي شيبي،**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010، ص 14-15.

[1]- Victor yaves Ghebali, Brigitte Sauerwicin, **European Security in 1990: Challeuges and perspectives,** Geneva: UNIDIR, 1995, P03.

[3]- أحمد جلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظلّ المتغيّرات الدولية "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرّف والإرهاب"**، ط2، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1998، ص 292.

وربط مفهوم الأمن بالعوامل العسكرية يكون نتيجة حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي والجاسوسية، وأعمال الاستطلاع العدائية والتخريب والدمار والتأثيرات المعادية الأخرى، ووسائل التصدّي هي ما تمنح الأمن مضمونه التقليدي ويظهر ذلك في العديد من الأمثلة التاريخية، منها الحروب الفرنسية البروسية والعلاقات الأمريكية السوفيتية قبل مرحلة الانفراج، فالتهديد العسكري البروسي عام 1870 شكّل خطرًا على القيم الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفرنسي، ونفس القول على العلاقات الأمريكية السوفيتية خلال الفترات الأولى للحرب الباردة، حيث خضعت البيئتان الداخليتان الأمريكية والسوفيتية لحسابات التوازنات الإستراتيجية القائمة بينهما، فإنّ اختراق السوفيات للنظام السياسي الأمريكي أدّى إلى إخلال الإدارة الأمريكية بمبدأ الحريات من خلال اللجنة المضادة للأنشطة السوفيتية .[1]

و عليه يُعرّف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنّه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تُؤدّي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو اختيار داخلي.[2]

من خلال هذا يتبيّن أنّ بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضين أساسيين هما:

- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الردّ على هذه التهديدات المباشرة.

عمومًا تحديد مفهوم الأمن وفقًا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصالح التهديد الخارجي، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا

[1]- هيثم الكيلاني،**الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلّعات المستقبلية**،**العسكري** ، مرجع سابق، ص71.
[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون،**الموسوعة السياسية**،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979، ص 131.

يتحقّق إلاّ بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى تتوفر عليه من قوّة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلّق بعدم تهديد مصالحها [1].

وارتبط المفهوم بالمراحل التي شكّلت العصر الذهبي لإستراتيجيا " Stratégy"، والقوة العسكرية في العلاقات الدولية، وهو ما يدفع للربط بين مصطلح الأمن ومصطلحات أخرى تبدوا مشابهة مثل الدفاع "Defence" والردع "Deterrence" .[2]

و يتضمّن الأمن نقطتين مركزيتين:

- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول.
- طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

تعتبر معظم الدراسات في السياسة الدولية الدول من أهمّ وحدات النظام السياسي، وإنّ هذه الأخيرة تتباين من حيث الإمكانيات المادية والبشرية والحضارية والاعتبارية (القيم)، وبالتالي تختلف تصوراتها وتتباين مصالحها الوطنية والقومية وأدوات تحقيقها، وبفعل اختلاف التصورات وتباين المصالح وإصرار الدول على تحقيقها لتأكيد مركزها وهيبتها الدولية، أصبحت حالة اصطدام المصالح السياسية وغير السياسية حالة قائمة ومستمرة.

وعليه الصراع هو السمة التي كانت قد ميزت – وما زالت– البيئة الدولية، لهذا لا تمانع الدول من اللجوء راغبة أو مكروهة إلى القوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع، إذا تعذّر تسويته سلميًا، وهي بذلك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري، فحسب بل قيمها وتقاليدها الاجتماعية وأهدافها السياسية والاقتصادية . [3]

[1]- تامر كامل، **دراسات في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق: وزارة الثقافة والأعلام، 1985، ص 24.
[2]- Anatol Ayissi, **le défi de la sécurité régional en Afrique Après la guerre froide**, Geneva :UNIDIR, 1994, p09.
[3]- سعد لبيب، **الوطن العربي والمتغيّرات العالمية "عالمية الاتصالات والوطن العربي"**، ط1، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1991، ص 195.

إنّ الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أولاً، ولاستمرار قدرة فاعلية على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانيًا، وتأسيسًا عليه تكون العلاقة طردية بين قوّة الدولة الذاتية وبين مدى قدرتها على تحقيق مصالحها.

ولهذا يمكن القول أنّ الدول المقتدرة اقتصاديًا وعسكريًا هي القادرة فعلاً على حماية مصالحها، وتوفير مستلزمات تحقيقها، حتّى ولو على حساب الدول الأقلّ قدرةً، ومن هنا تصبح العلاقة إيجابية وبين قوّة الدولة ونطاق أمنها، وكلّما تنوعت وانتشرت مصالحها وتعدّدت ارتباطاتها، اتسع نطاق أمنها.

و في ضوء مدى قدرة الدولة هي ردع مصادر التهديدات الخارجية، التي تُشكّل عائقًا أمام عملية تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدولة، بكلفة غير عالية.

يُمكن تحديد معنى الأمن تقليديًا على أنّه:

حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوّة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح، لذلك كان يفهم أمن الدولة أمن عسكري فقط .[1]

أما المفهوم الحديث للأمن القومي :

و بسبب دخول مفهوم الأمن القومي قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية المتداولة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة غموض له، بالإضافة إلى استخدامه من قِبل بعض الدول كغطاء للعمليات العسكرية وأطماعها

[1]- تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص317-318.

التوسعية، وأخذ مفهوم الأمن القومي يتطور بعد الحرب العالمية الثانية،و بالتحديد منذ تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 ويُمكن إرجاع هذه الاهتمام إلى التحوّلات التي أصابت النظام الدولي وانتقاله من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائي جامد، وبروز ظاهرتي الحرب الباردة، والاستقطاب الدولي، والتقدم السريع في مجال الأسلحة النووية، وأدوات الإعلام ووسائل الاتصال، الأمر الذي أُلغي من الناحية العلمية الحواجز الجغرافية بين الدول وسَهّل من عملية التأثير المتبادل بإمكانيات أكبر للتغلغل الثقافي والفكري من جانب الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى.

في ضوء هذه التطورات العالمية نشأت مؤسسات أكاديمية اهتمّت بقضايا الأمن القومي من حيث مصادره، ومقوماته، وإجراءات ضمان حمايته، وهذه المؤسسات إمّا أن تكون جامعات، أو مؤسسات علمية، وإعلامية، أو إدارات رسمية مرتبطة بصنع السياسة، ممّا يعني أنّ مسألة الأمن القومي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، قد تحوّلت إلى قضية محورية في تفكير الدول، واهتماماتها بدافع الظروف السياسية والعسكرية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية إذ أصبح للأمن القومي عدّة مفاهيم .[1]

1- الأمن القومي كمفهوم عسكري:

برز بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان النظام الدولي محكومًا بالتوازنات العسكرية، وسباق التسلّح والسعي إلى إنشاء الأحلاف العسكرية على المستويين الدولي والإقليمي، بهدف مواجهة احتمالات الحرب وهذا المفهوم ربط الأمن وقوّة الدولة من الناحية العسكرية، وقُدرتها على حماية مصالحها العامة.

فحسب تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية للأمن القومي فإنّه: «قُدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية أو حماية القيم التي سبق اكتسابها » .[2]

أمّا دائرة المعارف البريطانية فقد عرّفته بأنّه: «حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوّة أجنبية » .[1]

[1]- تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص32.

[2] -Encyclopedia of the Social Sciences, vo.2, 1988, P 140.

لقد واجه الأمن القومي كمفهوم عسكري الكثير من الانتقادات، حيث أفرط في التركيز على القوة العسكرية، وعلى الاستمرار في بناء المؤسسات العسكرية، كل هذا على حساب التضحية بقضايا اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى ظهور تهديدات تواجه الدول والمجتمعات – وبالذات النامية منها – ليست ذات طابع عسكري وحسب، بل هناك تحديات أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، عدم التكامل الاجتماعي واحتمالات الحروب الأهلية، وفشل تجارب التنمية، وانعكس هذا التطوّر على مفهوم الأمن القومي فلم يعد القدرة العسكرية للدولة، بل اتّسع نطاقه ليشمل أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية وإيديولوجية .[2]

2- الأمن القومي كمفهوم مجتمعي:

لقد أدرك المفكّرون والسياسيون أنّ القوّة العسكرية لا تُوفّر الأمن، لكنّه قد تُؤدّي إلى زيادة المخاطر على الإنسان والبيئة معًا، كما برزت قضايا أخرى أكثر إلحاحًا، وتتعلّق بالبيئة الداخلية للأمن، قد تطوّر المفهوم من العسكري أو الإستراتيجي المجرد إلى مفهوم أكثر شمولية، يتعلّق بكيفية الحفاظ على المجتمع من حيث تلبية حاجياته، أو من حيث المحافظة على ثقافته وتراثه، فأصبح للأمن القومي أسس ثلاثة: الأساس الاقتصادي، الأساس السياسي، القوة العسكرية .[3]

و يلخص "علي الدين هلال" المعنى الاجتماعي للأمن القومي على أساس تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تُهدّدها داخليًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا، لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبّر عن الرضا العام في المجتمع .[4]

المفهوم الاجتماعي للأمن القومي يتمّ صياغته انطلاقًا من أربع ركائز أساسية:

– إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

---

[1]- منذر سليمان، **"نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزا ته"**،مجلة كنعان، العدد1544، 2008، ص 6. وأيضًا في علابي حكيمة،**" البعد الأمني في السياسة الخارجية "نموذج الجزائر"**مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري، قسنطينة2010-2011، ص 16.

[2]- عبد الفتاح الرشدان،**الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات**الرياض: دار جلال، 2000، ص 34.

[3]- عباس نصر الله،**رؤية مستقبلية لإستراتيجية عسكرية لبنانية**،دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا،1999، ص 55.

[4]- علي الدين هلال، **"الأمن القومي العربي "دراسة في الأصول"**مجلة الشؤون العربية العدد 35، 1984، ص 21.

- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة.
- رسم إستراتيجية لتنمية قوة الدولة والحاجة إلى الانطلاقة المؤمنة بها.
- إعداد سيناريوات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيًا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًا أو داخليًا [1] .

3- الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني:

يركّز هذا الاتجاه على الأمن الوطني للدولة، وذلك بسبب تعدّد الدول واختلاف نظمها الاجتماعية، وارتباطاتها الدولية وتطبيقها أمنًا خاصًا بحدودها الجغرافية، فالأمن القومي يقترن بالدولة وجودًا وعدمًا، ويقف عند الحدود السياسية لكلّ دولة باعتباره الصورة المثالية التطوّر الذي يُمكن أن يتمّ التحرك السياسي وفقًا له.

و يبدو هذا النهج واضحًا في العديد من الكتابات العربية، وبخاصة المصرية، وذلك عند تعرّضها لموضوع الأمن الوطني المصري، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفقه الغربي الذي يربط هذا المصطلح بالدولة ككيان سياسي وقانوني محدّد المعالم، ويُشار إلى الدولة في الكتابات السياسية تحت عنوان (الدولة القومية).

و بذلك نرى أنّ هذا المستوى يتمثّل في النظرة القطرية، والتي ترتكز على أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمّن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة . [2]

4- الأمن القومي كمطلب قومي:

[1]- المرجع نفسه، ص23.
[2]- حامد عبد الله ربيع،**مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيّراته**،بيروت: دار العلم، 1983،ص 306-309.

هذا الاتجاه ينطلق من نظرة قومية والدكتور "علي الدين هلال" فرّق بين المفهوم العام للأمن القومي ومفهوم الأمـــن القومي العربي، إذ يرى أنّ هذا الأخير يُشكّل حالة معقّـــدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن القومي ويعتقـــد أنّ هذا التضارب قـــاد بالدراسات العلمية لأن تبحث في الأمن القومي من خلال النظريـــة والتطبيق أو الممارسة .[1]

فالاختلاف بين المفهومين يكمن في أنّ الأسلوب النظري للأمن ينطلق من نظرة وطنية (قطرية) ضيقة ترتكز على أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة، بينما النظرة العلمية أو الواقعية تنطلق من نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد، فمثلاً أجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية ترتبط بروابط متعدّدة سلبية كانت أم إيجابية،منها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية.

أمّا بالنسبة لمصادر التهديد، فإنّها في أهدافها وسلوكياتها تُمثّل تهديدًا للكيان العربي مجتمعًا مثل: التحدّي الصهيوني والتهديدات الأمنية المتعدّدة ولتحقيق الأمن القومي وتجاوز الإشكالات التي تواجهه، فإنّه لا يجوز حجب أحدهما عن الآخر لأنّه يُكمّله ويُتمّمه .[2]

5- الأمن القومي كمرادف للأمن الإقليمي:

يُركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للدول، بحيث يُصبح الأمن القومي مرادفًا للأمن الإقليمي وهذا الاتجاه هو الأكثر شيوعًا بين المهتمين بقضايا الأمن القومي العربي [3]، ويقول اللواء "عدلي حسن": «لقد حتمت المصالح المشتركة والأصالة الحضارية، ووحدة العقيدة واللّغة والمصير على الأمة العربية جميعًا أن تتعاون،

[1]- أحمد البرصان، **"الأوجه العديدة للأمن القومي العربي "**شؤون عربية العدد87، 1996، ص15.
[2]- تامر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**مرجع سابقص ص40-41.
[3]- حامد عبد الله ربيع،**المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**بيروت: معهد البحوث والدراسات العربية،1979، ص186.

وتتآزر لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حدّ ذاته الأمن المقيم لكل دولة منها على حدى » .[1]

و يُعرّف "محمد مصالحة" الأمن بأنّه: «تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي، والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتقرير آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات ».[2]

الأمن في المقاربات الكلاسيكية:

1- المثـــاليـــة:

برزت مع بداية القرن العشرين خاصة مع إنشاء عصبة الأمم ومبادئ ولسن الأربعة عشر، وحسب مفكري المثالية فإنّ الأمن يُحدّده مدى انسجام مصالح الدول لذلك تجميع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أيّ إمكانية لحدوث تهديد لأيّ طرف .[3]

و يُبرز الأمن في النظرة المثالية في النقاط التالية:

- تحقيق الأمن عن طريق التخلي عن الحرب والحل العسكري واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي وإيجاد حلول قانونية.
- نزع السلاح حيث يُعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة.

[1]- معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 32.
[2]- جميل مطر، على الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي**،القاهرة: دار المستقبل العربي،1983،ص 249-251.
[3] -Jean Jaques Roche, **théories des Relations internationales** , 5eme édition, Paris :Refondue Montchrestien , 2004, P 102-103.

- جعل القانون الدولي فوق الجميع ومحترم من طرف جميع الأطراف، وهو ما يُؤدّي إلى احترام حقوق الدول، فقد سعت إلى خلق ما يُسمّى بقانون السلام في سعيهم لتجسيد أطروحة الأمن الشامل، وفي سبيل ذلك تمّ خلق آليات قانونية لتحقيق الأمن الدولي كمحكمة الجزاء الدولية.
- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية وتشكيل مجتمع مدني عالمي الذي يُؤدّي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية لتحقيق الأمن [1].

ذهبت المدرسة المثالية في معالجتها للإشكالية الأمنية، بالدعوة إلى إلغاء الحرب كأداة لتحقيق أهداف الدولة[2]، عبر إعادة بناء الدبلوماسية الدولية لكي تُصبح ذات منحنى سلمي يتم من خلالها تُبّني مسار الأمن الجماعي عِوَض ترتيبات مبدأ توازن القوى، على أن يُعزّز كل هذا بنشر الممارسة الديمقراطية لحماية الأمن الوطني للدولة، بإعتبار أنّ الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، مثلما ذهب إلى ذلك الفيلسوف الألماني "كانط" الذي اقترح إنشاء فيدرالية تضمّ دول العالم، تتكتل فيها دول العالم من أجل معاقبة أيّة دولة تعتدي على دولة أخرى، وتكريسًا لأطروحة المدرسة المثالية جاءت ترتيبات الأمن الجماعي لـــ"عصبة الأمم" التي قامت فلسفتها على ردع الدول المعتدّية . [3]

و ضِمن إسهامات التيار المثالي في التنظير الأمني، يُمكن الإشارة إلى إسهامات الدراسات النقدية التي رفضت في عمومها ربط الأمن بالحرب،و دعت بدلاً من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية له، وقد تزعّمها "جون غالتون" بدعوته إلى السلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب أن لا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر)، بل يجب أن يتضمّن إضافة إلى ذلك تقليص حدّة العنف غير المباشر (العنف البنيوي في صورته المكرسة من خلال تبعية دول الجنوب لدول الشمال في إطار المؤسسات الدولية). [4]

---

[1] -Ibid, P 104.

[2] - عبد الحفيظ ديب، **"التحديات والرهانات الجديدة للأمن القومي العربي في ظلّ التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة"**رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر2006، ص24.

[3] - المرجع نفسه، ص40.

[4] - أحمد طربين، **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيًا**ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003، ص08.

2- الواقـــعيـــة:

إنّ روّاد الفكر الواقعي من أمثال "ميكيافيلي، Mechiavelli"، قدّموا رسمًا أكثر تشاؤمًا لمضامين سيادة الدولة إذ اعتبروا أنّ النظام الدولي صراع وحشي، تسعى من خلاله الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، ممّا يجعل احتمال الوصول إلى السلام الدائم احتمالاً صعب التحقيق، فكل ما يُمكن عمله محاولة تحقيق التوازن مع القوى الكبرى (قوى الدول الكبرى)، لمنع أي منها تحقيق السيطرة الشاملة وأكد هذا المنظور كلا من "كار" "E.H.Carr " و"مورغانتو" "Morganthau" اللذان أسّسا مدرسة الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .[1]

ترى التصوّرات الواقعية التهديـــد الذي يُـــواجه أمن الدولة نابع بالأساس من السعي إلى اكتساب " القوة " أو استعمالها أو التهديد بذلك، ممّا يجعل الأمن مرتبط ببعض المفاهيم:

أ- المصلحة الوطنية: يرى "فريدريك هارتمان" "Fredrich Hartman" أنّ الأمن هو محصّلة المصالح القومية الحيوية للدولة، و"هانز مورغانتو" " Hans Morganthau" أنّه الحفاظ على الوجود المادي للدولة .[2]

ب- زيادة حجم القوة: الصراع من أجل القوة بسمة ميزت وما زالت تميّز البيئة الدولية، وهي توفّر الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية، القائمة والمحتملة [3]، إذ يقول "جياكومو لوسياني" Giacomo Luciani" «أنّ الأمن الوطني هو القدرة على المقاومة والتصدّي لكل عدوان أجنبي » .[4]

ج- الدفاع: إنّ فكرة الأمن ومصطلح الدفاع تعني فكرة الاستمرار في الوجود بالنسبة للدولة، كما أنّ وحدة الدولة وقوتها تقوم على أساس قاعدة الدفاع، ويقترن الأمن بالدفاع بحماية سيادة الدولة ومصالحها

---

[1]- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية :الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث2004، ص415.

[2]- مصطفى عبد الله خشيم، **"تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي "النظرية والتطبيق"**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996، ص460.

[3]- ناصيف يوسف حنى،**النظرية في العلاقات الدولية**ط1، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ص08.

[4] -Thierry Balzacq **," Qu'est – ce que la Sécurité Nationale"**, la Revue Internationale et Stratégique , N52 , Hiver 2004, P37.

الإستراتيجية من التهديدات الخارجية، إذ يعرف "وولتر ليبمان" " Walter Lipmman" الأمن على أنّه:

«يهدف أساسًا إلى إبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية، إذا ما أرادت الدولة أن تتجنّب الحرب، وإذا ما فرضت عليها، لابدّ أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب ».[1]

و عليه فإنّ الواقعية ركّزت على الأمن العسكري، والحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها وارتبطت فكرة الأمن بسياسة الردع والدفاع العسكري لأنّ مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية، ممّا ادّى إلى إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة بالتجسّس، وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة ومرجعيات الأمن عند الواقعية هي تحليلات كل من "هوبز" و"ريمون آرون" و"ماكيافيلي" و"كلاوزفيتش" وأهمّ محدّدات لتحليل مفهوم الأمن هي:

أ – **الدولة:** هي الفاعل الأساسي لأنّ عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في الوقت نفسه، وهي وحدة التحليل الأساسية وهو ما يعتبر تضييق لمساحة التفاعل الدولي وحصره في إطار دولاتي* وبهذا فالفواعل الأخرى (المنظمات الدولية) هي فواعل ثانوية.

ب – **البقاء أو الأمن القومي:** هو الهدف الأسمى للدولة، وأولوية تسبق كل الأهداف، وبهذا تعتبر القضايا الإستراتيجية، ومنها الأمن العسكري من قضايا السياسة العليا بينما تندرج القضايا الاجتماعية والاقتصادية في إطار السياسة الدنيا وهي أقلّ أهمية.

ت – **الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية:** يدفع غياب سلطة عليا مركزية تحد هذه الفوضى الدول إلى التنافس من أجل الحصول أو زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها.

---

[1]- جمال علي زهران،" **تأثير التحوّلات السياسية الدولية في ظلّ الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب"**، الملتقى الوطني حول" الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2004م، ص 68.

*- **الدولتي**: بمعنى الحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها.

ث – **التهديد العسكري الخارجي:** تحصر التهديد في صورة واحدة، وهي التهديد المادي الخارجي العسكري.

ج – **الاعتماد الذاتي:** هو الأداة الأنسب لتحقيق الهدف – البقاء والأمن القومي– خاصةً في ظلّ الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية .[1]

3– الليبـــراليـــة:

بعد الحرب الباردة حتّى التسعينات أعطى تصوّرهم للأمن فكرة السلام الديمقراطي** بين الدول، والتي مُؤدّاها أن الدول الديمقراطية لا تتعارض فيما بينها، وهي الفكرة التي تبنّاها "ويلسون" في مبادئه الأربعة عشر مع بداية القرن العشرون لتفادي اندلاع حرب عالمية وهو ما جاء بمفهوم الأمن الجماعي "Collective Security"[2]، وحسب "غولدستون، "Godstein فالأمن الجماعي يتمثّل في تشكيل تحالف موسّع يضمّ أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي يقصد مواجهة أيّ فاعل آخر .[3]

يستند الأمن الجماعي إلى ثلاثة شروط أساسية:

– أن تتخلّى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن.

– أنّه يتعيّن عليها توسيع نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية، بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية.

– أنّه يتوجّب على الدول التغلّب على خوفها وأن تعتاد على أن تثق ببعضها البعض .[4]

– و مفهوم الأمن حسب المقاربة الكلاسيكية: يذهب بنا اتجاه اللعبة الصفرية التي تعني أنّ الدولة عندما ترفع أمنها فإنّ الدولة الأخرى ترى أنّ أمنها يضعف، أيّ أن ربح لطرف يعد خسارة للطرف الآخر،

---

[1]- خديجة عرف محمد، **الأمن الإنساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"**ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 14.

** - فكرة السلام الديمقراطي أو أطروحة السلام الديمقراطي démocratie peace thèses.

[2]- عمار حجار، **"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي "إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"**رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 56.

[3]- بيليس جون ،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية:الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق ، ص432.

[4]- تاكايوكي ياماموراً، **"مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"**،ترجمة عادل زقاغ، قراءات عالمية، مجلد رقم 01، العدد 01، ربيع 2005، ص 39.

ومن خلال هذه المعادلة يبرز متغيّر القوة في قلب العملية الأمنية، وهنا يذكر "كينيت وولتز": «إنّ الدول تتنافس دائمًا على الثروات وتحقيق الأمن، هذا التنافس الذي أدّى غالبًا إلى نزاعات ».

الأمن في المقاربات الجديدة:

1- الواقعيـــة الجديـــدة:

أعطت تفسيرًا للأمن من جانب غير عسكري وغير دفاعي، فحسب "إقون بار" " Igen bar"أنّ التركيز على القوة في العالم تضبطه حركية الاعتماد المتبادل بين الدول وظهور أنواع أخرى من المخاطر التي تُهدّد الدول ذات طبيعة اقتصادية وبيئية متساوية الخطر مع القوة العسكرية.

كذلك "ريتشارد أولمن" في كتابه " Redefinig Security International" الذي أكّد على التصور الخاطئ للواقعية بسبب تركيز الدولة على العوامل العسكرية وتجاهلها للعوامل الأخرى.

أمّا بالنسبة "لدافيد بالدوين" " David Baldwin" إذ يرى أنّ نهاية الحرب الباردة تستوجب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن، فمشاكل ما بعد نهاية الحرب الباردة لا يُمكن حلّها عن طريق العامل العسكري كالتضخم والأزمات الاقتصادية [1]، وأكّد على أنّ إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة متا فيُمكن اعتبارها مسألة أمنية، أما إذا لم يكن للقوة العسكرية صلة بها فهذه المسألة تُصنّف ضِمن طائفة السياسات الدنيا. [2]

و حسب "فرانك تراجر" "Frank. N. Trager" "فرانك سيموني" "Frank. N. Simoine" فإنّ الأمن «ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنيًا ودوليًا لحماية وتوسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين والمحتملين ».[3]

[1] -Steven Smith,"**the concept of security in world globalizing**", **to escamine** web site: http:// www. Kafaya. Org. Translation/ 0402, instability. Html,11/10/2014,15.17h,P06.
[2] -Ayse yhan," **Analyser la sécurité** ", cultures et conflits ,hiver 1998, **mentré sur** site d´ internet : http://www.conflits. Org/ indesc 541. Html, 10/03/2015,23.00h, p 12.
[3] -Thierry Balzacq**," Qu'est – ce que la Sécurité Nationale**" ,op. cit,p 38.

كما أكّد كلا من "ستيفن والت" " Stephen Walt" و"كارولين توماس" " Caroline Thomas" و"كنيث والتر" "Kenneth Waltz": على أنّ الأمن لا يقتصر على الأمن العسكري فقط بل كل المخاطر التي تُهدّد الأمن مثل البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي.[1]

بصفة عامة الواقعية الجديدة تركّز على:

أ- الأمن الاقتصادي بالإضافة إلى الأمن العسكري، إذ يقول "ماكنامارا": «الأمن ليس هو المعدّات العسكرية وإن كان يتضمّنها، وليس النشاط العسكري وإن كان يشمله، إنّ الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يُمكن أن يُوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يُمكن ببساطة أن تظلّ آمنة ».

ب- النظام الدولي كمستوى جديد للتحليل، فهو فاعل جديد ومستقل وهو الذي يُوجّه سلوكيات الدول.[2]

2- الليبـــرالية الجديـــدة:

تُركّز على فكرة المؤسسات والتي تُؤدّي دوريًا جوهريًا في تحقيق الأمن، فهي تُحاول تجاوز الإطار الضيّق للسيادة الوطنية إلى التعاون الدولي، على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، وتعزّز هذا الطرح لليبرالية المؤسساتية مع النجاح الذي لاقتـــه توسيع بعض المؤسسات كالإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي ومساهمتها في تطوير نظم أمنية مستقرة بما عزز الديمقراطيات الناشئة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية في إدارة الأزمات في منطقة فيها الاضطرابات أمرًا واردًا .[3]

[1]- jean françois Thibault,**" Représenter et connaitre les relations internationals"** , **mentré sur** site d´ internet **:** http://www. Er. uqam. Ca/ nobel/cepes/ note. Html,30/11/2014,20.34h.

[2]- روبرت ماكنامارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر1970، ص53-54.

[3]- بيليس جون ،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية:الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**،جع سابق ، ص426.

تؤكّد على دور المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار لأنّ بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.

من منظريها "كيوهان" " Keohane"، "أوي" "Oye"، "ناي" "Nye"، "أكسلرود" "Axelrod"، عزّزوا تضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار عام وموسع وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم تعدّدية الأطراف "Multilatéralisme"، والتي تُدرك بحسب "روجي" "Ruggie" كمبدأ منظم للحياة الدولية فهي شكل مؤسساتي يُنسّق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ معمّمة للسلوك. [1]

كما ركّزوا على مفهوم الأمن التعاوني " Coopérative Security" كبديل لمفهوم الأمن الجماعي، ويعتمد الأمن التعاوني على إجراءات كالدبلوماسية الوقائية،و إجراءات بناء الثقة إعتماد على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول، كما يقوم على الحوار بدلاً من المواجهة والشفافية بدلاً من السرية، إذ لا تنطلق السياسة الأمنية من فكرة الردع، بل تقوم على أساس فكرة تطوير الحوار كآلية لمنع النزاعات.

و يُعرّف " أميتاف أشاريا" "Amitav Acharya" مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميّزه بثلاثة عناصر:

- ✓ قبول فكرة الشمولية فيما يتعلّق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.
- ✓ الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات.
- ✓ معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلّب تحرّك فرديًا، لكنّها تتطلّب اقترابات تعاونية بين الدول. [2]

3- المقاربـــة الأمنيـــة:

[1]- Paul Viott , Markg Kauppi, **International Rolations théory: realism, pluralism, globalism and beyond,** 3nd Edition, London: allying Bacon, 1999, P218.

[2] -Amitav acharya ,**" human Security : East versus West"** , International Journal , summer 2001, P456.

ينطلق "باري بوزان" "Barry Buzan" واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من تحديث الواقعية الجديدة من خلال عمله المشترك مع كلا من "شارلز جونز" "Charles Jones" و"ريتشارد ليتل" "Richard Little" الموسوم بـــ" the logic of anarchy : Néoréalisme to structural réalism the timelles wisdom of realism,"، عام 1993، و مقالته الشهيرة عام 1996، ومن المسلمات الواقعية مثل القوة، مركزية الدولة، المصلحة القومية [1]، وعرّف "بوزان" الأمن بأنّه «العمل على التحرّر من التهديد » .[2]

و في سياق النظام الدولي هو «قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، وهذا ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية » .[3]

كما يُعرّف الأمن القومي: هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.

و انتقد "بوزان" المنظور الواقعي فيما يخص ربط الأمن بالقوة واستبعاد الجوانب العسكرية [4]، وقسّم الأمن إلى أربعة أبعاد:

أ – **الأمن البيئي:** يتعلّق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية.

ب – **الأمن السياسي:** يعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ت – **الأمن الاجتماعي:** يعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية، وِفق تصور مقبول في مواجهة الانكشاف والتهديدات التي تهدّد هوية المجتمعات وثقافتها.

---

[1] -Barry Buzan , **People, State, and Fear :An Agenda for international Security in the post cold war,**2nd Edition, Boulder: Lynne Renier Publishers, 1991, P18-22.

[2]- Barry Buzan ,**" New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century "**, International Affairs , 1991, p 432.

[3] -Barry Buzan **, People, State, and Fear** , op.cit, P 18.

[4]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"**ن ط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 19.

ث – **الأمن الاقتصادي:** يعني الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة [1].

أمّا مستويات التحليل عند "بوزان" اعتمد نفس تصنيف "كينيث والتز" والتي هي: الفرد، الدولة والنظام الدولي، لكنّه أضاف مستوى آخر والذي يُسميه بالأمن المركّب أو الأمن الإقليمي، وهو مجموعة دول ترتبط هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطًا وثيقًا فيما بينها ممّا يجعل من غير الممكن النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى.

و من خلال هذا التحليل نجد أنّ "بوزان" لم يتجاوز الرؤية الواقعية وذلك بجعله الدولة المرجعية الأساسية وفوضوية النظام الدولي إلاّ أنّه اختلف مع الفكر الواقعي في نقطتين هما:

- توسيعه لمجال الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات غير عسكرية (اقتصادية، اجتماعية وبيئية)(الملحق رقم01)
- إقراره بوجود تهديدات غير موضوعية، ممّا يدفع إلى احتمال أن تشكّل الجوانب الاجتماعية والثقافية تهديدًا لبقاء الدولة بقدر ما تشكّله القوى العسكرية للدول الأخرى [2].

المطلب الثاني: الأمن وفق المقاربات ما بعد الوضعية

1– تغيّرات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية التي ظلّت حاكمة العلاقات الدولية لفترة طويلة، كانعكاس مباشر لمجموعة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية، برزت في ظهور مجموعة من المفاهيم خارج المنظومة الوستفالية، ممّا أحدث جدلا أكاديميا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وهو ما انصبّ على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري الدولاتي للأمن، إذ واجه

[1] -Dillan, Weaver, Williams, et autres ," **Analyser la sécurité ", mentré sur** site d´ internet : http://www. Conflicts. Org/ documents, 541, html, 03/12/2014,20.07h,p02.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص25.

المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضدّ أيّ تهديد خارجي تحديات كثيرة يُمكن إجمالها في:

ظهور فواعل دولية جديدة إذ لم تعد الدولة القومية اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية، فمع تعاظم دور العولمة، والاعتماد المتبادل، ظهرت فواعل جديدة تتميز بانتشارها عبر كل العالم (عابرة للقارات) وباستقلاليتها عن الدول القطرية (نظريًا)، ويُمكن في هذا الإطار إدراج كل من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وحتّى الجماعات الإرهابية كفواعل دولية لها دور في النظام الدولي .[1]

الأمر الذي فرض تغيّر جذريًا في بنية الدولة الوطنية ليظهر مفهوم "الدولة الشبكية" المرتبط بفكرة "سياسات الترابط"" Linkage Politics" وعليه لم يعد من المجدي تركيز الاهتمام على الدولة كموضوع مرجعي للأمن.

في هذا السياق نجد "هالد" " Held" ينطلق من فكرة محورية مفادها أنّ نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب، وهذا ما دفع "روزنو" إلى القول بأنّ الدولة القومية لم تعد مركزًا للنظام الدولي، وأنّ العلاقات الدولية لم تعد مجرّد سياسات بين الدول .[2]

أمّا "جوزيف " " J. Nye" يعتقد أنّه لا يجب التركيز على العلاقات الدولاتية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقات عبر القومية، التي يُمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات الدولية، وبين هذه المنظمات والدول مثل: المنظمات غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها .[3]

هنا يُبرز عالم ما بعد الوستفاليا، أين تراجع دور الدولة لصالح الفواعل الأخرى، وتظهر إسهامات "جون بورتن" " Jhon Burton " في كتابه " world Society" إلى تطوّر الظواهر فوق القومية وتحت

[1] -Jean Luc Maret, **Annuaire Français de Relation Internationales** , Bruxelles : Bruyant, 2000, p54.
[2]- Ibid, P 55.
[3]- مصطفى بحوش، **"التحوّل في مفهوم الأمن"**، العالم الإستراتيجي، العدد03 ، ماي 2003، ص 09.

القومية في العلاقات الدولية، وبداية ظهور مجتمع عالمي أشبه بشبكة العنكبوت، كلّ عضو فيه يملك علاقات متعدّدة، مع مؤسسات متنوعة في آن واحد، ويهدف من خلالها إلى إشباع حاجاته وتحقيق الأمن والرفاه الذي لم تعد الدولة قادرة على تحقيقه .[1]

2- مدرسة كوبنهـــاجن:

إنّ الباحث "باري بوزان" " Barry Buzan" مدير معهد بحوث السلام بـــ "مدرسة كوبنهاجن" ذهب بعيدًا في التفكير، وإعادة صياغة مفهوم الأمن، من خلال طرحه لإشكالية تعدّد أبعاد الأمن، أكّد "بوزان" في كتابة (People, States and Fear) سنة " 1983، 1991" أنّه إلى جانب البناء العسكري للأمن، فإنّ القطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي)، والقطاع الاقتصادي (السوق العالمية)، والقطاع الاجتماعي (الأمم والأديان)، والقطاع البيئي تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .[2]

جاء هذا الطرح بداية التغيير الرئيسي في النقاش الأكاديمي حول مفهوم الأمن ومستوياته، محاولاً طرح إطار أكثر اتساعًا لمفهوم الأمن يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي الذي اختزل الأمن كانشقاق للقوة "Dérivative of Power"، وعليه يرى "بوزان"" Buzan" بأنّ مفهوم الأمن قد أسّس بشكل ضيّق جدًا "Too Narrowly Founded" في حين الفترة ما بعد الحرب الباردة جعلت المفهوم أكثر تعقيدًا.

[1]- مصطفى بحوش، **"التحوّل في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"**، ملتقى الوطني حول" الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، الجزائر، أفريل2008، ص06.

[2] -Viau Héléne **," la Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales "**, Université du Québec, Janvier 1999, P 03.

تعتبر مقارنة "بوزان" " Buzan" ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعامله مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلّياتها، بالإضافة إلى إدراجه العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات .[1]

وقد أعطى كلا من "ويفر" " Waever" و "ديلون" "Dillon"" أبعاد أخرى غير عسكرية للأمن وتطوير المفهوم إلى مفهوم الأمن المجتمعي أو الاجتماعي " Social Security"، إذ يرى " Waever" أنّ المجتمع مهدّد أكثر من الدولة، وأنّ الأمن الاجتماعي حسبه مرادف لبقاء الهوية والانسجام الثقافي في المجتمع .بمعنى أنّ التهديدات موجّهة إلى القيم الثقافية للأفراد .[2]

والتهديدات ضدّ الأمن الاجتماعي كما يراها " Waever" ذاتية أكثر مما هي موضوعية، ولخص " Waever " تصنيف "Buzan" للأمن في شقين: الأمن القومي والأمن الاجتماعي، الأول يعني بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخصّ الهوية وبقاء المجتمع .[3]

ومن أولويات الأمن الاجتماعي التصدّي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الحاجيات الضرورية، لتشمل الغالبية العظمى، عن طرق نُظم شاملة تحمي الأفراد من الفقر، البطالة، الأمراض، وتوفير الرعاية الصحية.[4]

3- المدرسة النقـــديـــة :

كان أوّل ظهور لها في بداية الثمانينات القرن العشرين، جاءت الحملة من الانتقادات للنموذج التقليدي المتمركز على الدولة.

---

[1] -Marianne Stone ,**"Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis"**, **to escamine** web site**:** http:// geest. Msh. Paris. Fr/IMG/PDF/ security – for- buzan. .pdf" 17/11/2014,17.27 h, P02.

[2]-Hélène Sjursen, " **Security and defense**", University of Oslo: Advanced Research on the Europeanization of the Nation State (Arena), Working paper, October 2003, P 06.

[3]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي الأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"**،جع سابق، ص19.

[4] -Dharam Ghai, **" Social Security Priorities and Patterns :A Global Perspective"**, Geneva: International Institute for Labour Studies , news paper, 2002, P09.

تتألّف من مجموعة التحليلات والأطر الفلسفية النقدية مستوحاة من الماركسية وموجّهة إلى النظرية الدولية ولممارستها، وقد اقترنت بنوع مميز من الفكر عرف باسم مدرسة فرانكفورت بأعمال 85 من "ماكس هوركهايمر" " Max Horkheimer"، و"تيودور أدورنو" " Theodor Adorno" و"والتر بنجامين" "Benjamin Walter"، "هربرت ماركوس" "Harbert Marcuse"، "إريك فروم" " Erich fromn"

إن مفهوم الأمن تميز في الدراسات الأمنية بين منظورين رئيسيين المنظور التقليدي أو العقلاني (Traditional/Rational Paradigm)، إذ يركز على الطابع العسكري للأمن والدولة كموضوع ووحدة مرجعية له، والمنظور النقدي (Critical Paradigm) فيتشكل من مختلف المقاربات التي تدعوا لإعادة النظر في منطلقات التقليديين وضرورة توسيع مفهوم الأمن ومضمونه ليتماشى مع التحولات والتحديات الجديدة المطروحة .

إكتسبت النظرية النقدية فعالية جديدة بداية من المقالة الموسومة بـــ" on Traditional and Theory critical" "لماكس هوركهايمر" عام 1937، ليصبح لها تأثير في ثمانينات على يد كل من " أندرولينكلايتر" "Andrew Lanklater " و"روبرت كوكس " " Robert Cox" بالتركيز على المجتمع بغية التغيير، من منطلق أن الجانب الإجتماعي العملي في السلوك وسعي للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة لإيجاد نظام إجتماعي أفضل بالوقوف على فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الإجتماعي .[1]

وجاءت النظرية النقدية لنقد الفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة من خلال إسهامات "روبرت كوكس"، بأن الحقائق هي حصيلة لأطر إجتماعية وتاريخية محددة ويبقى الهدف الصريح النظرية النقدية هو

[1] -Scott Burchill et autres, **Theories of international Relations**, 3rd edition, New York : Palgrave Macmillan, 2005,p138

التقدم في موضوع تحرير الإنسان، و يرى أنصار النظرية النقدية بأنها دراسة للأبعاد الإجتماعية، الثقافية، الحضارية الهوياتية، ودور الأفكار والقيم والمعايير وكذلك السياق التاريخي بدلالة أن كل بناء للعالم السياسي هو نتيجة تفاعل جميع هذه الأبعاد ضمن سياق تاريخي محدد .[1]

ويؤكد "Cox" في تطور أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية على العلاقة بين المعرفة والمصلحة وأصل المؤسسات السياسية والإجتماعية وشرعيتها وطريقة تغيرها مع الوقت [2]، كما تدافع النقدية على أنطولوجيا بعيدا عن دولاتية المركزية في المقاربات التقليدية،إذ ترى بأن هناك تجاوز الحدود الوطنية مما يشجع فضاءات إتصالية بلا قيود في البنى الإجتماعية [3]، بمعنى كل الفواعل (دول وغيرها) وكل ممارسات وبنى السياسة الدولية هي بناءات إجتماعية نتيجة لمسار تاريخي مركب ومتكون من أبعـــاد إجتماعية سياسية، مادية وفكرية متفاعلة مع بعضها البعض فليس الدولة هي الفاعل الوحيد [4]، إذ يعتقد منطروا النظرية، خلافا للنظرية الواقعية أن فوضوية النظام الدولي،الدولة الوحدوية والعقلانية، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية، هي بناءات تاريخية إجتماعية وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء إجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة الإتصالات، الإيديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد،أرجعوا الأمن إلى الخطاب حول التهديدات،هذه الأخير يعكس بناء سياسيا،بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها سلطة في مجال أو مسألة معينة،وكذا تحديد العدو وهنا يجب أمين الخطاب " discours" لأنه الدفاع عن الدولة [5]، و حسب "كين

[1] - Renate Kenter,**"The Art of the possible : the Scenario method and the third debate in international relation theory "** ,mémoire master thesis international relation, University of amesterdam,novembre1998 , to examine web site:
http://www.dernijiter.net/artikelencases/pdf/kenter.pdf, 16/04/2015,23,36h,p439.

[2]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية :مادة الأمن** ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008، ص440 .

[3]- Catherine Voyer Leger,**"La théorie Critique :l´héritage de l´école de francfort "** ,en Alesc Macleod , Dan Meara, **théories des Relations internationales :contestations et résistances,**Québec :Athéna éditions,2007,p238.

[4] -Keith Krause,**"Critical Theory and Security Studies : the research program of critical Security Studies "** ,coopération and conflict,N°03,1998,p316.

[5] -HéléréViau, **LaThéorie critique et le concepte de securité en relations internationales**, Montréal :centre d´etudes de sciences politique et étrangerés de securité,2000,p12.

بوث" "ken booth " فإن الأمن مصطلحا إشتقاقيا إنطلاقا من التهديدات ذات معان ودلالات مختلفة عبر الزمن والمجتمعات عاكسة لهوية معينة. [1]

أما "كيث كروز" " keithekrause "و " ميكائيل ويليامز" " Michael williams"، إن أمن الأفراد يمكن دراسته من خلال ثلاثة مستويات:الأول كأشخاص بمعنى أمن الأشخاص، فالدولة تبدو على أنها لا تستطيع إحترام حقوق الأساسية للأشخاص، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية، الثاني كمواطنين فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد، أما الثالث كأعضاء في المجتمع والإنسانية (كجماعة شاملة) فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والإقتصادي إذ لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيمياوية [2]، كما ترجع النظرية النقدية الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد وليس شيء مجرد كالدولة،إذ تركز على مفهوم الأمن الإنساني، على إتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية، في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من مصادر تهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها كما لم تعد قادرة على التعامل معها بمفردها، و هذا يؤكد : دانيل بل" "Danial Bell أن الدولة غدت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى . [3]

وأمن الإنساني وفقا ل "ليود أكسوورثي" " Lioyd Axworthy" يعني « حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف،إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بإنتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص بأمنهم وبحياتهم » [4]، وجاء " كين بوث" في كتابه " نظرية الأمن العالمي، بمصطلح الإنعتاق على أنه يكون الفقر والمرض والإستبداد السياسي وندرة الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية ضمن طيف واسع من

[1] -Ken Booth **,Theory of World Security**, United Kingdom : Cambridge university press,2007,p109.
[2]- Keith Krause and Michael williams ,**FromStrategy to Security :foundations of critical security studies**, United Kingdom : Cambridge university press,1997,P44-45.
[3]-مازن غرايبية، " **العولمة وسيادة الدولة الوطنية** "، الملتقى الدولي حول "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2004، ص07.
[4] -Charles phillippe David, **La guerre et la paix** , Paris : presse de science politique,2000,p95.

المشاكل المعقدة في العصر العولمة أما الحرب بمثابة قيود على حرية الناس أفراد كانوا أو جماعات، فليس النظام أو القوة هي من يصنع أمنا حقيقيا،إن الإنعتاق نظريا هو الأمن .[1]

المبحث الثاني: دلالات الأمن القومي واهم المفاهيم المرتبطة به

يعد الأمن القومي المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم ونوع القوة التي تملكها وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية لأي دولة تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي.

بروز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي واضحا في العصر الحديث وارتبط بالأحداث العسكرية على وجه الخصوص وبالتوازنات الإستراتيجية وصراعات القوى.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

يعرف "فراكلين هديل " كبير خبراء مكتبة الكونغرس الأمريكي الأمن القومي بأن « معناه يفوق مجرد السلامة من غزو أجنبي انه يتضمن ضرورة المحافظة على نظام مستقر للحضارة ».[2]

يرجع " أموس جوردون " "Amos Jordan" و" وليم تيلور" "W.J.Taylar" ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية ، أما "جوزيف ناي" " Joseph Ney " و"روبرت كيوهان" " Rebert Keohane " فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة.

الأمن القومي هو حماية القيم المركزية (بقاء الدولة والاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية والحريات الأساسية....) وموضوع الأمن (وحدة التحليل المرجعية هل هي الدولة- الأمة؟ أو الفرد؟ أو الإنسانية؟) ومصادر التهديد (عسكرية وغير عسكرية) وفي إدراك التهديد (هل هي ذاتية أو موضوعية؟)، وما هي الوسائل والاستراتيجيات التي تتخذها لتحقيق الأمن الوطني؟ .

[1] -Ken Booth **,Theory of World Security**,op.cit,p112.

[2]- صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** ،الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1990، ص154.

ولدراسة موضوع الأمن القومي توجد مدرستان مختلفتان:

1/- المدرسة الإستراتيجية : تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصر ف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الأخر وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية .[1]

أما "جون سباينيز" " John Spanies " فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية ،كما يعرف الأمن القومي « بأنه يتمثل في البقاء العضوي وحماية إقليم الدولة والاستقلال السياسي» .[2]

أما "بيركو ويتز" "Berko" و"بوك" " Bock " فيعرفانه « قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية » .[3]

وكأبسط تعريف للأمن القومي "Society National " « هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية أو داخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[4]

أما "مدحت أيوب" يعرفه« بأنه قدرة المجتمع وإطاره النظامي على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية،مما يؤدي إلى محافظة على كيانه،هويته،إقليمه،موارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته».[5]

ومن وجهة الدكتور "حامد ربيع" فإن الأمن القومي « هو مجموعة من القواعد الحركية التي يتعين على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية».[1]

---

[1] - Hans.j.Morganthau, **Politics Among Nations**:**the struggle for power and peace**, sixth edition, New York :Macmillan Craw Hill, 1993, p11.
[2] - John Spanies, **Games Nation play**, New York: College Publishing,1984 ,p57.
[3] - **Morton Berkowitz and George Bock**, **American National Security** ,Newyork :Free press,1965, p15.
[4]- عبد الوهاب الكيالي، **"الموسوعة السياسية"**، ط4،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر1999، ص331.
[5]- مدحت أيوب،**الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث11سبتمبر2001**،ط1،القاهرة:مكتبة مدبولي2003،ص17.

وكذلك "إدوارد آزار" "Edward Azar" الذي يرى بأن الأمن القومي للدولة قائما على مبدأ تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات الخارجية [2]، و يضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الأمن والدفاع.
- الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.
- مخصصات الدفاع.
- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.
- القدرات الأمنية.
- أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.
- التحالف والتعاون الاستراتيجي .[3]

أما "هانس مورغنتاو" فيرى من بأن جوهر الأمن القومي في قوله « أن الأمن هو أساس بقاء الدولة وإستمرارها، ومن غير المعقول أن تتفاوض فيها أو تتنازل عنها ».

وفي التعريفات التالية يندرج الأمن القومي في الأمن الذاتي للدولة من زاوية القوة العسكرية والمصلحة الوطنية، فنجد " جياكومولوشياني" " Giacomo Luciani " في قوله « الأمن القومي هو القدرة على مقاومة كل إعتداء خارجي »، كذلك " بينيلوب هرتلند ثنبرغ " " Penelope Hartland Thunberg" بإعتباره « قدرة الدولة على متابعة مصالحها القومية بنجاح كما تراها في أي بقعة من العالم ».

---

[1]- باسم الطوسي، **الأمن القومي العربي:الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي وجهة نظر المثقفين في الأردن**، ط1، عمان: دار سندباد للنشر، 1997، ص12.

[2] -Edward Azar,**National Security and The Third Word**, Maryland : Center for International and Conflict Management,1988, p01.

[3] - لخميسي شيبي،**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص22.

2 -**المدرسة المعاصرة(التنموية)** : يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضا على التهديد الداخلي، و يقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية.... ، وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية .

هنا يمكن إضافة قدرة الدولة على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية وهو ما عبر عنه "جورج هولسن" "J.Holsen " و" ويلبوك" "J.Waelboeck " بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني القدرة على التحكم في اكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي .[1]

و" روبرت ماكنمار" "Robert Mac Namara" عرف الأمن بأنه« التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، الأمن ليس هو القدرة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن.

مقومات الأمن القومي:

يحتل موضوع القوة أهمية كبيرة في العلاقات السياسية والصراع ولهذا تسعى الدول إلى توفير كل السبل والوسائل لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي.

ولقد اختلف العلماء والمفكرون في تعريف القوة وتحديد مفهومها،فهناك من يعتقد أن قوة الدولة تتمثل في تفوقها العسكرية،بينما يشير آخرون بأنها المجموع العام لقدرات الدولة التي تؤثر بها على سلوك ومواقف الدول الأخرى.

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي**تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط:دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط** ،ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية2013، ص24.

ويرى الدكتور" علي الدين هلال " إن المهمة الأساسية التي يجب أن تعالجها سياسة الأمن القومي تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة والأمن لمتابعة تحقيق الأهداف القومية للدولة مع تحقيق فرص جيدة للنجاح وان شعور الأمة بالأمن يتسع تبعا لزيادة حجم قوتها.

عند مناقشة مقومات الأمن،تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة وهي:

- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد.
- صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن.
- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقاومات.

1- **المفهوم الجيوبولوتيكي***: يتضمن تعيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع السكان، و كذا طريقة انتشار الصناعات على الأقاليم، وإمكانية توفر وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء الإقليم [1]، يشمل النقاط التالي:

أ - **حجم الرقعة الجغرافية**:هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانبا من قوتها، وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي، وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال[2]:

ب - استيعاب عدد كبير من السكان بالإضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة) وكذا وفرة وتنوع الموارد الطبيعية، وهو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضغط السكاني والموارد المحدودة.

* - وتعني الأمور المتعلقة بالدولة على وجه العموم و سياسة الدولة على وجه الخصوص ،و تهتم بدراسة الوضع الطبيعي للدولة من الناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية (politic) و الأرض (geo) (كلمة يونانية تتكون من geopolitic).

1- صبري فارس الهيتي **الجغرافيا السياسيةمع تطبيقات جيوبوليتيكية**ط1 ،عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع 2000،ص14.

2- عبد المنعم المشاط،**نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، القاهرة : دار الموقف العربي،1989، ص17.

ج – منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح ب إمتصاص الضربة الأولى ويقلل من تأثير المفاجآت الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية والاقتصادية ، ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من اجل تشتيت قوات العدو.

ب– **التضاريس أو طوبوغرافية الأرض** :تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة، فكلما كان الاتصال سهلا كلما زادت درجة التجانس والتراب ط الثقافي، وهذا ما يسهل من عملية الدفاع عنها.

ج– **الموقع الجغرافي:** تبرز أهميته من خلال:

– مدى إندماجها (الدولة) ومشاركتها في المجتمع الدولي .

– يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية.

– إشرافها على المضايق.

إلا أن هذه الأهمية قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجيستي.[1]

1 – **المقوم الاقتصادي:** هو قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات)، ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا، بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من اجل تحقيق نمو اقتصادي وص ولا إلى تنمية مستدامة، والتي تعد اللبنة الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

[1]- محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988، ص115.
[2]- عبدالله الرديني و آخرون **اليمن و دول الخليج العربي**،ط1،صنعاء :مركز البحوث والمعلومات 2005،ص22.

2 - **المقوم الاجتماعي:** هو طبيعة التكوين الاجتماعي(طوائف،أقليات،مذاهب...) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع)،كذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

4- **المقوم السياسي:** يتمحور في اتجاهين أساسين:

* المحور الداخلي: يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، التداول السلمي على السلطة....) وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية .

* المحور الخارجي : يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية .[1]

و للأمن أربعة مستويات:

أولا: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيا: أمن الوطني ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة و هو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

ثالثا: الأمن الجماعي و يعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا، وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.

رابعا: الأمن الدولي و هو الذي تتولاه المنظمات الدولية منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المجلس الأمن الدولي و دورها في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين. [2]

أهداف الأمن القومي:

[1]- لخميسي شيبي،**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، مرجع سابق،ص16-17.

[2]- محمد حسنين هيكل،**الزمن الأمريكي:من نيويورك إلى كابول** ط4، القاهرة: الشركة المصرية للنشر،2003، ص205.

إن الأمن يعكس هدفا ووسيلة في آن واحد ، أي أنه يمكن اعتباره هدفا وسائليا (Instrumental objective)، كما يقول" غوهلرت " "Gohlert" : بأن القيم الجوهرية ليست ثابتة، فعندما تجسد بعض القيم الجوهرية هدف الأمن، فتحقيقها وحمايتها يجعل منها وسائل لأهداف أسمى.

فالأهداف الأمنية الخارجية، وإن تبدو ظاهريا،وكأنها الأهداف التي تسعى الدولة إلى انجازها دون غيرها إلا أنها في الواقع ليست كذلك، ففي حقيقتها ليست إلا أدوات ترمي إلى ترتيب ظروف ايجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى، تشكل جوهر ومضمون الإستراتيجية السياسية الخارجية، دون أن ننسى العلاقة بين أهداف الأمن والوظائف التي ينجزها النظام السياسي، وأولوية هذه الوظائف في سلم صانع القرار.

من خلال هذه العلاقة يمكن تحديد أهداف الأمن القومي حسب أهميتها كما يلي:

1/ الأهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الأمن العسكري)، ومواردها الأولية وتقدمها الصناعي (الأمن الاقتصادي) وبنائها الحضاري والإيديولوجي (الأمن الإيديولوجي)....كل هذا نجدها تجسد وسائل تهدف إلى تحقيق الأمن السياسي الذي يتضمن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

2/ أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والأيدي العاملة....الخ .

3/ أهداف ترتبط بالسعي نحو الحصول على التأييد الدولي والدعم الخارجي بأشكاله المختلفة وخاصة العسكرية.

4/ أهداف تتعلق بالمحافظة على علاقة الدولة بغيرها من الدول وعلى تكافؤ هذه العلاقات.

5/ أهداف تتمثل في العمل على ردع هجوم مباشر، أو قد تتمثل في ردع الاستفزازات العنيفة التي تصدر عن الخصم والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر .[1]

[1]- إسماعيل صبري مقلد،**الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**،بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1979، ص 118-911.

مفهوم الأمن القومي العربي "ArabNational Security "

بالرغم من تأسيس جامعة الدول العربية في 1945، إلا أن مصطلح الأمن القومي العربي لم يكن متداولا في ميثاقها بصفة صريحة، إنما كان ضمنيا من خلال دعم حركات التحرر الوطني في الوطن العربي والتي كانت تتخذ الصيغة القومية، وعلى هذا الأساس كان شعورا قبل أن يكون ميثاقا أو معاهدة وتنامي هذا الشعور مع نكبة فلسطين عام 1948، حيث أخذ بعدا عسكريا مع إبـــــــــــرام معاهدة الدفاع المشترك ، ومع مؤتمر القمـــــــة المنعقـــــــــــدة

في 1980، بدأ مفهوم الأمن العربي يخرج من القوقعة العسكرية ليصبح مفهوم مجتمعيا شاملا مرتكزا على الأمن والتنمية .[1]

الأمن العربي هو مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمان المنطقة العربية سواء كان في الحاضر أو المستقبل، مع مراعاة الأحكام المتاحة وتطويرها وإستقلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة،أو تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن النطاق الجغرافي الذي يحتضن مواطنيها، قادرة على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة إستقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية [2].

كما عرفته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على أنه « قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة إستقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في كافة الميادين

[1]- هيثم الكيلاني،**مفهوم الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**،مرجع سابق، ص56.
[2]- رجائي سلامة الجرابعة، **"الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربيفي الشرق الأوسط"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011-2012، ص17.

السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة بعين الإعتبار الإحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي ».

عموما الأمن القومي " **National society** " هو:

الحفاظ على أمن و إستقرار النظام السياسي لأي وحدة سياسية ويتبع ذلك استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي يتطلب آمنا داخليا وأخر خارجيا فعلى الصعيد الداخلي يتحقق هذا الأمر، وإلى حد كبير بضمان حقوق الأفراد والجماعات ومشاركتهم في الحياة السياسية من خلال حكم القانون الدستوري الذي يتجاوز ذاته باستمرار ما يقره المحكوم وقد يفسر لنا هذا عدم استتباب الأمن في دول العالم الثالث حيث لا يحكم القانون الدستوري بقدر ما يحكم الفرد الحاكم الذي تساعده قوة عسكرية وقد ت تقلب عليه هذه القوة التي لا بد له من تمييزها عن بقية أفراد الأمة وأما الدول المستقرة الصناعية فالحاكم فيها يتغير تباعا بمقتضى أحكام الدستور الذي ينص على الفصل بين سلطات الحكم كما ينص على واجبات وحقوق الأفراد فيه.[1]

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي

لنكون أكثر دقة، ندرس الأمن القومي من خلال الدلالات التالية:

1-دلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات:

تعددت وجهات النظر إزاء مفهوم الأمن القومي، فبينما ذهب "كاوفمان" " Kawfaman" إلى القول بأن أغلب وجهات النظر حول المفهوم،تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو إدراكها أن الأمن إن دل على شيء فإنما يدل عموما على التحرر من الخوف يرى كل من "لينكولن وباديلفورد" " Padelford and lincolin" بأن «الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على الدفاع عن

[1]- أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الطاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، ط1، القاهرة: جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص155.

وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف، بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي» .[1]

فأمن الدولة يجسد شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كيانها الذاتي ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي،أي انه يتجسد في حالة التحرر من الخوف وعدم اليقين، و انعدام أو غياب الخوف وانتفاء العوامل التي تؤدي إليه بالنسبة لدولة من الدول،سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية، واطمئنان هذه الدولة إلى تحقيق أهدافها الوطنية،هي تجسيد لحالة الأمن .[2]

إذ تسعى الدولة إلى إيجاد وضعية تستطيع فيها أن تحيا وهي متحررة نسبيا من الخوف والقلق على بقائها واستقلالها، ويأتي هذا التحرر من الخوف بعد اطمئنان الدولة على تحقيق أهدافها ومصالحها المسطرة داخليا وخارجيا، والأمن هو مزاج لثلاث سمات هي: غياب الخوف من المجهول، ثم اختفاء التهديد من الأخر فسيادة الاطمئنان الذي هو محصلة السمتين السابقتين، مسألة الإدراك والتحرر من الخوف تبنى على أساس حصر العناصر الموضوعية والظروف المحيطة بالدولة، عن طريق رصد مصادر التهديد التي تواجه الأمن القومي والتمييز بين الرئيسي والثانوي منها.[3]

إن المنطلق هو حماية القيم الجوهرية، لكن أي قيم التي يتعين حمايتها مثلما تسأل الدكتور "عبد النور بن عنتر": هل هي بقاء الدولة، أما الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟، وما هو موضوع الأمن ووحدته المرجعية هل هي الدولة، الأمة، الإنسانية، الفرد؟ وما هي التهديدات عسكرية أو غير عسكرية، التي تحاول الوحدة المرجعية حماية نفسها منها لضمان بقائها ؟.[4]

---

[1]- سيرج برو، فيليب برثون،**ثورة الاتصال** ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد، القاهرة: دار المستقبل العربي،1993،ص 179-180.

[2] -Geoffrey Reeves, **Communication and the Third worl** ,London :Rontledge,1993,p2.

[3]- عبد الاله بلقزيز،"**الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحمالية** مجلة المستقبل العربي العدد57، 1990، ص153.

[4]- عبد النور بن عنتر، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، ص12، تصفح ،2014/02/05، 15.52h، على الموقع الإلكتروني -http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/essa 8.html.

وحسب" أرنست كوهلر"Ernst Kohlar" فإن القيم الجوهرية للدولة ليست ثابتة بحكم خضوعها إلى التغيرات المتواصلة أو المطردة في مناحي عديدة، فقد تتضمن على سبيل المثال أهدافا واسعة: كالبقاء أو الوحدة الإقليمية للدولة، الاستقلال السياسي والاقتصادي، الاعتبارات الإيديولوجية والثقافية .[1]

كما يعرف أصحاب هذا المتغير أو الطرح للمتغير–التحرر من الخوف–الأمن الوطني على أنه،رهين التحرر من عقدة الخوف التي تنتابه تجاه تهديد قيمه الأساسية ومصالحه في المحيط الدولي، وعرفه "ولفرز"من جهته بأنه «يعني غياب سر إنعدام الأمن القومي للدولة، وله بهذا المعنى حسبه زاويتان أحداهما موضوعية والأخرى ذاتية، الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و الأمن بمعنى ذاتي يعني غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، تتمثل الأبعاد الموضوعية في حماية القيم المكتسبة من طرف الدولة،من خلال الحفاظ على الوضع القائم والدفاع عنه ضد أية محاولة تستهدف تغييره وتشمل: تأمين السلامة الإقليمية للدولة أو الاستقلال القومي، الاحتفاظ بحزام أمن الدولة أو ببعض مناطق نفوذ الخارجي، الدفاع عن استثمارات الدولة في الخارج، أما الأبعاد الذاتية فتتمثل في غياب عقدة الخوف على تلك القيم من إي هجوم .[2]

وضمن هذا المنظور هناك أيضا مقاربة "باري بوزان" "BarryBuzan" ومفادها إن الأمن يعني "العمل على التحرر من التهديد" ويرى أيضا بأن "الدولة والمجتمع في سعيهما إلى تحقيق الأمن، قد يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكنهما قد يتعارضان أحيانا أخرى، غير أنه رغم كل هذا فإن أساس الأمن هو البقاء" ، و هنا بوزان لا يوجد تحييدا لأنه في ظل الفوضوية المطلقة، ليس في مقدور الأمن إلا

[1] -Ernst Gohlert,**National Security policy**,London :Lescigton Books,1975,p133.
[2] - عبد المنعم المشاط،**"تحليل ظاهرة الأمن القومي"**، مجلة استراتيجيا،العدد52، 1986، ص37.

أن يكون في مستوياته النسبية التي تجعله بعيدا عن حدوده المطلقة ، ويخلص "بوزان" "BarryBuzan "إلى أن الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية .[1]

وعند "علي الدين هلال" وضح هذه الدلالة قائلا « أنه يعني تأمين كيان الدولة أو مجموعة من الدول من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، و تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية».[2]

وفي وجهة نظر "لينكولن" "lincolin"«عندما تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان... الذي يتوقف على مدى امتلاك الدولة للقدرة المادية والبشرية، التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف الذي يحفظ قيمهم ويصون مركزهم ويعزز مساهمتهم في تحقيق الأمن الدولي» .[3]

2- دلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية:

إن أهداف السياسة الخارجية لأي قطر من الأقطار،تتوزع بين حفظ استقلال القطر، والمحافظة على أمنه أولا، وبين السعي لحماية مصالحه الاقتصادية ثانيا ، إن أي حكومة تسعى لحماية استقلالها وسيادتها من التحديات العسكرية أو السياسية وأي نمط من التهديد الخارجي،فالطبيعة الدينامية للأمن القومي تفرض على الدولة إعداد نفسها عسكريا وسياسيا واقتصاديا لضمان درجة مقبولة من الأمن ، لذا تتخذ الدولة إجراءات أساسية في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الآخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية.

[1]- Barry Buzan,People,States and Fear,op cit,p18-19.
[2]- تامر كامل محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**مرجع سابق، ص21.
[3] -Norman Padleford and George Lincoln, The **Dynamics of International Politics**,2nd edition, New York :The Macmillan company,1967,p178.

ويرى"باديلفورد ولنكولن" "Padelford and lincolin" أن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمن أهداف الأمة وإلى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية .[1]

ويؤكد"ليبمان" "Lipmman" بقوله «إن الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة على رد التحدي للمحافظة على تلك المصالح بالحرب، وهو ما يعكس:

- الحفاظ على الوحدة الإقليمية للدولة .

- حماية النظام السياسي.

تحقيق مصالح وقيم الشعب والحفاظ على وحدتها» .[2]

الأمن الاقتصادي:

قد يرتبط الأمن القومي بالمنظور الاقتصادي وبالحرب والنظرة الشاملة له، من حيث علاقته بالتنمية الوطنية كما ربط "ماكنمارا" بين الأمن والتنمية، و أوضح أنها تعني فقط –أي التنمية– البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياطاتها الذاتية،و هو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف .[3]

أحيانا يكون الثراء في الموارد الطبيعية نقطة ضعف وتهديد للاستقرار الدول في حالة عدم تمكين الكوادر المحلية من إدارة الموارد الوطنية بطريقة مستدامة .[4]

[1]- عمرو الجويلي، **"العلاقات الدولية في عصر المعلومات!"**مجلة السياسة الدولية العدد123، نوفمبر 1996، ص85.
[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**مرجع سابق،ص 322-323.
[3]- ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسطراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**،ط1، مرجع سابق،ص26-27.
[4]-أمينة فلوس، **مستقبل الاستدامة في العالم العربي!الأطر المؤسسية للاستدامة** مصر: مكتبة الإسكندرية،2008، ص15.

وفي تعريف "جوزيف ناي" " J.Nye" و" لاورانس كرانس" " Lawrence kranse" بأن الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، هنا يظهر المحدد الأمن الاقتصادي، بالإشارة إلى القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، و بالتالي الإشارة إلى القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطن، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بين الدول خاصة المنتجة منها، تتعرض لبعض الهزات أو تقلبات، و هذا ما يلاحظ خاصة بعد الإفرازات البيئة الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة:

- التبعية الاقتصادية، مع اتساع الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.
- زيادة التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة وإمداداتها، والأسواق الاستهلاكية.

-تهديد عولمة الاقتصاد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، على الاقتصاديات الوطنية وتحكمها في أسعار الأسواق الدولية، الأمن الاقتصادي يترجم من خلال الدخول المضمون والمنتظم لمصادر السوق والمالية بصفة دائمة ومستمرة. [1]

الأمن الاقتصادي كمحدد للأمن القومي هو ضمان الرخاء والرفاهية الفرد والمجتمع،أي عدم تكبيل حريته وحياته بالفقر والجوع والحرمان والتبعية.

الأمن الاقتصادي حسب منظمة الأمم المتحدة « هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء،المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم. [2]

[1]- بشكيط خالد، **"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"**، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية،جامعة الجزائر الثالثة،2010-2011، ص48.

[2]- سعيد علي حسن القليطي، **"التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية!"** ص10، تم تصفحه يوم2014/10/18، 18.73h، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/public/enlish/proteciton /info/public/économico security.htm

أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

5- الأمن السياسي: يكون بتوفير ساحة سياسية مناسبة، يتمتع فيها الفرد بكل حقوقه السياسية الفردية والجماعية، ومن الاستقرار في ظل حقوق الإنسان والديمقراطية. [1]

ويكمن الأمن السياسي في مدى دمقرطة النظام، وتحديد الدستور والقوانين المؤطرة للديمقراطية وللنشاط السياسي، وعليه فإن دور القانون في الدولة الديمقراطية هو تكريس الديمقراطية وليس مصـــادراتها في المقابل لا ينبغي أن تستعمل الديمقراطية لضرب النظام العام والقضاء على المؤسسات . [2]

كما يعتبر أهم الدعائم الأساسية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية ويتضح مفهومه بإعتباره حالة من الطمأنينة الإجتماعية تتحقق من خلال تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وإنعدام الشعور بالعزلة السياسية.[3]

الأمن السياسي يفهم في استقرار مؤسسات النظام السياسي ويستند على شرعية النظام وإيديولوجيته من خلال الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة، وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، و يوفر درجة من الاستقرار السياسي والذي يمثل العنصر الأول في تحقيق الأمن القومي .

6- الأمـــن البيئـــي :

الأمن البيئي مفهوم جديد إستحدث خلال فترة التسعينيات من قبل دول الشمال (الدول المتقدمة) في حين أن دول الجنوب (دول العالم الثالث) لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، وقد ركزت جهود المنظمات الدولية على وضع تعريفا له على أساس أنه متعلق بالأمان العام للبشر من الأخطار الناتجة عن

[1]- مسعود شيهوب، **"قوانين الإصلاح في الجزائر ودورها في تكريس الديموقراطية:قانون الأحزاب وقانون الانتخابات مثالا"**الملتقى دولي حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر: المسار والأهداف"، الجزائر: بني مسوس، 10و11جويلية 2013، ص243.
[2]- عبد الله عطوي، **الأمن والتنمية البشرية** ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص38.
[3]- فهد محمد الشقحاء، **الأمن الوطني:تصور شامل** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص72.

عمليات تؤثر على النظام الإيكولوجي، يقوم بها الإنسان نتيجة الإهمال أو حوادث أو سوء إدارة، كما يمكن تعريفه بأنه إعادة تأهل البيئة التي تدمرت في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي.

إن كثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين دور المتغير البيئي في حفظ الأمن والسلم الدوليين –300 اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف– ذلك أن المشكلات البيئية التي تبدو محلية تحولت إلى قضايا شائكة تهدد الأمن الدولي وتتطلب حلول عالمية، وهو الدافع وراء تأكيد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره الصادر سنة 1994 على أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي. [1]

إذ أن هذا الأخير أصبح يشكل تهديدا خطيرا للدول، خاصة وأن أمن الدول أصبح يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، و هو ما يؤدي إلى تقويض الأنظمة البيئية إضافة إلى زعزعة استقرار العلاقات الدولية جراء تقاطع المصالح بين وحدات النظام الدولي الساعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب الوحدات الأخرى.

وإذ أن الكثير من الدول عانت من المشكلات بيئية أثرت على سير الحكومة وأفرزت أزمات مباشرة هددت الإستقرار السياسي والبناء الاجتماعي، أصبح الأمن البيئي من أولويات السياسة العامة للدول.

نص المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض على أن "أحسن وسيلة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين، وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون للفرد حق الإطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والنشاطات الخطيرة، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه. [2]

[1]- ماهيتاب مكاوي، "التنمية الإقتصادية المحلية والبيئية"**السياسة الدولية**، العدد، جانفي2003،ص203.
[2]- يحي وناس، **المجتمع المدني و حماية البيئة** ،الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع 2004،ص73.

الأمن البيئي متعلق بالبيئة وتدهورها يوم بعد يوم، ذلك بتناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء وتناقص الغطاء النباتي سبب قلة الغابات، وتلوث الجو بسبب انتشار المصانع ومخالفاتها، ثم تطور نحو بروز توترات ناتجة عن عوامل مثل الندرة في الموارد وغيرها. [1]

الأمن البيئي يقوم بتوفير بيئة صحية للأفراد وذلك ليتمكن الإنسان من العيش بصورة طبيعية صحية وبشكل أحسن، يضمن استمرارية واستدامة الانتفاع وصولا إلى الأجيال اللاحقة. [2]

المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي

هناك مفاهيم سياسية كثيرة لها علاقة بالأمن نظراً لإقترابها منه وتكاملها معه، لذلك ارتقينا توضيح هذه العلاقة بين المصطلحات الأمن والتنمية، حقوق الإنسان والتدخل الدولي.

1- التنمية:

التنمية هي عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، بل حصيلة التفاعلات المتبادلة بينها والتي تشكل كل منها عامل مستقلاً وتابعاً في آن واحد ، وتتوقف درجة أثر وتأثر وبالتالي أهمية كل من جوانب هذه العملية المجتمعية على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية . [3]

[1]-عب الوهاب بن رجب هاشم،**جرائم البيئة و سبل المواجهة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية2006،ص12.
[2]- Hideaki Shimoda," **The Concept of humane Security: Histosical and Theoretical implications**", **toescamine**: web site http://www.home.hiroshina.u-ac-jp/heiwa/E19/chap.pdf, 16/12/2014, 13.08h,p02.
[3]- محمد توفيق صادق،**التنمية في دول مجلس التعاون** ب ط، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1990، ص45.

لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا معينا من النظام والاستقرار في الداخل، الأمر الذي لا يمكن أن يستمر دون حد معين من التنمية، فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها-أي قدراتها- في الميادين المختلفة ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية، فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها. [1]

وقد ذهب "مكنمارا" إلى التأكيد بأن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وهو يعني بذلك أن الأمن ينشأ من التنمية، وبالقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتساهم في القضاء عليه فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن. [2]

إن التنمية شرط ضروري للأمن، لكن إذا وجب ضمان كل عناصر وأهداف الأمن في أية دولة، وأن تحقيق التنمية لوحدها، ليس بكافي لجعلها قادرة على مواجهة التحديات، لذلك فمن الضروري تحقيق الوحدة السياسية والانسجام الاجتماعي واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية، و كذلك التحديات الخارجية وبدون ذلك فقد يكون التهديد للأمن قائما أو محتملا في المستقبل . [3]

وهناك من يرى بأن الأمن يعني التنمية في الجانب الاقتصادي، إذ أن في ظاهرتي مترابطتان بحيث يصعب التميز بينهما فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمد نفسه بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للتهديدات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة، والتنمية مفهوم مركب فهي عملية وليست حالة واتجاها مستمرا في النمو، ولا وضع طارئا،كما أنها آلية، إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. [4]

[1]- أمين هويدي،**الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**ط1، بيروت: دار الطليعة،1975، ص41.
[2]- روبرت مكنمارا،**جوهر الأمن**، مرجع سابق، ص125.
[3]- ثامر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**مرجع سابقص ص 321-322.
[4]- الزازية شيستي، **"الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي"**المستقبل العربي، العدد432، فيفري2015، ص45.

إن الهدف الأسمى للتنمية هو تحسين نوعية حياة الأفراد والحد من التفاوت الإجتماعي والفجوة الناتجة عن عدم تساوي الثروة والدخل بين الفقراء والأغنياء، حيث تتضمن المقاربات التنموية المعاصرة ضرورة توفر إدارة سياسية منتخبة ديمقراطيا، ما يتيح لها القدرة والشرعية في تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد القومية بطريقة فعالة ومتوازنة اجتماعيا، بهدف تسريع عمليات التنمية الإجتماعية وتحسين نوعية الحياة وتثبيت النظام القانوني والسياسي حيث يشترط لتحقيق ذلك زيادة دخل الفرد وفرص العمل وتحسين نوعية التربية الأساسية والخدمات الصحية والضمان الإجتماعي في نطاق واسع .[1]

وتتجسد العلاقة بين الأمن والتنمية، انطلاقا من كون أن كليهما شمولي وكليهما يهدف الإنسان بذاته وأن الإنسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت نفسه وهذه العلاقة الجدلية تتيح فرصة للقول بأن تنمية الأمن هي في حد ذاتها أمن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها، فضمانات الأمن هي الضمان الابتدائي للتنمية، كما أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد.[2]

2- حقوق الإنسان "Human Rights":

ذكرت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (الملحق رقم 02) أن غاية ما يصبوا إليه البشر هو أن يتحرر الفرد من الفزع، ومما ورد في **المادة الثالثة** من الإعلان التأكيد على حق الفرد في سلامة شخصه وما أقره من حقوق للإنسان ووجوب احترامها [3]، يتبين وجود علاقة بين الأمن وحقوق الإنسان إذ تنتعش هذه الأخيرة بوجود الأمن، هذا يعني أن هدف السياسة الأمنية في كل دولة يجب أن يكون الفرد

[1]- كريم حسن وآخرون، **لفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013، ص115.
[2]- محمد بوبوش، "**الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات**؟"السياسة الدولية، العدد03، 2007، ص07.
[3]- عمر سعد الله، **حقوق الإنسان و حقوق الشعوب: العلاقة والمستجدات القانونية** ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص61.

والدولة معا وليس الدولة وحدها كما كان سابقا،كذلك باعتبار موضوع حقوق الإنسان كمبدأ ملزم من مبادئ القانون الدولي، ثم التأكيد على هذا بموجب وثيقة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي الذي انعقد في 10 أوت 1975. [1]

وحقوق الإنسان حسب موسوعة "لالاند" «فإن الحق ما يكون مسموحا به، أو مباحا بالقوانين المكتوبة، أو الأحكام المتعلقة بالأفعال المعتبرة أو مباحا بشكل أخلاقي، لأنه العمل المقصود إما أن يكون صالحا وإما أن يكون محايدا أخلاقيا، و يقال في ذلك له الحق ». [2]

حقوق الإنسان في الجانب الأمن والاستقرار النظام من القضايا العامة التي فرضت نفسها على أجندة الدول والحكومات وحتى المنظمات الدولية وغيرها من الفواعل التي تنشط على المسرح الدولي، فهي تتعلق بالإنسان كإنسان وقد أخذت الدول تتسابق من أجل تعزيز هذه الحقوق التي اتفق المجتمع الدولي على ضرورة أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع دون أي تمييز فالاتفاق على الحقوق الأساسية للإنسان يمكنها أن تؤسس مستقبلا لنظام دولي أكثر استقرارا وهذا ما كان يرمي إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. [3]

إن علاقة الأمن بحقوق الإنسان تظهر في القول أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك... و لكن الأكيد هو أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لنتمكن من العيش بشكل محترم،وعلى حد تعبير الأمين العام السابق للأمم المتحدة حين قال: «نحن لن نتمتع بالتنمية دون أمن، ولن نتمتع بالأمن دون تنمية، ونحن لن نتمتع بهما دون احترام حقوق الإنسان». [4]

---

[1] - محمد احمد المخلفاوي، عبد الباقي شمان، **واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن**، ط1، اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان،2006، ص10.

[2] -زياد رضوان، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**،دار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2000، ص13.

[3] -Andrew kuper, **Democracy beyond borders justice and representation in global institutions**, Oxford :oxford university press,2006,p26.

[4] - مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،**بادة الأمن**، مرجع سابق، ص78 .

«We will not enjoy development without Security, we will not enjoy Security without development, and we will not enjoy either without respect for human rights».

حقوق الإنسان هي الحقوق المتأصلة من طبيعتها والتي يتسنى بفضلها أن يعيش عيشة كريمة، إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تكفل له إمكانيات تنمية واستثمار ما يتمتع به من صفات ومواهب من أجل تلبية الحاجيات، وهي تستند إلى تطلع الإنسان المستمر إلى حياة تتميز باحترام وحماية والأمان [1].

كما تظهر العلاقة من خلال تخويل ميثاق الأمم المتحدة طبقا للمادة (39) لمجلس الأمن سلطة واسعة في تقدير وجود انتهاك للسلم والأمن الدوليين أو تهديد لهما أو وجود عمل من أعمال العدوان ومن ثم يستطيع اتخاذ ما يتناسب معها من تدابير وإجراءات ملائمة [2]، وهذه السلطة التقديرية تمارس في إطار أهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي ترمي إلى حماية السلم والأمن الدوليين،و هذه المبادئ والأهداف تعتبر بمثابة المواجهات التي ينبغي على مجلس الأمن أن يراعيها في قراراته، وتشكل حقوق الإنسان مصالح أساسية للجماعة الدولية، وتهدف القواعد القانونية الدولية إلى حمايتها، وإذا كان انتهاك القواعد القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وتحريم التفرقة العنصرية والقواعد الخاصة بتصفية الاستعمار، لا تعتبر تهديدا وانتهاك للسلم والأمن الدوليين في الصورة التقليدية فإن هذا يعتبر خلافا لظروف من شأنها أن تؤدي إلى هذا التهديد [3].

3- التدخل الدولي:

التدخل الدولي على الرغم من قدم استخدامه، يعد من المفاهيم التي ازدادت توظيفها لاسيما في المرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان المقصود منه وحتى عهد قريب توفير الحماية لرعايا الدولة المتدخلة، إلا أنه

[1]- زيادة رضوان، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**مرجع سابق،ص15.
[2]-Jean Pierre et Alain Pellet, **La Charte Nation Unies : commentaire par article,** Paris : édition économico, 1991, p 641.
[3]- محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** ، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004، ص113.

تطور في الوقت الحاضر ليشمل حماية مواطني الدولة التي تنتهك فيها حقوق الإنسان وحرياته الإنسانية بشكل صارخ، توجد له عدة مصطلحات باللغة الفرنسية: " Ingérence, Intervention, Assistance" و باللغة الإنجليزية: "Intervention, Interférence"، بمعنى التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.[1]

عرف "جوزيف ناي" " Joseph Nay" التدخل بمعناه الواسع بأنه: «ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما المعنى الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى»، أما "ماكس بيلوف" " M Beloff" فعرفه بأنه: «محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فقد يتخذ التدخل أشكال الحرب التقنية أو الحصار الإقتصادي والضغوط السياسية والدبلوماسية أو الدعائية ويكون التدخل العسكري آخر خيار ».[2]

يدخل هذا المفهوم في إطار مقاربة أنسنة الأمن "Humanitarization"، التي تقوم على مبدأ الحق في السلم وجعل الفرد الإنساني محور كل العمليات السياسية، ما يعني إعطاء الأمن صبغة البعد الإنساني وهي حماية الأشخاص والجماعات من العنف، أي تحريرهم من الخوف.[3]

إذ برز هذا الأخير مع توسع مفهوم الأمن الإنساني *، وظهور مسألة حقوق الإنسان كمسؤولي ة جديدة على عاتق المجموعة الدولية، إذ يقول شارل روسو: «إن التدخل الإنساني هو الأعمال التي تقوم بها دولة ضد سلطة أجنبية بغرض وقف المعاملات اللاإنسانية المطلقة على رعاياها ».[4]

[1]- منير البعلبكي،**المورد**،ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1994، ص477.
[2]- محمد يعقوب عبد الرحمان،مرجع سابق، ص14-15.
[3] -Hideaki shimoda," **The Concept of humane Security: Historical and Theoretical implications"**, op.cit, p16.
* الأمن الإنساني هو تحرر الأفراد من كل ما يهدد أمنهم وحريتهم وكرامتهم.
[4]- فوزي أبو صديق،**مبدأ التدخل و السيادة:لماذا و كيف؟**،القاهرة: دار الكتاب الحديث،1999، ص234.

ويعرف التدخل الدولي من الجانب الإنساني: بأنه «مجمل العمليات التي تهدف إلى القيام بمهام إنسانية في مناص الأزمات كتأمين وصول مواد الإغاثة ودعم وحماية المناطق الأمنة والمدنين »[1]، جاء كفكرة سنة1987 في ملتقى الذي نظمته كلية القانون لجنوب باريس تحت عنوان " Droit et moral humanitaire" برآسة "RenéJeanDupuy"، بمشاركة "François Mitterrand" جاء لإقرار مبدأ وجوب تقديم متابعة إنسانية .

2

و قد تبنت الجمعية العامة القرار رقم 43/131 في ديسمبر1988، التدخل الإنساني لحماية ضحايا الكوارث الطبيعية و الظروف الطارئة المماثلة و بمقتضاه تم التقنين لمبدأ التدخل الإنساني، والذي اعتبره "أوتون غوجار" "Autonie Rougier" حق إجراء مراقبة دولية على السياسات الداخلية للدول، أي كلما اخترقت هذه الدول الحقوق الإنسانية، إلا و واجهت تدخلا من طرف دول أخرى تمنعها من القيام بها. [3]

كما توضح حركة العلاقات الدولية في النظام الدولي خلال سنوات القرن العشرين بأن أساليب التدخل من قبل دول في شؤون دول مستقلة أخرى، كثيرة ومتنوعة، لذا فقد ورد في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما نصه (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

وحاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 أن تضع معايير لتحديد التدخل وقررت في هذا الصدد (لا يجوز لأية دولة التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأية حجة مهما كانت،في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى) وبالتالي يمنع التدخل المسلح وكل أشكال التدخل أو محاولات التهديد ضد شخصية الدولة أو

[1]- الصديق حيدر حاج حسن، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي العالمي الجديد**، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007، ص64.

[2] -René Jean Dupuy, **Humanité et Droit international**, paris :presse de science politique,1991,p36.

[3] -OlivierPaye , **Sauve qui vent** , Bruxelles : Bruyant,1996,p8.

مقوماتها السياسية والاقتصادية والحضارية، إذ يرى أغلب الكتاب بأن التدخل يقصد به التدخل القوي والحاسم في شؤون دولة أخرى وبالتالي تهديد أمنها القومي،في حين البعض يرى بأن التدخل فعل لا يقره القانون الدولي بمعنى التدخل بصورة مطلقة،و أيضا هناك من يؤكد أن الأفعال التدخلية يمكن أن تبرر بحجج يباح تطبيقها على حالات معينة.[1]

الملاحظ أن العلاقات الدولية شهدت ممارسات تدخلية تتعارض مع قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ممثلة ببنود ميثاق الأمم المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال، استغلال الدول الكبرى لقدراتها الاقتصادية والإعلامية والتقنية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من خلال ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية وكذلك استغلال مشكلات الأقليات العرقية أو الدينية كمادة صالحة للتدخل لدفع هذه الأقليات إلى تحدي الحكومات الشرعية، وكذلك تمرد معارضة ما على النظام السياسي الحاكم، وسعيها لطلب دعم قوى دولية ليست على وفاق مع ذلك النظام مما يحفزها على الاستجابة بالتدخل لصالح المعارضة ضد النظام الحاكم، وبالتالي زعزعت الأمن القومي للدول الأخرى في كل الحالات. [2]

كذلك عن طريق الأمن الإنساني(الملحق رقم 03) على اعتبار أنه أوسع في معناه، يشمل غياب العنف والصراع بل يشمل حقوق الإنسان و الحكم الراشد و الحصول على التعليم و الرعاية الصحية و ضمان الفرص و الخيارات المتاحة لكل الأفراد و الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي و منع التراع، و من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه: التحرر من الخوف و التحرر من العوز، و الذي هو أفضل طريق لمعالجة مشكلة انعدام الأمن العالمي [3].

[1]- تامر كامل محمد، **التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي** ط1، عمان: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2000، ص244.
[2]- ثامر كامل الخزرجي،**العلاقات السياسية الدولية**مرجع سابق،ص256.
[3] -Kofi Annan , Annan ,**"Security general Saluts International Work"**, to examine web site: http://www.un.org/news/press/docs/pbf.html, 14/03/2014,11.07 h,p10.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم والمقاربات النظرية التي يقوم عليها البحث، فمنذ معاهدة واستفاليا 1648 إلى يومناهذا ،أثر تطورهيكل العلاقات الدولية وقضاياها على مفهوم الأمن ،وذلك من حيث سيطرة النسبية لمفهوم الواقعي له في مقابل تراجع المفهوم الليبرالي له أو العكس فالواقعي يحصر المفهوم في أمن الدولة ،وأن وسيلة تحقيقه هي القوة العسكرية ،أما الليبرالي فيشمل كل مجالات الحياة ،بمعنى أوسع من الواقعي، أما عام ما بعد الحرب الباردة أصبحت الدولة غير قادرة على ان تتعامل مع المشكلات الكبيرة حيث لم تعد قضايا الأمن مقتصرة على سلامة الحدود الإقليمية للدولة بل تعدتها لتشمل قضايا إجتماعية ،إقتصادية ،سياسية،بيئية فالأمن ليس بمفهوم الذي يمكن دراسته كمحدد قائم بحد ذاته ومستقل عن آية تأثيرات وعوامل محيطة به، بل هو عنصر يتفاعل ضمن بيئة ذات طبيعة معقدة وسريعة التغيير، و يعتقد البعض أن الأمن القومي لدولة أو أمة ما يرتبط كليا بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر إن هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التي تحمي الأمن القومي يحتاج أيضا إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية، إن القدرة العسكرية هي جزء من كل فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية،إن إنتهاك الحقوق والحريات،و غياب المبادئ الديموقراطية وشدة الظلم الإجتماعي، والإستئثار بالحكم، تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعريض أمن الدولة للخطـــر وبما أن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية فقد يسفر عدم الاستقرار الداخلي أحيانا عن حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة.

الفصل الثاني:

الأمن القومي الجزائري والتحولات السياسية

لقد شهد النظام الدولي في أعقاب الحرب الباردة تحولات جذرية حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية ،والحرية و حقوق الإنسان و التعددية السياسية ،تحاول أن تفرض نفسها بوسائل و أدوات مختلفة (إستخدام المؤسسات الدولية المالية ،العقوبات الإقتصادية،...)، في هذا السياق نتطرق لمفهوم التحول السياسي و أهم العوامل المؤثر فيه ،و أثر هذه التحولات على النظام السياسي الجزائري .

المبحث الأول: الإطار النظري للتحول السياسي

تعتبر ظاهرة "التحول السياسي" المرتبطة بالدولة الحديثة من اعقد الظواهر السياسية المعاصرة، ليس فقط من حيث عدم القدرة على التنبؤ بمكان وزمان حدوث التحول، أو من حيث عناصره غير القابلة للتعميم الكلي بحكم خصوصيات الوحدات السياسية، وإنما من حيث شكله ودرجته (جزئي أو شامل) ونمطه (سلمي أو انقلابي) وحركيته (تدريجي أو مفاجئ) و ميكانيزماته وأهدافه وتداعياته، وما قد ينطوي عليه من مخاطر.

المطلب الأول: ماهية التحول السياسي

أولا: المفهوم اللغوي

يقصد بالتحول " Conversion" من الناحية اللغوية، التبدل " Mutation"، التغيير "Changement"، الانتقال " Transition" أو التنقل من مكان إلى أخر أو التغيير من حال إلى حال، والتحول عن شيء يعني الانصراف عنه إلى سواه أو صار غير ما كان عليه. [1]

إن التحول هو سنة من سنن الله في خلقه، إذ يقول الجبرتي "في التراث العربي الإسلامي" «الحمد لله القديم الأول الذي لا يزول ملكه ولا يتحول، مفني الأمم ومحيي الرمم ومبيد النقم وكاشف الغمم»،و هذا يعني بأن التغيير هو أمر طبيعي وضروري من ضرورات الحياة يجري توظيفه لضبط وتقويم الأخلاق والممارسات في الاتجاه الصحيح. [2]

[1]- أحمد بن نعمان،**المفتاح: قاموس عربي**، ط1، الجزائر: دار الأمة،2001، ص 136 .
[2]- بلخيرة محمد، **"التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وآثرها على الدولة العربية"**،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2003-2004، ص01.

ثانيا: المفهوم اصطلاحا

اختلف الباحثون حول إعطاء تعريف دقيق لـــ"التحول السياسي" ومرد ذلك يعود إلى السياق التاريخي أو الظروف السائدة من جهة وإلى اختلاف الجوانب التي يركز عليها والزوايا التي ينظر منها كل باحث، ويمكن تصنيف التعريفات إلى مجموعتين أساسيتين:

الأولى: تعرف التحول السياسي"كسلوك" والثانية: تعرفه "كأسلوب".[1]

1/التحول السياسي كسلوك: يعني انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كانتقال من أقصى إلى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى، وتغير الولاء للشخص أو للحزب... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال لكل الاحتمالات.[2]

كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه"رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية"[3]، وهو حسب "صامويل هنتنغتون" تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية[4].

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوربا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه "انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوربا، و انتقال الشيوعية الاشتراكية إلى الديموقراطية الاشتراكية".[5]

2/التحول السياسي كأسلوب:

---

[1]- محمد عياد سمير، **"إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"**ملتقى دولي حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقعوتحديات"، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي16-17 ديسمبر 2008، ص10.

[2]- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربيفي المسألةالديمقراطيةفي الوطن العربي** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص197.

[3]- أمين عواد لمشاقبة،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012، ص08.

[4]- صامويل هنتنغتون،**التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرينبراسة الموجةالثالثة**، مرجع سابق،ص254.

[5]- إنصاف جميل الرضي،**التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوربا الشرقية**ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص58.

تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغير السياسي، فالبعض يرى بأنه «هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية».[1]

أما "عبد الإله بلقريز" فيرى: أنه «إنجاز هدف الديموقراطية هو بجميع المقاييس ثورة،حتى ولو كان ت ثورة بيضاء لا تجري في أنهارها الدماء». [2]

وحسب الدكتور "أسامة الغزال حرب" «فإن التغير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى ، ومن جهة أخرى فإن التحول السياسي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي ». [3]

ويرى "إدوارد دوبون" " Edward Debone" «تتغير المجتمعات لأن هناك قوى داخلية تقود إلى التغيير سواء من أجل التكيف مع عالم متقلب أو من أجل تحسين حظ مواطنيها ».[4]

إن إجراء تحول سياسي يعني في عمقه وشموليته تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع .[5]

أنمـــاط التحول:

1- النمط السلمي: يحدث النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي إلى آخر بدون اللجوء إلى العنف كوسيلة للتغيير، كأن تقوم حكومة سلطوية ما بإجراء مفاوضات مع المعارضة يتم من خلالها التوصل إلى صيغة

---

[1]- بلخير محمد، **"التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وآثرها على الدول العربية"**،مرجع سابق،ص03.
[2]- عبد الإله بلقريز، **الانتقال الديمقراطيفي الوطن العربي:المعوقات والممكنات**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص136.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص44.
[4]- ربيعي سامية،**آليات التحول في النظام الإقليمي**رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة منتوري،قسنطينة، 2007-2008، ص53.
[5]- محمد عياد سمير، **"إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"**،ملتقى دولي حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر"،مرجع سابق، ص12.

سياسية ترضي الطرفين وتشكل أرضية تفاهم يتم على أساسها الشروع في عمليات التغيير، وغالبا يطلق عليه الثورة السياسية" أو الانقلاب السياسي".[1]

2- النمط العنيف: يحدث هذا النمط عندما يتم اللجوء إلى العنف كونه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، ويتخذ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية، ويعرف "صامويل" التغيير العنيف بأنه «تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائدة والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات ».[2]

3- النمط الجزئي (المحدود): يتمثل في ترميم وإصلاح وتحسين لما هو قائم فعلا، أي إجراء تغييرات سياسية واقتصادية أو اجتماعية دون المساس بالجذور والأصول.[3]

4- **النمط الشامل:** يتمثل في إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم، أي إعادة البناء من الأساس (الجذور). وإجراء تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وإيديولوجية، بمعنى مراجعة لشكل السلطة السياسية ومحتواها، وتبدل الهرم الاجتماعي.[4]

بعض المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي:

1- الثورة: والتي تكون غالبا عنيفة، هي تغيير شامل في المجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا أي في جميع جوانب المجتمع مع وجود تنظيم وقيادة لهذه الثورة وغالبا ما نجد الثورات تدوم طويلا، من هذه الثورات المشهورة نجد الثورة الروسية التي دامت ستة سنوات والثورة المكسيكية التي دامت ثلاثون سنة والثورة الفرنسية التي دامت عشر سنوات والثورة الجزائرية التي كانت ضد الاستعمار الفرنسي والتي دامت سبعة سنوات.[5]

---

[1]- صامويل هنتنغتون،**التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين:دراسة الموجة الثالثة**مرجع سابق،ص254 .
[2]- صالح سالم زرقوقة، **"أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية(1950-1985)"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص130.
[3]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيرالديمقراطيةفي الوطن العربي** مرجع سابق،ص157.
[4]- محمد بشير المغيربي،**الديمقراطية وإصلاح السياسي**القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2005، ص89.
[5]- أبوالفضل جمال الدين إبن منظور**لسان العرب**مرجع سابق،ص53.

2-**التغيير**: ويقصد به الانتقال من حالة إلى حالة أخرى بطريقة تؤثر على البنية والعملية معا، وقد يكون التغيير ايجابيا إذا ارتفع أداء البنية وقد يكون سلبيا إذا انخفض أداؤها ، وقد يكون التغيير ثوري حيث يلحق جميع المستويات كميا ونوعيا في نفس الوقت، وقد يكون إصلاحيا يمس جانبا في النظام ككل، قد يكون كميا أو نوعيا.[1]

3-الحركة: هي تغيير في جانب من جوانب المجتمع مثل حركة سياسية... حركة اجتماعية، حركة ثقافية إلى غير ذلك.

إن التحولات التي تأتي مفاجأة حسب علماء الاجتماع والسياسة لا يعرف مآلها نظرا لأنها لم تحدث بطريقة طبيعية، وإذا لم توافقها تحولات في المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية فإنها ستعود سلبا على المجتمع وتبدو في بداية الأمر وكأنها نوع من الفوضى نظرا للتناقضات التي تظهر في السلوكيات والقيم والقوانين التي يستعجلها المشاركين في هذه التحولات. [2]

إن مفهوم التحول السياسي يجمع بين مفهوم التحول والديمقراطية في مفهوم واحد هو التحول الديمقراطي أو الانتقال الديمقراطي أو التغيير السياسي.

المطلب الثاني: ماهية الديمقراطية

إن فكرة الديمقراطية تعود إلى نظريات العقد الاجتماعي، التي تجعل الحكم تعاقديا بين الشعب والحكام وتحديد آليات الحكم بين الفرقاء في المجتمع الواحد، دخلت اللغة الانجليزية في القرن السادس عشر. [3]

[1]- عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية** القاهرة: مكتبة النهضة،1981، ص13.
[2]- مسعود شنان، **"التحولات السياسية في الوطن العربي والجزائر"**، مداخلة في ملتقى دولي حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص185.
[3]- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة:نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية** ط1، الجزائر جمعية التراث،2003، ص154.

أما التعريف الاسمي للديمقراطية: كلمة يونانيـــة الانشقاق وهي مؤلفـــة من شقين الأول " Demos" ويعني الشعب والثاني "Kratia " ويعني الحكم أو السلطة، بمعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب و تتضمن الديمقراطية مبادئ وقيم تعطي المواطنين الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بشكل يصون حقوقهم و حرياتهم المدنية. [1]

إذ يتضمن النمط الديمقراطي ثلاثة عناصر رئيسية: تعيين الحكام بالانتخاب الشامل، وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة، وتراتبيـــة القواعد القانونية التي تضمن رقابة قضاء مستقلين للسلطات العامة . [2]

ويعرف الرئيس"لنكولن" الديموقراطية «بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب، وذلك مؤداه أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستحوذ عليها فئة أو طبقة معينة ».[3]

وحسب وجهة نظر "علي خليفة الكواري" إذ يقول: «يجمع الدارسون للديموقراطية كافة على أنها لم تتحقق في الماضي وليست متحققة في وقتنا الحاضر ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور » [4] ،والمقصود أن الديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه لم تتحقق يومـــا، ولن تتحقق لأنه لا يوجد في التاريخ أن حكم شعب نفسه بنفسه.

ويعرفها الأستاذ "جورج طرابلسي" «بأنها مجموعة ممارسات أو أساليب عمل، لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة».[5]

---

[1]- فيليب غرين، **الديمقراطية**، ترجمة محمد درويش، ط1، بغداد: دار المأمون، 2007، ص47.

[2]- موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، والنشر والتوزيع، 1992، ص57.

[3]- إيهاب سلام، **"أسئلة عن الديمقراطية"**، ص7، تم تصفحه يوم2015/05/05 ، 17.30h، على الموقع الإلكتروني.
http//www.kotob arabia.com

[4]- علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص15.

[5]- برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص110.

وأكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية في الوقت الراهن هو الذي حدده "جوزيف شمبير" " Joseph Shombiter" في عمله الكلاسيكي عام 1923 (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)، ويتفق معه "صامويل هينتغتون" "Samuel Huntington": «نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية. [1]

عند الحديث عن أشكال الديمقراطية، تتحدث عن أشكال مختلفة للرقابة، سواء واسعة أو محدودة، قديمة أم جديدة، فالديمقراطية أداة للرقابة السياسية للشعب، وهي متغيرة باستمرار، تكون كمقاربة تهدف لزيادة المشاركة السياسية، أو حماية الفرد أو المواطن من التعسف في استخدام السلطة مع العمل ضمن تناغم جماعي من أجل التغيير.

وتعد الديمقراطية المباشرة أول شكل عرفته المجتمعات البشرية إذ يعير المفكر "جون جاك روسو" "Rousseau" أول من وضعها في إطارها النظري في كتابة العقد الاجتماعي " La Démocratie directe" تركز على فكرة أساسية هي أن الشعب هو من يمارس السلطة، وهي مستحيلة من الناحية العملية. [2]

الديمقراطية المباشرة ليست فكرة طوباوية لمجتمع أفضل عن طريق حسن الاطلاع للمواطنين أحرار، بل هي أيضا حقيقة عملية، إذا تم النظر إليها من وجهة تزايد الاستفتاءات العامة على كل المستويات في العالم.

ثانيا: الديمقراطية التمثيلية " La démocratie représentative" يعرفها القانون الدستوري بأنها: "النظام السياسي الذي تنتخب فيه الحكومات من قبل المواطنين، حيث أن الشعب فوض ممارسة السيادة من قبل ممثليه تبلورها كان في نهاية القرن الثالث عشر، إذ نجد فكر "روسو" " Rousseau" في دعوة إلى إحياء الديمقراطية المباشرة مختلفة عن التجربة التي عرفتها أثينا، فميز بين الشعب التشريعي، والحكومة المنفذة و"مونتيسكو" "Montesquieu" يرى بأن الشعب يختار ممثليه بدل أن يفعل كل شيء بنفسه، فقوة تكمن في

[1]- عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999، ص11.

[2]- Malick Tambedou,"**La Démocratie"** ,p12,19.54h,25/04/2015 , -Disponible sur : http://www.Raddaho.africa.

ممثليه عن طريق حكومة تمثيلية، هذا الاتجاه أكده وطوره "سياس" " Sieyès" انطلاقا من مفهوم الأمة، تضم مجموعة من المواطنين ضمن كيان قانوني وممارسة السيادة، فرضت اختيار هيئة من الممثلين تناط لهم السلطة وفق آلية الإنتخاب.

وفي القرن الثامن عشر، الولايات المتحدة الأمريكية، في انتخاب ولاية نيويورك للتصديق على مشروع الدستور، تمثل هذه الخطوة مثلا ديمقراطية تمثيلية، والآن بانتشار الواسع للديمقراطية التمثيلية أصبح لا ينظر إليها على أنها انتخاب تمثيل الأمة، بل على أنها المشاركة بنشاط اكبر في صنع القرارات وممارسة الرقابة بصورة منتظمة على أنشطة الممثلين.

ثالثا: الديمقراطية المشاركاتية " La Démocratie participative" كان ارتباطها بمفهوم تنمية المجتمع المحلي (الجمعيات المحلية، الوكالات الإنمائية) الذي صاحب تيارات التغيير التي قادتها العولمة، وكذلك قلق الطبقات السياسية إزاء انخفاض عدد الناخبين والسعي إلى إعادة الاتصال بين الناخبين والجهات الفاعلة في القرار السياسي.

يعرفها "باربـــر" "Barber" بأنها «عملية وطريقة لإدارة شؤون المجتمع،تهدف بشكل مباشر إلى خلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين،يتمثل هدفها النهائي في تطوير المجتمعات المحلية بطريقة متماسكة ومستدامة ».[1]

ويؤكد "عدنان عويد" بأنها «التجسيد العملي للحرية بشكل عام وجانبها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني »، بمعنى تشكل غاية ووسيلة معا.[2]

كما أن مفهوم الديمقراطية يقودنا بدوره إلى مفهوم أخر هو الترسيخ أو التعزيز الديمقراطي، والذي يشير إلى أتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية وإقتناعهم بأن النظام

[1]- Paul Prévost, Marie Evefostin et autres, **Développer L´exercice de la Cyber démocratie**, Canada :Sherbook ;université de Montréal,2004,p24.

[2]- عدنان عويد، **الديمقراطية بين الفكر والممارسة الوطن العربي أنموذجا**مشق: التكوين الطباعة والنشر،2006، ص10.

الديمقراطي هو النظام الأمثل،وعدم وجود بديل له في الحكم، فالدمقرطة هي مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، وهي تحدث في فترة زمنية محددة .[1]

وتبدأ زوال النظم التسلطية ويتلوها ظهور ديمقراطية حديثة تعكس إعادة توزيع القوة والسلطة حيث يتقلص نصيب الدولة منها لصالح نصيب المجتمع المدني، وتتمثل محددات الترسيخ الديمقراطي في وجود ثقافة سياسية ديمقراطية لدى النخبة والمجتمع على حد سواء، وبناء وتدعيم المؤسسات السياسية وتبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات بين فئات المجتمع وهو ما يطلق عليه إسم إستراتيجيات الهندسة الاجتماعية وكذا إيمان النخب الحاكمة بالديمقراطية وإقتناعها بها والكفاح من أجل ترسيخها. [2]

وما يهمنا في التحول الديمقراطي أو التحول السياسي،و يظهر لنا هو مفهومين يجب الفصل بينهما: الأول التحول الديمقراطي إذ يتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الإنتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد، أما الثاني الإنتقال الديمقراطي يعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر إعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام. [3]

ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت المجتمعات السياسية كلها وخاصة دول المغرب العربي نظرا لما أصبح للديمقراطية من قيمة وأهمية في سلم المعايير السياسية، بحيث أصبحت من الضرورات والإحتياجات التي أصبح المواطن العربي عامة والمغاربي خاصة يطالب بها وبحاجة ماسة إليها، فعملية التحول الديمقراطي تكون بالإنتقال من حالة إلى أخرى استجابة للمتغيرات سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا، وهي حالة بلدان المغرب العربي والمقصود بالتحول هو التحول الإيجابي أي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، بإضافة إلى إن التغيير يسمح بتجديد

[1]- صامويل هنتنغتون،**الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخرالقرن العشرين**، مرجع سابق،ص73.
[2]- زريق نفيسة، **" عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008 -2009، ص23.
[3] -Joanna Turnbull, **Oxford word power Dictionary,** Lebanon: Oxford University press, 3ed, 2006, p758.

العقد الاجتماعي بين الأجيال، كما إنه إجراء ديمقراطي، و يفرض أن يوسع مجال الممارسة الديمقراطية والمشاركتية في دولة تطمح للإصلاح والتغيير إلى الأحسن وعليه فكثيرا ما ينصب التغيير على إعادة ترتيب توازنات السلطة وتوزيع الاختصاص وضمان المشاركتية وخصوصا أن الديموقراطية أصبحت اليوم تحتل القمة الأول في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من المطالب الاجتماعية الأولى. [1]

عموما الديمقراطية هي إقرار حقوق الإنسان وإقرار بالنظام الدستوري لممارسة السلطة، و إقامة الحياة السياسية انطلاقا من التعددية السياسية، و إقرار بالنظام التمثيلي والنيابي، ثم فتح المجال السياسي أمام إمكانية التداول السياسي على السلطة، وهي تشكل في مجموعها كلا لا يقبل التجزئة أو الانتقاء وإلا بقيت الديمقراطية غير متكاملة.[2]

المبحث الثاني: عوامل التحول السياسي

إن ظاهرة التحول السياسي تحدث في مجموعة من الدول ذات أنظمة سياسية متماثلة في فترات زمنية متقاربة إلا أن التجربة في حد ذاتها غير قابلة للتكرار من حيث خصوصياتها وتتباين من دولة لأخرى تبعا لخصائص ومميزات كل منها وبسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية معقدة .

التحول السياسي أو التغير السياسي هو إنتقـــال نوعي في طبيعـــة النظام السياسي وآليـــات عمله واشتغاله ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغير، سواء بلجوئها إلى انقلاب باستعمال القوة (التحول العنفي) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي) ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية. [3]

المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية

[1]- صامويل هنتنغتون،**الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخرالقرن العشرين**، مرجع سابق،ص57.
[2]- عبد الحق عزوزي، ا **لمغرب والوطن العربي بين الثابت والمتغير**، المغرب: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية2012، ص45 .
[3]- نبيل كريبش، **"دوافع التحول الديمقراطي في العراقأبعاده الداخلية والخارجية"** رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2006، ص35.

إن التحول السياسي بمفهومه العام والبسيط هو انتقال من نظام سياسي يتميز بخصوصيات ومميزات معينة نحو نظام سياسي آخر مختلف عنه أو مناقض له تماما، ينفرد بأسس وقيم سياسية وآليات تميزه عن الأول ناتج عن تداخل عوامل داخلية وخارجية منه ا في هذا السياق نجد البلدان المغرب العربي رفعت نخبها السياسية لواء التغيير تحت شعارات مختلفة منها بناء الدولة الوطنية القومية، و دولة الديموقراطية.

أولا: الأسباب الداخلية

1-**المجتمع المدني:** تبرز دراسات عديدة في إثراء المجتمع المدني، كدراسة "ميتشال بارنهارد" " Michael Bernhard" حول المجتمع المدني والانتقال الديموقراطي في وسط شرق أوربا "The civil Society and Démocratic Transition in East central1993" إذ اهتم بفحص العلاقة بين المجتمع المدني وعملية الدمقرطة، حيث أبرزت المقاربة بين البلدان على أهمية المجتمع المدني كشرط ضروري لعمليات الانتقال الديموقراطي[1]، في هذا الإطار برز دور المجتمع المدني في مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي التي حددها كلا من "أودونيل" و"شميتر" والمتمثلة في:

أ/ المرحلة ما قبل الانتقال " Pré-transition": وهي الفترة التي تتميز بتكريس قواعد النظام التسلطي من حظر للأحزاب السياسية والسيطرة على الانتخابات.

ب/ المرحلة (التحرير)الليبرالية السياسية "Political liberalization": تظهر عند ضمان النخبة الحاكمة للحريات المدنية والسياسية كمقدمة للتخلي عن الممارسات التسلطية والاتجاه نحو الانتقال السياسي.

ج/ مرحلة الانتقال السياسي " Political Transition": في المرحلة التي تمثل التداخل بين نظام وآخر، خلال الانتقال يؤدي الصراع بين الفاعلين السياسيين إلى تكريس القواعد السياسية التي تدفع نحو تحقيق تقدم حول إعادة التوزيع المستقبلي للموارد العامة،وهنا تشكل المعارضة أحزاب سياسية للوصول إلى السلطة،وتهتم

[1] -Michael Bernhard," **Civil Society and political transition in East central Europe"** ,political science quarterly, vol n2,1993,p314.

منظمات المجتمع بتنظيم انتخابات وتوسيع دائرة الاتصال العام... الخ هذه الوظائف تساهم بدورها في الوصول إلى المرحلة الرابعة.

د/ الترسيخ الديمقراطي "Democratic Consolidation": يقوم فيها المجتمع المدني بدور حاسم في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع السياسي.[1]

فمسألة الإصلاح السياسي عملية لا إختيار لها إلا بالقبول بها [2]، ومن هنا يظهر دور المجتمع المدني في الضغط على الحكم وتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. [3]

إن دور المجتمع المدني المساهم والدافع لعملية التحول السياسي وبناء الديموقراطية يكمن في مجموعة وظائف:

- وظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها .
- تدريب وتكوين القيادات الديمقراطية.
- نشر ثقافة مدنية ديموقراطية .
- مشاركة في تحسين الأوضاع المعيشية .[4]

كما تقوم مؤسساته بدور منظم لقيادة الأمن المجتمعي والإسهام في تطبيقاته بما يتوفر من إمكانات ووسائل الاتصال الجماهيري ويلعب الأمن المجتمعي دورا رائدا متى أعلنت الأجهزة الأمنية عن مهددات للأمن القومي تتمثل في ظاهرة اجتماعية أو بيئية.[5]

2-دور النخبة:

[1]- Michael Bratton,"**Civil Society and Political Transition in Africa**",Institute Development Research ,n 6,1994,p10-11.

[2]- سليمان النجار، "**المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح!**" المستقبل، العدد338، أفريل2007، ص60.

[3]- صلاح منسي، **المجتمع المدني في مكافحة الفساد**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص25.

[4]- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني** القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع 2007، ص68 .

[5]- محمد الأمين البشري، **"مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي"**، الندوة العلمية: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، عمان، 12-14 ماي 2009، ص18.

لقد شهدت الموجة الثالثة للديمقراطية كما تحدث عنها "صامويل هنتنغتون"، التي توافرت على دراسة الدول التي شكلت نماذج للتحول، حيث أبرزت الدراسات الدور الهام لنخبة في قيادة التحول أو المبادرة بالإصلاح السياسي، فالحديث عن دور النخب الحاكمة في قيادة مبادرات التحو ل في الأنظمة ذات الطبيعة المؤسسية، حيث أن هذه الأنظمة وجدت نفسها أمـــام معارضة قويـــة تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية.[1]

وبتزايد حدة الضغط تبادر النخبة الحاكمة إلى إحداث الإصلاح وطرح قضية التحول على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الإعلامي، وهذه العملية هي رهان لحماية المصالح الأساسية للنخبة منها المؤسسة العسكرية كما تبدو مبادرة النخبة بعملية دمقرطة النظام تبدأ في تنظيم الانتخابات الرئاسيـــة أو التشريعية يكون للنظـــام فرصة الفـــوز بها ومن هنا تحافـــظ النخبـــة على تواجدها واستمرار بقـــائهـــا في السلطة. [2]

كما أن فقدان الشرعية قد يرتبط بالتغيير في القيم المجتمع التي أصبحت أقل تقبل وتسامحا مع النظام بمعنى أن تغير القيم يؤدي إلى زوال المبـــررات القيمية التي سادت مرحلة وصول وعمل النظام السياسي ومع ظهور قيم اجتماعية جديدة تقضي إلى تغير نمط العلاقة بين النظام والمجتمع، و عدم قدرة النظام على تغيير قيمـــه تمـــاشيا مع قيـــم المجتمع، وهذا ما يسبب كثير من المشـــاكل مما يهـــدد بقـــاء النظـــام واستمراره إذ أن تحقيق نمو إقتصاديا عاليا، وتغيرا اجتماعيا أدى إلى توليد مصالح جديدة في المجتمع نادت بالتحول الديموقراطي.

[1]- أحمد ثابت، "**الإصلاح السياسي في العالم الثالث**" دسوقي إسماعيل محمد،اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة:اللجنة العلمية للعلوم السياسية، 1999، ص626.

[2] -Richard Snyder,"**Explaining TransitionFrom Neo-partrimonial Dictatorships**",Comparative Politics, Vol24, july 1992, p82.

إن هذا الانسداد السياسي في أداء نخب الأنظمة التسلطية، تزامن مع غياب الحدود الدنيا من التنمية السياسية الديمقراطية، الأمر الذي لم يتح معه لهذه النخب تعويض شرعيتها المفقودة بشرعية ديمقراطية دستورية.[1]

كل هذا يؤدي بالنخب إلى تبني مبادرات التحول السياسي في محاولة لبنـــاء شرعية السلطة والدولـــة والنظام السياسي من خلال المدخل الديمقراطي، والعمل على تأسيس شروط تحتية لقيام عملية التحول الديمقراطي بوصفها عملية سياسية سلمية لا تهدد سلطة النخب الحاكم. [2]

3- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لمعرفة العلاقـــة بين الأوضاع الاقتصادية وعملية التحول نتطرق إلى دراســـة "روبرت دال" التي تشير إلى أن فرصة الدولة في التطور والمحافظة على وجود نظام سياسي تعددي قائم على قدرة إقتصادية وعلى توفيـــر مقومات التعليم والاتصال وخلق نظـــام اجتماعي تعددي مع تحقيق العدالة التوزيعية بين طبقات المجتمع، بمعنى إن التنمية الاقتصادية تساهم في توفير الشروط المطلوبة لنظام اجتماعي تعددي يمارس مجموعة من الضغوط على النظام السياسي.[3]

كذلك "سيمور مارتن" " Seymour Martin" يرى بأن الارتباط بين الثروة وإمكانية حودث التحول الديمقراطي، فتزايد الثروة من شأنه أن يؤثر على الدور السياسي للطبقة الوسطى حيث تزايد هذه الطبقة يؤدي إلى دعمها للأحزاب المؤيدة للديمقراطية. [4]

كما يشير الباحثين بأن التحول السياسي يعود إلى بعض العوامل كالفقر وتدني المستوى الاقتصادي وعدم العدالة التوزيعية، تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة والخدمات لبعض الفئات، وهو ما يسهل إستغلالها

[1]- عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**مرجع سابق،ص139.
[2]- محمد ناصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي النظرية-المنهج** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002، ص263.
[3]- نجلاء الرفاعي، **"التحول في النظم السلطوية"** رسالة ماجستر، قسم العلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2004-2005، ص55.
[4] -Lipset SeymourMartin, **Political Man,** Newyork :Doubleday Company ,1983,p51.

من قبل القوى المعارضة، كما أن الثروة تؤدي إلى تضرر الطبقة الوسطى أو الفقيرة مقابل الطبقة الغنية، مما يفقد الثقة في النظام ويرفض ممارساته وهو ما يزعزع شرعيته وفقدان تأييد ه.[1]

كذلك ضعف النخب الاقتصادية وعدم قدرتها على التكيف مع حدوث تغيرات في الاقتصاد إلى جانب الضعف الذي تعرفه القطاعات والمؤسسات ذات الطابع العمومي نظرا لتراجع نشاطاتها، أو إعلان إفلاسها وهنا تقوم الحكومة بإيجاد أسس جديدة لتعويض فقدان لتأييد، و هذه الأسس تشمل تنازلات سياسية تجاه فتح مجال المشاركة السياسية لمواجهة المطالبة والاحتياجات المطروحة . [2]

بإضافة إلى نظرة "دافيد أبتر " "David Apter" بأن المجتمعات المتقدمة والصناعية هي التي تجد بدائل وخيارات للمشكلات المطروحة، لأن ظهور جماعات اجتماعية جديدة تطالب بمشاركة متزايدة، تخلق نوع من الضغط على النظام الذي يقر بالحريات وفتح هامش المشاركة بدلا من المواجهة، التي هي موجودة في الدول العالم الثالث. [3]

كما أنه يرى علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية الديمقراطية فهو يشر إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة نسبة الشرعية من خلال كون التنمية الاقتصادية تؤدي التعليم وإزالة الفرق الطبقي وطبيعة نظام الحكم على علاقة قوية جدا بالتنمية الاقتصادية. [4]

إن العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الدولي، دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتنمية لطلب المساعدة المالية وأبدت نيتها في إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية هذا يعني ضمنيا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجهاتهما وقراراتهما وبالتالي الخضوع لشروطهم المسبقة المتمثلة في:

---

[1]- أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث** مرجع سابق،ص277.

[2]- عدنان الهياجنة، "**التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات**"الديمقراطية العدد25، نوفمبر 2007، ص20.

[3]-Apter David ,**Political Change** , Newyork : Frank Cass Company, 1973,p104.

[4]- هشام الصمدي، "**أثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية**"؟ الشارقة، العدد03، المجلد06، أكتوبر2009، ص123.

- إتباع النهج الليبرالي في تسيير الاقتصاد.
- فتح المجال لاقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.
- حرية التجارة الخارجية وصرف وإلغاء القيود الكمية على الاستيراد والاتفاقيات الثنائية.
- تخفيض العملة المحلية.
- تقليص الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب للمساهمة في الإنعاش الاقتصاد.
- الحد من عجز ميزانية الدولة بإلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية وغيرها. [1]

ثانيا– العوامل الخارجية:

في أعقاب التحولات التي شاهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، عقب انهيار الإتحاد السوفياتي 1991، ظهرت تغيرات عميقة في النظام الدولي وضعت العالم في مواجهة تصورات جديدة و متغيرات سريعة وأساليب عديدة في الاندماج لم تكن معروفة من قبل [2].

وقد شهد النظام الدولي الجديد (النظام regim, order, system) تحولات كبرى، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية [3]، والحرية و حقوق الإنسان و التعددية السياسية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل و أدوات مختلفة (استخدام المؤسسات الدولية المالية ،العقوبات الاقتصادية،...) [4].

إذ أن بمجرد زوال أهم مظاهر الصراع الإيديولوجيين الشرق و الغرب و ما ترتب عنه من انتشار شبه تام لتلك الأنظمة التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي كنظام اقتصادي و اجتماعي و سياسي، برز نموذج

---

[1]- عمر فرحاتي، **"إشكالية الديمقراطية في الجزائر"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 68.

[2]- خليل إبراهيم حجاج، **"أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010"**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد40، العدد02، 2013، ص 12.

[3]- عدنان السيد حسين، **"نظام دولي (فوضوي)"**،العربية للعلوم السياسية،العدد 02، 2008، ص02.

[4]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف** ط1، القاهرة: دار الفكر للنشر و التوزيع، 2006، ص17.

الديمقراطية الليبرالية الغربية كخيار تفرضه مجموعة من الاعتبارات على عدد كبير من الدول و يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي برزت في هذه الظروف لمحاولات من الناحية النظرية لاستدراك عجز هذه الدول اقتصاديا و ماليا في حين هذا التوجه أثر سلبيا على الكثير من الدول اتجاه تحولها سياسيا نحو الديمقراطية. [1]

فقد شهد النظام الدولي في أعقاب الحرب الباردة تحولات جذرية خاصة في المجال الاقتصادي متمثلة في الظواهر والقوى و المؤثرا ت العابرة للحدود الدولية و التي تقوم على اختزال الزمان و المكان أو العولمة حسب "برهان غليون" هي «ديناميكية جديدة تبرز داخ ل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات، ويشمل دورها في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة وهوامشها»[2]، يتمثل أبرزها في زيادة التدفق الإعلامي و المعلوماتي و تنامي حركة انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي للدولة [3]، و تزايد انتشار القيم و السلوكات الغربية و بخاصة الأمريكية، الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للحدود الدول، مؤسسات التمويل الدولية [4]، و ما فرضته من الأنساق يصعب على الدول النامي ة مجاراته، وذلك لفرضها رقابة على التكتلات الاقتصادية الكبيرة بسبب ما تمتلكه من قدرات و إمكانيات هائلة تستطيع عن طريقها اختراق الحدود وعدم الخضوع لآية قيود قانونية سوى قيود اقتصاد السوق وقواعد اللعبة الاقتصادية الليبرالية، وبذلك ترسيخ الهيمنة على ثروات الشعوب و مقدراتها ومن ثم سيادة اللاعدالة و اللامساواة في توزيع المكاسب و الخيرات و

[1]- عمر اليحياوي، **المساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة**، الجزائر: دار هومة، 2005، ص139.
[2]- عبد ربه صابر، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة، 2001، ص32.
[3]- جوزيف ستيغليتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم، بيروت: دار الفرابي، 2003، ص31.
[4]- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص316.

سيادة البقاء للأنجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة، وفي النهاية انتفاء الديمقراطي ة في الدول غير القادرة على المنافسة في السوق العالمية وتبعية اقتصادها. [1]

إن المؤسسة الدولية للديمقراطية تؤمن بأن المجتمع يجب أن يشترك بصورة كاملة و فاعلة في بناء الدستور ،لأنه يحدد العناصر الأساسية للنظام الانتخابي و النظام السياسي المناسب في تلك الظروف و خاصة في المناطق التي تشهد تحولات معقدة ، وذلك حتى تكون العملية الحالية مشروعة و تخدم عملية السلام و الديمقراطية[2].

وباعتبار إن البيئة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبر ى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي، هناك جملة من التفسيرات التي تساهم في فهم ذلك التوجه الجديد أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي أي تبني سياسة نشر الديمقراطية بعمل في تحليل و دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى، و هنا انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية عدة سياسات تجاه المغرب العربي و ذلك طبقا لما تقتضيه الظروف السياسية و الإستراتيجية على الساحة الدولية حيث انطلاقا من سياسة الهيمنة الكونية الشاملة لها و اندماج مفهوم الأمن القومي المرادف لمصطلح أمن الدولة[3].

وعليه تسعى المؤسسات المالية و الدولية بصورة عامة إلى إحداث تغيير شامل في البنية السياسية للعا لم الثالث قصد تثبيت وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان و توفير الحريات العامة ولا يمكن تحقيق الديمقراطية دون توفير شروط جوهرية وهي كالتالي:

- التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات برلمانية دورية ونزيهة.
- كفالة و ضمان حقوق الإنسان و الحريات العامة.

[1]- لطيفة إبراهيم خضر، **"الديمقراطية بين الحقيقة والوهم "**،عالم الكتب،2006، ص13.
[2]- جوران فيشيك وآخرون، **" التحول نحو الديمقراطية**، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، العدد03، 2005، ص 05.
[3]- عبد المنعم سعيد،**أمريكا و العالم: الحرب الباردة و ما بعدها**القاهرة: النهضة للطباعة والتوزيع،2003، ص170.

- الفصل بين السلطات و تفعيل المشاركة الشعبية وقيام مؤسسات ديمقراطية مستقلة.

- حرية الإعلام وتدفق المعلومات. [1]

ونظرا للعلاقة الترابط بين الجانب الاقتصادي والسياسي والتي أرستها التحولات العالمية وجدت الجزائر نفسها مطالبة بإتباع توصيات المؤسسات المالية الدولية التي تقرن تقديم مساعداتها بما تسميه الانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي ولقد مارست هذه المؤسسات ضغوطا صريحة على الجزائر منذ التسعينات وقد بدأ تدخل الصندوق النقد الدولي منذ تسعينات القرن العشرين من خلال فرض سياسة الإصلاح الاقتصادي على الجزائر كشرط تلقيها لمساعدات وظهر اتجاه واضح نحو مشروطية السياسية بالمشروطية الاقتصادية تستند هذه المؤسسة على الديمقراطية كقيمة في حد ذاتها، تعتبر أداة ضرورية لتوفير المناخ السياسي الملائم دافع للتنمية الاقتصادية وبهذا تؤثر المؤسسات الدولية على السياسة الداخلية للدولة من خلال الانفتاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

إن المساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية الكبرى لم تكن مرتبط بحجم التوفر كما ينص عليه قانون السوق في المنظومة الليبرالية وإنما ارتبطت بأهداف إستراتيجية بما يسمى المشروطية التي تراوحت بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي، إذ المشروطية الاقتصادية ركزت على الإصلاح الاقتصادي وذلك لفرض الليبرالية الاقتصادية على هذه الدول. [2]

مع بداية التسعينات بدأت المشروطية السياسية تقترن بالمشروطية الاقتصادية أو ما يعرف بالتكيف الهيكلي السياسي، فأصبحت المعونات مشروطة بتكريس الحكم الصالح الذي يعني حسب قاموس البنك الدولي المحاسبة في ما يخص الإنفاق العام والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون وفسح المجال أمام المجتمع المدني والقطاع

[1] - محمد بالقاسم،حسن بهلول،**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**ط1 ، دمشق: منشورات حلب،1993، ص32.

[2] - راوية توفيق، **"القوى الكبرى والمشروطية السياسية**، ص06، تم تصفحه يوم 2013/02/14، على ساعة 21.38، على الموقع الإلكتروني http://www.alpayan-magazine.com/filest/africa/ html

الخاص [1]، كما تؤكد الدراسات بأن الحكم الصالح مرتبط بالقطاعين المالي و الصحي، مما تؤدي الأزمات المالية والاقتصادية إلى زعزعة الاستقرار السياسي.[2]

إن طبيعة التحولات السياسية للفواعل الدولية في الظرفية الراهنة، في علاقة شرطية بالتحولات الاقتصادية في ظل السعي إلى تبني حقوق الإنسان و الديمقراطية الغربية و التحول نحو تبني مختلف التصورات حول الإقتصاد الحر، فالدمج بين السياسي و الاقتصادي من منطلق ليبرالي لأي نوع من العصرنة و التقدم أي الحداثة بنمط غربي [3]. بالإضافة إلى الحراك السياسي العربي ،إذ أدى إقدام الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" على حرق نفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010 إلى خروج الشعب التونسي إلى الشارع مطلقا موجة من الإحتجاجات الرامية إلى إسقاط النظام ،سرعان ما إمتد الأنموذج الإحتجاجي إلى غير تونس من العديد من البلدان العربية في وضع أشبه ما يكون تمثيله بالسقوط المتتابع لأحجار الدومينو (مصر بتاري خ 17جانفي2011،اليمن بتاريخ03 فيفري 2011 ،ليبيا بتاريخ 03 فيفري2011 ،سوريا بتاريخ 15 مارس2011،و الجزائر بإعتبارها جزء من الوطن العربي تأثرت بموجات الحراك خاصة بالجارة تونس،فإستقبلت مطلع سنة 2011 بموجات من الإحتجاجات ،إنطلاقا من 05 جانفي 2011 في حوالي 30 ولاية خلفت 05 قتلى و أزيد من 800 جريح . [4]

مهما يكون دور العوامل الخارجية في عملية التحول السياسي فإنها لا تحقق شيئا إذا لم تكن هناك عوامل داخلية مساعدة على تقبل القيم الديمقراطية، فلا يمكن تصور نجاح الضغط الخارجي في تحقيق الديمقراطية إذا غابت نخب قادرة على الاضطلاع بأدوار أساسية في ذلك، وثقافة سياسية نابعة من طبيعة المجتمع، ومجتمع مدني قادر على الدفاع على حقوق مختلف الفئات و ممارسة الرقابة.

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص98.

[2] -John Sullivan, **"The Key to political and Economic"**,Centre for international private Enterprise, January 2004, p16.

[3]- عبد اللطيف بوروبي، **"المعضلة الأمنية في الوطن العربي بعد2011: ضرورة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي"**، المستقبل العربي، العدد432، فيفري 2015، ص11.

[4] -Malek sohbi,**"Les révoltés du Maghreb "** ,Le point , N°200,13 janvier2011,p43.

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية على النظام السياسي الجزائري

منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، تبلور نظا م دولي جديد كانت أبرز مؤشراته انتهاء الكتلة السوفياتية الممثلة في حلف وارسو، و انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة ضعف أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وتبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازناتها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، ومن ثم أثرت هذه التغيرات في الأنظمة السياسية لدول العالم[1]، وقد نال العرب بما فيهم دول المغرب العربي النصيب الأكبر من هذا الاستعمار الجديد بما يحمله من قيم و مبادئ كالديمقراطية، حقوق الإنسان و فتح الأسواق [2].

أثر أحداث أكتوبر 1988، تعد الجزائر واحدة من الدول التي اتجهت نحو الديمقراطية منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989[3]، إحساس النظام السياسي بالخطر على أمنه واستقراره وترجع مصادر شرعيته خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، في هذا الإطار يرى الأستاذ "الهادي شلبي" أن الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر يرجع إلى أزمة داخلية مست النظام فنظام الحزب الواحد وما ارتبط به من استراتجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أي قوة سياسية جديدة... و قد ارتبطت حياة النظام بمدى توفر الريع النفطي الذي يسمح بتسيير الاقتصاد وسد ثغرات النظام المختلفة، لكن مع انخفاض أسعار النفط وتوقف البرامج الإنمائية للدولة انكشفت العيوب لذا تصور النخبة الحاكمة لعملية الانتقال. [4]

إن الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث أكتوبر أدت إلى انهيار نظام الدولة البيروقراطية والانتقال التدريجي نحو نظام دولة القانون والديمقراطية القائم على الفصل بين السلطات واستقلال المجتمع المدني عن

---

[1]- عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص145.

[2]- سليم الحص، **"العروبة و العولمة"**، المستقبل العربي العدد326، أفريل 2006، ص16.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي**ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 335.

[4]- قاسم محمد، **"الجزائر والديمقراطية"**، الصباح، العدد 1، مارس 1998، ص 14.

الدولة وإنهاء الدور السياسي للمؤسسة العسكرية [1]، على إثر هذا الوضع بدأت ملامح الإصلاحات الاقتصادية تبرز في الجزائر منذ سنة 1988، حيث عمدت الدولة على قيام ببعض الإصلاحات في القطاع الصناعي و قطاع البنوك بحيث اشترطت أن يقدم القطاع الصناعي مردودية أفضل لمدة القروض أما القطاع الفلاحي فنجد التخلي عن القطاع الحكومي و إعادة توزيع الأراضي على المستثمرين الخواص، كل هذا لم يتحقق و خاصة مع تطور الأحداث العالمية مما أثر على الاقتصاد الجزائري [2]، ومع تزامن الأزمة الاقتصادية مع الأزمة السياسية، توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي (1.8مليار دولار) و الإتحاد الأوروبي (1.5مليار دولار)، من أجل فتح السوق ومن أجل استقرار السياسي، ثم قامت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي هذا الأخير الذي تدهورت به الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، من ارتفاع معدل البطالة و خاصة خريجي الجامعات، ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و مع دخول الجزائر في دوامة العنف السياسي مما أدى إلى توقف الاستثمارات الأجنبية[3].

وبعد تطور الأحداث ودخول مرحلة الفوضى السياسية واللااستقرار تبنى النظام السياسي سياسة الحل الأمني الذي زاد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في قضايا حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر عن طريق تمثيل دبلوماسي أو غير مباشر من خلال منظمات غير حكومية متخصصة في هذا القطاع، الولايات المتحدة الأمريكية دعمت التحول الديمقراطي بطريقة غير مباشرة عن طريق التدعيم المالي لمنظمات المجتمع المدني الذي رفضته الجزائر واعتبرته تدخل في الأوضاع الداخلية. [4]

رغم انتهاك لحقوق الإنسان في دول العالم الثالث بما فيها الجزائر إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تغاضت عن ذلك خاصة في عهد الرئيس كارتو لكن مع إدارة الرئيس بوش أكدت الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** الجزائر :دار الهدى للنشر و التوزيع 1999،ص 180 .
[2] -Mohamed Liassine**, Les réformes économiques en Algérie**, Paris: CNRS, 1996, p62.
[3]- سمير أمين، **الأقلمة الأورومتوسطية البديل** القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، ن س ن، ص80.
[4] - حسنين توفيق براهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**ط1، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،2006، ص 222.

نظرتها تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وأصبحت سياستها تجاه هذه القضايا أكثر صرامة باعتبار أن الانقسام الحقيق في العالم لم يعد بين الشرق والغرب وإنما بين الدول التي تلتزم بالديمقراطية والحرية السياسية من ناحية وتلك التي لا تلتزم بها من ناحية أخرى. [1]

منذ 2001 رفعت الولايات المتحدة الأمريكية لصالح دمقرطة نظام الحكم وترشيده في الجزائر وأعلنت استعدادها لدعم هيئات المجتمع المدني وإرساء ثقافة الديمقراطي ة والحوار والتعايش السلمي بين مختلف الفعاليات الحزبية وكذلك أكدت على مساعي مكافحة الإرهاب في ممارسة ضغط أمريكي على المجتمعات العربية وفي مقدمتها الجزائر من أجل سد سبل نشأة النشاطات الإرهابية من خلال فتح قنوات الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان، [2] قدمت مساعدات مالية للقوى الديمقراطي ة في كثير من دول العالم وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 شكلت الحرب على الإرهاب أهم شروط المساعدات والإصلاح السياسي، المبادرة الأمريكية في الشرق الأوسط شملت الأفكار الإصلاحية السياسية والاقتصادية والثقافية رغم النتائج الاقتصادية المحققة من دعم القوى الكبرى والمؤسسات المالية إلا أن النتائج العامة لم ترق إلى المستوى الآمال المعلقة والأهداف المرجوة في ظل الضريبة الاجتماعية وعدم قدرة القطاع الخاص لاستيعاب العمال مما زاد من حجم البطالة ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وزيادة مستوى الفقر. [3]

تأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر: يعتبر القوة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية إذا تعلق الأمر بالمنطقة العربية، وذلك بجملة من السياسات ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني ويبدو الاهتمام قديما لكنه أخذ منحى جديد بالتوجه الأمريكي نحو المنطقة وهو ما أخذ طابع تنافس المصالح والهيمنة الاقتصادية فالجزائر في علاقتها معه يلعب العامل الجغرافي دورا كبيرا ومؤثر فيها فأي تغيرات سياسية أو اقتصادية في الجزائر تصل

[1] - أحمد طه محمد، **"الأبعاد السياسية للشراكة بين أوربا وإفريقيا"**، السياسة الدولية، العدد141، جويلية2002، ص660 .

[2]- Joseph Hanlon,"**Is there African democratique", toescamine** web site: http://www.brad.ac-uk/researche /estudos.html, 15/07/2015, 21.20h, p16.

[3]- عبد الله بن دعيدة،**التجربة الجزائرية فيالإصلاحات الاقتصادية** بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،1999، ص 359.

تأثيراتها إلى أوروبا بشكل سهل وذلك لحجم التعامل الاقتصادي الكبير بين الجزائر وبلدان الاتحاد الأوروبي إذ تعتبر الجزائر أحد أهم البلدان الممولة للدول الأوروبية بالمواد الأولية الغاز والبترول كذلك حركة التنقل وحجم الجالية الجزائرية في أوروبا.[1]

أما الاتحاد الأوروبي تربطه علاقة قوية مع الجزائر منذ التسعينات باعتباره شريكا تجاريا لها:

كذلك محاولة إرساء منظومة أمنية تدعم فكرة الأمن الجماعي لمنطقة الشرق الأوسط وإدماج حكومات المنطقة في ما يسمى بالحرب الدولية على الإرهاب في ظل يحاول الاتحاد الأوروبي مع الجزائر من خلال التنسيق لفرض المصادقة على اللائحة رقم 1904 لمجلس الأمن الدولي لمكافحة الإرهاب تمثلت في بيع الأسلحة والعتاد العسكري[2]، خصص أكثر من 8 ملايين أورو لفائدة الشراكة مع الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر منذ 2013.[3]

إذ جاءت العلاقة الأورومغاربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة في مجالات التعاون المتشابهة تسعى لتحقيق تنمية لكلا الطرفين ففي المجال الاقتصادي إن الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة تبادل حر مع الجزائر منذ 2002 حيث تكون هناك في عام 2020 مع هذه الأخيرة سوق حرة مشتركة.

أهم أثر التحول على الجزائر : بالتركيز على المسائل الجوهرية:

* احترام حقوق الإنسان مثل إلغاء العمل بأحكام الإعدام، إرساء إطار قانوني عادل يضمن مساواة لاسيما قضايا المرأة مع مراعاة مراجعة قانون الأسرة.

* تحسين القوانين والتشريعات الخاصة بوضع السجون وضمان استقلالية حقيقة للعدالة، المطالبة برفع حالة الطوارئ وذلك للمساهمة في إرساء دولة القانون.

[1] - Lucille Provost"**paris et Alger entre brouille et complicité**", le monde diplmatique, septembre 1996, p 1.
[2] - حميد ياس، **المعلومات الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن الغربي في خطر**الخبر، العدد 5872، جانفي 2010، ص5.
[3] - مليكة أيت عميرات، **قمة برشلونة: إفريقيا تسمع صوتها"**، الجيش، العدد 536، مارس 2000، ص 45.

* المطالبة بالالتزام الأكبر للحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة، الحرية النقابية.

* ضرورة انسحاب الجيش من مسار اتخاذ القرار مع توسيع دائرة هذه الأخيرة عن طريق دعم المشاركة السياسية وتطبيق نظام اللامركزية .[1]

* فقدان الجزائر لمبدأ التفضيلية الذي كان يطبق في التعاون مع الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى مضاعفات على الاقتصاد الوطني واللجوء إلى غلق المؤسسات العاجزة الغير قادرة على المنافسة وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم البطالة والتي تبرز على المدى المتوسط والبعيد .[2]

أما إحتجاجات 2011 وصفة بالأعنف من أحداث 1988،لذا أنعقد إجتماع وزاري مشترك في 08 جانفي توج بجملة من التدابير منها خفض أسعار السكر و الزيت و تدعيم أسعارها ب 53 مليار دينار ،وتخفيضات جبائية و جمروكية على المواد الأولية المستوردة [3]، لكنها تكرر في سلسلة ليوم السبت (22جانفي بالعاصمة ، 29 جانفي ببجاية و " 12-19-26 فيفري " ،ثم في 05 و 26 مارس)، على إثرها بادر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " بمجموعة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى إحتواء الأحداث بإحداث التغيير المرجو بصفة سلمية و بإرادة وطنية لتجنب الفوضى التي باتت تقود إل التدخل الخارجي ،مثل قرار حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011[4]، و بتاريخ 15 أفريل 2011 توجه الرئسي بخطاب جاء فيه :فبعد إستعادة السلم و الأمن و إطلاق برامج تنموية طموحة ،و بعد رفع حالة الطوارئ ،قررت إستكمال مسعى الإصلاحات الغاية منها تعميق المسار الديمقراطي و تمكين المواطنين من مساهمة أوسع في إتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ،،وما ساعد النظام على شراء السلم الإجتماعي هو الوضعية

[1] - عبد الحفيظ محمد، **"اتفاقية الشراكة بين أوروبا والجزائر"**، الخبر، العدد 3627، 2002، ص6.
[2] - محمد عباس، **"اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحادالأوربي"**، الوسط، العدد 517، 2001، ص 7.
[3] -Cherif Ouzani,**"Comment Bouteflika a géré la crise"** ,Jeune Afrique,N°2610,16janvier2011,p19.
[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أمر رقم 11-01مؤرخ في 23فبراير2011يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية،العدد12،الصادربتاريخ23فبراير2011،ص4.

المالية المريحة [1]،بالإضافة إلى إصلاح النظام الإنتخابي، تعديل قانون الإنتخابات [2]،و إصلاح النظام الحزبي [3]،و هكذا تفادت الجزائر تأثير الحراك ،والدخول في الفوضى على الرغم من الإضطرابات على حدودها الشرقية والغربية والجنوبية .

خاتما جاءت انعكاسات التحولات السياسية بجملة من الإنفتاح على النظام السياسي الجزائري ،ونتيجة ترابط و تفاعل عوامل داخلية وأخرى خارجية ،فتمثل العامل الداخلي في تصاعد المطالب المنادية بالديمقراطية و الحرية بعد تنامي جملة من المشاكل و الأزمات و عدم تحقيق التنمية سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا ،و العامل الخارجي الدولي المتمثل في الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم ،و بروز المؤسسات الدولية ومحاولة الضغط بالمساعدات المالية ،و كذا الحراك العربي ،كلها جعلت الجزائر تتبنى جملة من الإنفتاحات و الإصلاحات في مختلف المجالات منذ التسعينات إلى يومنا هذا من أجل الحفاظ على الإستقرار و الأمن الداخلي

إن الجزائر على الصعيد الإستراتيجي تبقى منطقة محتفظة بثقلها الخاص في منظور المصالح الدولية، ممّا يجعلها معرضة للاهتزاز و التوتر على الرغم من امتلاك الطاقات البشرية و الموارد الاقتصادية، و مع بداية الألفية الجديدة منذ 2011 تزايدت ثقة النظام السياسي الجزائري في قدرته على تهميش الضغوطات، حيث صرح الجنرال "محمد تواتي" قائلا «أضحت الجزائر بعيدة كل البعد عن خطر الطلبنة»[4].

[1] - Cherif Ouzani,**"Printemps arabe : l´algérie "**,Jeune Afrique,N°2618,13Mars2011,p23.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم12-01مؤرخ في 12يناير2012يتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية،العدد01،الصادربتاريخ14يناير2012 .

[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم 12-04مؤرخ في 12يناير2012يتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية،العدد02،الصادربتاريخ15يناير2012 .

[4] - أنوار بوخرص، **العنف السياسي في شمال إفريقيا**،ط1، الدوحة: مركز بروكنجر،2011، ص22.

الفصل الثالث: الأمن القومي الجزائري وعلاقته بالتهديدات المحيطة بالمنطقة المغاربية

تعد الجزائر قلب المنطقة المغاربية و حلقة وصل بين أطرافها كما أنها جزء من عمق القارة الإفريقية عبر صحرائها ،وبحكم مساحتها الشاسعة و طول حدودها البرية أفضت الجزائر منطقة تقاطع بين الغرب والشرق من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى ،مما زاد من تهديدات أمنها القومي .

و إنطلاقا من هذا يسعى الفصل إلى تحديد الجيوسياسي للجزائر في المنطقة المغاربية ،و الروابط الأمنية و مكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية ،و الوقوف على التهديدات الأمنية الآتية من المنطقة وتحديد إستراتيجية أمنية لمواجهتها .

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية المغاربية وعلاقتها بالأمن الجزائري

إن أمون الجزائر، المغرب العربي، والإقليم الساحلي الصحراوي مرتبطة مع بعضها البعض، وتدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، لذا نجدها قد كثفت من اهتمامها بالدائرتين منذ التسعينات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالمنطقة المغاربية والإفريقية يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منها.

مع التأكيد على أن الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية والأفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظرا فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل وذلك للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والكشف المباشر الذي يربطه بالإقليم المغاربي، بالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائم بين دوائر الأمن القومي الجزائري، و لو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامة التحدي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للمنطقة المغاربية وموقع الجزائر فيه

كان الفضاء المغاربي مرادفا للدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنه وسع من الجناحيـــن الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غربا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقا (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا)، تتربع دول المغرب العربي مجتمعة على مساحة أكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع (6048141كلم^2) مع وجود فوارق كبيرة في المساحة بينها. [1]

تتكون جل يابسة المغرب العربي من الصحراء التي تشكل جزءا من أكبر صحراء في العالم، إذ تتربع على إقليم الصحراء الغربية، و أغلبية أقاليم موريتانيا، الجزائر وليبيا، بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى. [2]

أما ساحل المغرب العربي فيمتد على طول 7200كلم، حوالي 5000كلم منها على الحافة الجنوبية للبحر المتوسط (من أغادير بالمغرب الأقصى إلى توبروق بليبيا)، و 2200كلم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي (من طنجة إلى نهر السنغال).

ويعتبر المغرب العربي (الملحق رقم 04) متسعا جغرافيا من حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن إقليمه اليابس يعتبر جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية، ويشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة، لا تتخلله

[1]- Yahia Zoubir, Haizam Amirah Fernandez, **North Africa: Politics, Region, and The Limits of transformation**, Newyork :Routledge ,2008, p252.
[2] -Angel Rabasa and others, **Ungoverned Territories :Understanding and Reducing Terrorism Risks** ,United States: RAND Corporation, 2007, p174.

حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية وتقاربا في نشاط السكان،كما أنه أقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا.[1]

فكل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية لغتها هي العربية ودينها هو الإسلام، كما شهدت تقريبا التعاقب الحضاري نفسه منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين (باستثناء المغرب)، مما أدى إلى تشابه كبير في أنماط معيشة السكان السياسية، الاقتصادية والثقافية.

وإجمالي الكثافة السكانية في المغرب العربي –الجزائر، ليبيا، موريتانيا والمغرب وتونس– بحوالي 87،9 مليون نسمة لعام 2010 والتي تتسم جميعها بمستويات عالية من التحضر كما يرجح تزايد بحلول عام 2030 نحو 73% في ليبيا، و69،18 % في المغرب والجزائر أكثر من 34 مليون نسمة.[2]

تكمن الأهميـــة الإستراتيجية والأمنيـــة للمغرب العربي في الاهتمام الدولي بالمنطقـــة،مثل الإتحـــاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن أوروبا تعتبر المنطقة فضاءً أوروبيا بالنظر إلى القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية بينها وبين دول المغرب العربي،خاصة فرنسا،إيطاليا كذلك لأن المنطقة تمثل همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية.

واكتسبت المنطقة أهميتها الإستراتيجية نتيجة الثروات الباطنية والسوق الواعدة، وكذلك للاتصال جغرافيا بإفريقيـــا، هذه الأخيرة التي تعتبر منطقـــة خصبة غير مستغلـــة للاستثمارات الأجنبية لما لها من إمكانيات بشريـــة ومادية وطبيعية، لذا من يسيطر على المغرب العربي يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الأفريقي.[3]

---

[1]- علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص162.

[2]- مايكل جونز، **حالة المدن العربية2013**، ترجمة ديانا نغوي،ط2، الكويت: مكتب الموئل،2013، ص89.

[3]- صالح صالحي، **"الإتحاد المغاربي:الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية "**، الملتقى الدولي "حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية"، جامعة سطيف8-9 ماي2004، ص04.

وتكمن الأهمية الاقتصادية في اعتبار المنطقة شريان الاقتصاد أوروبي سواء من حيث اليد العاملة أو من حيث الثروات الباطنية التي تزخر بها أراضيها، فضلا عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية، و تملك ثروات معدنية وبترولية وغازية وتشكل المنطقة مرتكزات لمختلف الصناعات الأوروبية. [1]

كذلك الأهمية التجارية تتجلى في معظم المبادلات التجارية التي تتم مع الإتحاد الأوروبي على شكل اتفاقيات تجارية، منها اتفاقية الشراكة والتعاون مع الإتحاد الأوروبي منذ التسعينيات في إطار الشراكة الأورومتوسطية والشراكة الأورومغاربية، كما أن المنطقة سوق لكل المنتجات الأوروبية. [2]

الجزائر وبحكم موقعها الإستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة بالمغرب الأوسط . [3]

وقد ساهمت المساحة الشاسعة 39،42% من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس و05 مرات مساحة المغرب الأقصى ومرتين مساحة ليبيا [4]، وطول حدودها البرية 6343كلم في ربطها بكل الدول المغاربية شرقا وغربا وجنوبا *، كما أن امتداد ساحلها 1200كلم على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط، بعد ليبيا جعل منها بوابة شمالية إفريقيا على البحر المتوسط، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي 1000000كلم^2 أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية (احتياطات الغاز والبترول**، الحديد، اليورانيوم والذهب، وأفضله من الناحية الجمالية "الفقار والطاسيلي"). [5]

---

[1] -Mohamed Mohattane, **Gazoduc Maghreb Europe: enjeux énergétiques en méditerranée l´annuaire de la méditerranée**, Maroc: Rabat, 1997, p45

[2] -Ibid, p46.

[3] -Paul Balta, **Legrand Maghreb Des indépendances à L´an 2000**, Alger: Laphomic, 1990, p81.

[4] -Abdelmadjid Bouzidi ,**Des é´économies Maghrébines Contemporaines,** Alger :ceneap, 1991 ,p18.

* تتوزع كالتالي: ليبيا 982كلم، تونس 965كلم، المغرب 1559كلم، الصحراء الغربية 42كلم، موريتانيا 463كلم، مالي 1376كلم، النيجر 95كلم.

**في حاسي الرمل وهو أكبر الحقول الغازية في العالم،باحتياط نحو 3.650تريليون م^3 ممّا جعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا إنتاجا، وحاسي مسعود وعين أمناس،باحتياطي النفط أكثر من 14.56مليار برميل.

[4]- Anthony Cordesman, Aram Nerguizian, CharlesLoi, "**The North African Military ،Balance: Force Development"**, center for strategic and international studies csis, 07 december 2010, p13.

تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي بعد ليبيا، و يصنفها "سمير أمين" في كتابه (الاقتصاد العربي المعاصر) في خانة الدول البترولية المتوسطة التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع.[1]

إذ الجزائر تقع في منتصف الساحل الأفريقي الشمالي فيما بين تونس وليبيا من جانبها الشرقي والمغـــرب في جانبها الشمالي الغربي، ولها حدود برية أخرى مع كل من مالي وموريتانيا والنيجر، وتمتد أراضي الجزائر بمساحتها الشاسعة التي تبلغ أكثر من 2.3 مليون كلم^2 على 18 درجة عرضية ما بين دائرة العرض 19° جنوبا و37°شمالا وتمتد فيما بين خطي طول 83 غربا و12 شرقا، وتطل على البحر المتوسط بجبهة ساحلية طويلة تزيد على 1300 كلم، بينما تتوغل جنوبا باتجاه القلب الإفريقي الصحراوي لمسافة تزيد على 3000كلم، و من ثم أثر هذا الموقع ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية بصفة خاصة في الجانب المناخي.[2]

ويعد موقع الجزائر ذا أهمية إستراتيجية فهو جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، و بين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممر حيويا للعديد من طرق اتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقعها بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء .بمحوريه المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، و المحور العربي الإسلامي وهو محور الإنتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي، و البعد الثاني هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية البشرية[3]، ويتميز بمحورين:

[1]- محمد الأسعد، **"السكان والتنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي"**المستقبل، العدد155، جانفي 1992، ص107.
[2]- محمد صيري محسوب،**العالم العربي**،ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص325.
[3]- ميلاد مفتاح الحراثي،**تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**مرجع سابق، ص33.

الأول المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مرّ التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوســـط وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية، و قد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري،عبر أنابيب عابرة للبحر الأبيض المتوسط، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب، وهناك الثالث يربط حاسي مسعود بإسبانيا عبر قرطجنة.

والثاني المحور الإفريقي: حيث يعمل بتوغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، وازدادت فعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية والبشرية.

وتشكل هذه المحصلة الدور الريادي للجزائر على مستوى العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي، وأهم المعالم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر ومن ثم تحديد وزنها الإقليمي والدولي.[1]

وعلى الصعيد الاقتصادي تحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدر للبترول)، وثقل السكاني ب 35 مليون نسمة فتعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي.[2]

وقد أثرت هذه الدعائم (السكان، الطاقة، و الفضاء) على الأمن والعقيدة الأمنية للجزائر، فمن جهة أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول الحدود البرية والبحرية مما جعل الجزائر

[1] - الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**ط1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2009، ص24.

[2] -Jean Claude Barreau, Guillaume Bigot , **Théories des Relation Internationales de L´idéalisme à la grand Stratégie**, Belgique : Erasme, 2002, p105.

معنية بشكل مباشر بكل ما تفـــرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلاتها وتحولاتها، فالجزائـــر ترى أن مكانتـــها وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي. [1]

المطلب الثاني : الروابط الجيوسياسية و الأمنية للجزائر و إفريقيا

تمثل الصحراء العمق الإستراتيجي للجزائر، ذات الحدود الجنوبية لها مباشرة بالساحل الإفريقي، هو يشكل منطقة عبور برية من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتدة على خط طول 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أي كلا من داكار، جيبوتي، موريتانيا، مرورا بمالي النيجر، تشاد، والسودان [2] على امتداد 3.053.200كلم^2، كما يشمل الساحل أيضا بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، إثيوبيا، إريتريا وحتى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البنين، التوغو، من الناحية الشمالية و يتصل الساحل الإفريقي من ناحية الجنوب الغربي بدول إفريقيا الغربية المطلة على المحيط الأطلسي سيراليون ليبيريا، التوغو، البنين والكامرون، و من ناحية الجنوب الشرقي تحده جمهورية إفريقيا الوسطى، إقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، روندا)، الكونغو الديمقراطية و تنزانيا أما من ناحية الشرق فيتصل بدول القرن الإفريقي (إيريتيريا، إثيوبيا، الصومال وكينيا). [3]

الواضح بأن المنطقة شهدت بؤر توتر عديدة و هي الطوارق في مالي و النيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصراعات الإيثنية القبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو الصراعات الدينية بين المسحيين والمسلمين في النيجر، النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا و الكامرون حول شبه جزيرة ياكازي و غيرها. [4]

[1]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**،جع سابق،ص43

[2] -Jean Claude Barreau, Guillaume Bigot, **Toute la Géographié du monde**, Paris: Fayard, 2007, PP264-265.

[3] -Ibid, p266.

[4] -Charles Zorgbibe, L´**avenir de sécurité international** ,Paris : presses des sciences, 2003, p79.

و هو ما يؤثر على أمنها وبالتالي على أمن الجزائر، فمن مقاربة جيوسياسية لا يقتصر أمن الجزائر على الدول المجاورة لها فحسب بل تتوسع أبعد من ذلك لتشمل أيضا الدول المحاذية للدول المجاورة لها، ومن هذا المنطلق تصبح أي اضطرابات و نزاعات تحدث في دول مجاورة لدول الجوار الجزائري من الشواغل الأمنية الجزائرية [1].

خاصة وأن ميزة القارة الإفريقية سريعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحول من محلي إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية الصحراوية والإفريقية بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل، وهشاشة و ميوعة حدودها، ويؤكد التأثير الدائم للمنطقة بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من ماليو النيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من البحيرات الكبرى و سيراليون و ليبيريا و كوت ديفوار نحو كل المنطقة)، حيث أصبحت منطقة الصحراء الكبرى و الساحل ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو المغرب العربي و الجزائر خاصة، سوقا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة و المعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون، الإيدز [2].

كما تعاني دول الإفريقية من هشاشة النظام السياسي و فشل الدولة، هذا الفشل السياسي نجم عن الضعف في التماسك السوسيوسياسي بين المجتمع و الدولة بسبب عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في التقسيمات الحدودية التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار، كذلك بطء حركيات الاندماج المجتمعي بسبب التفكك الإثني و القبلي (أكثر من 1500إثنية جنوب الصحراء)، وغياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها كل أشكال الانتماءات (إثني، عرقي، قبلي) [3]، مما أتاح فرصة الهيمنة الجهوية على الحياة السياسية وظهور الانقلابات العسكرية، إن هذه العوامل تؤدي إلى العديد من الأزمات التي تهدد الدول الإفريقية[4] مثل الانقسام الإثني الذي يؤثر على الاقتصاد عن طريق تبديد المال العام، إحباط الاستثمارات

---

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص58.

[2]- بشير مصطفى، **"قارة حاضرةو مشاكل منسية"**، الشروق اليومي، العدد3009، 29 جويلية 2010، ص10.

[3] -Barry Buzan, Ole Waever, **Régions and power: the structure of international Security**, New York: Cambridge University press, 2003, p220.

[4] -Thomas Bossuroy, "**Déterminants de L´identification ethnique en Afrique de L´Ouest** ",Afrique contemporaine, N°220, Avril 2006, p119.

تقليص النمو ،وكبح كل محاولات التنمية، ويزداد الفشل الاقتصادي للدول الإفريقية نتيجة العجز عن مواجهة الحاجات الاقتصادية الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لتدفق اللاجئين و يصبح أكثر تعقيدا بفعل الكوارث البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى انتشار الفقر، وما ينتج عنه من تدفقات الهجرة السرية و الإحباط الاجتماعي الذي يدفع إلى الإجرام و العنف.[1]

كما أن غياب آليات فعالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلها أدى لزيادة الفساد السياسي، ضعف الأداء المؤسساتي و ضعف نظام العدالة مما سمح بتدخل أطراف أجنبية ثالثة أمرا ضروريا لتسويتها مثل التدخل الجزائري في أزمات الطوارق بمالي و النيجر، كما أعطى ذريعة لتدخل القوى الاقتصادية و السياسية العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، لاهتمامهم ا بالمنطقة لسببين: الأول أمني نظرا لتفشي ظاهرة الإرهاب و الجريمة العابرة الحدود، والثاني اقتصادي نظرا لوجود اكتشافات نفطية و غازية بمنطقة الساحل [2].

إن الجزائر غير بعيدة عما تعيشه و تفرزه القارة الإفريقية من مشكلات أمنية نظرا أن جل هذه الأخيرة عابرة للحدود وفق ما تؤكده التقارير فمثلا تهريب الأسلحة يشكل نسبة 80% من الأسلحة و الذخيرة التي تغذي نشاط الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة شمال الصحراء بما فيها الصحراء الجزائرية ،تأتي من مناطق النزاع في دول غرب إفريقيا و وسطها [3]، كما تفيد وزارة الصحة إن العديد من الأمراض المعدية تأتي إلى الجزائر من إفريقيا عن طريق المهاجرين السريين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية للجزائر حاملين للعديد من الأمراض المعدية و الخطيرة خاصة السيدا و حالات الملاريا (حوالي 504حالة) الذي انتشر مؤخرا بنسبة عالية في أوساط سكان الجنوب (أدرار و تمنراست) [4].

---

[1] -Ibid, p120.

[2] - إيمان عيموش، **"واشنطن مستعدة للعمل مع الجزائر في مكافحة الإرهاب** الشروق، العدد4838، 25 أوت 2015، ص5.

[3] - نبيل بويبية، **"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربي الجزائرية والمشاريع الأجنبية"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة،2009، ص 59-60.

[4] - خالد بن أحمد خلفاوي، **أخبار الثامنة** القناة الجزائرية الثالثة،01 سبتمبر2015 ، على الساعة20:15.

من الواضح أن البعد الجغرافي لم يعد يضمن الحماية المطلوبة للأمن القومي الجزائري وبالتالي لا يمكن دراسة الوضع الأمني في الجزائر بمعزل عن الدائرة الأفريقية إذ تؤثر حالات اللاأمن وعدم الاستقرار و الأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بحزام من الأزمات جنوبا و شرقا على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر، هذا الوضع الذي فرض على هذه الأخيرة الاهتمام بهذه الدائرة استناداً لاعتبارات إستراتيجية أمنية متعلقة أساسا بالتهديدات و التحديات الأمنية الآتية منها و تجسيدا لمبادئ الثورة التحريرية التي طبع رصيدها الرمزي المنطلقات القيمية و المعيارية لعقيدة الجزائر الأمنية و سلوكها الأمني و الدبلوماسي، وهو ما يلتمس في تثمين الجزائر لمبادئ الأمن و السلم و حقوق الشعوب في تقرير مصيرها [1].

مع الذكر بأن الجزائر تنتمي إلى البناءات العضوية الجهوية متعددة الأطراف في إفريقيا (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، و الإتحاد الإفريقي حاليا) كما قادت العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات و النزاعات في الدائرة الإفريقية ،مثل قضية الطوارق لسنوات (1996 ،2006 ، 2007)، والنزاع الإثيوبي الإريتيري سنة 2000 ، بالإضافة إلى إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا، وعام 1999شكلت تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحته و إنشاء نظام الإنذار المبكر، والمركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب، كما قامت الجزائر بإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) سنة 2002، مع كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري

ترسخ اهتمام الجزائر بالمغرب العربي لأمنها القومي بفعل الاعتماد الأمني المتبادل بينها وبين محيطها المغاربي وتأثرها بما يأتي منه من تهديدات، و يطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري والتي لا ترقى إلى مستواه سواء من حيث حجم

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الثاني، دمشق: إتحاد كتاب العرب،1999، ص190.

التهديد الذي تحمله لمرجعيات أمن الجزائر أو من حيث حضورها ضمن انشغالاتها الأمنية، ويقصد بهذه التهديدات تلك ذات الطبيعة الجديدة المتصلة بالأمن الجزائري اللين .

المطلب الأول: النزاع المغربي الصحراوي

يشكل النزاع المغربي الصحراوي المشكل الأمني الإقليمي الأساسي ضمن المركب الأمني المغاربي، وبالتالي ضمن الدائرة المغاربية للأمن الجزائري، وتعتبر الصحراء الغربية بـــؤرة التوتر الساخنة الوحيدة في الإقليم المغاربي ولو بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدها بين سنتي 1976 و 1978، إذ أن هذا التهديد لم يخلق مواجهة بين الجزائر والمغرب و لم يتعدى النطاق الجغرافي الصحراوي. [1]

ونشب النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 غداة الانسحاب الإسباني منها وتقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا مما أدى إلى توتر شديد في علاقات الدولتين بجارتيهما الجزائر وليبيا نتيجة رفض الأخيرتين للاحتلال ومساندتهما للبوليزاريو* ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية، و بعد تحييد موريتانيا وليبيا عن النزاع عام 1979. [2]

ومع لجوء المغرب إلى احتلال المناطق التي خرجت منها القوات الموريتانية، حصر النزاع بين المغرب الأقصى وجبهة البوليزاريو المدعومة من طرف الجزائر (عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا)، لكن المشكل بالنسبة للمغرب ليس المقاومة ولا في شرعية القضية الصحراوية التي تتأسس على اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ 1963[3]، بل المشكل في الرفض الجزائري لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربية، طبعا النزاع بين المغرب والجزائر هو وليد التناقض بين اقتراحيهما للتسوية، فالمغرب يرى أن استعادة

[1] -Karima ben abdallâh," **Les Etats Unis et La Question du Sahara Occidental,**" en Abdenour Benantar et Autres, **Les Etats Unis et Le Maghreb : Région d´intérêt** ?, Alger : centre READ, 2007,p141.

[2] - Barry Buzan and Ole Weaver ," **Regions and Powers :the structure of international security**", op.cit, p 193.

* الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء واد الذهب.

Front populaire pour la libération de la saguia elhamra et du rio de oro "polisario"

[3] -Yahia Zoubir and Karima Ben abdallâh Gambier, "**The United States and the North African imbroglio :Balancing interests in Algeria ,morocco and the western Sahara** " , Mediterranean politics , vol 10, n°02,july 2005,p185.

صحرائه، هي قضية وطنية لا تقبل المساومة وهو متمسك بها ومدافعا عن سيادته ووحدته الوطنية وسلامة إقليمه.[1]

تنطلق المقاربة الجزائرية من اعتبار القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار، و أن الحل العادل والدائم لهذا النزاع لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويين حقهم في تقرير المصير، مثلما تنص عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حر ونزيه، و يعتبر الجزائر هذا التمسك في الحل هو وفاء لمبادئ الثورة الجزائرية، لذا عملت الأمم المتحدة بما يتوافق ومطالب الصحراوين والموقف الجزائري، و بموجب مفاوضات السلام بين الطرفين سنة 1988 تم وقف إطلاق النار وبعدها أقر مجلس الأمن الدولي الحل رقم 690 بتاريخ 19 أفريل 1991 على إقامة استفتاء حر ونزيه، الذي جدول في بداية سنة 1992، لكنه سرعان ما تعطل بسبب عراقيل من طرف المغرب في كل مرة على الرغم من تشكيل مبعوث للأمم المتحدة بالإضافة إلى اللقاءات بين المغربيين والصحراويين طيلة سنوات التسعينات، و في ماي 2000 اقترح الحل الثالث كحل وسط بين الاندماج أو الانفصال عن المغرب بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية، هذا جاء بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا. [2]

و في تاريخ 31 جويلية 2003 فرض مجلس الأمن الدولي المخطط على الطرفين، إذ وافقت جبهة البوليزاريو عليه مع وجود الجزائر أو المسمى بمخطط بيكر الثاني [3]، مع إضافة شرط إجراء استفتاء تقرير المصير بعد فترة انتقالية تدوم خمس سنوات، على إثره رفض المغرب هذا الاقتراح مدعيا بأنه يتعارض مع مصالحه الوطنية الجوهرية ومع السلم و الأمن في الإقليم المغربي. [4]

---

[1] - Yazid Alilat ," **Sahara Occidental :délire royal "** , Le quotidian d´oran ,n° 4761,31/07/2010,p 03

[2]- Karima Ben abdallâh Gambier, "**Les Etats Unis et La Question du Sahara Occidental"**, op. cit, P 126-139.

[3]- عبد الرحيم المنار سليمي، **"الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية"**، مركزكارنيغي، العدد16، جويلية2009، ص3.

[4]- Yahia Zoubir and Karima Ben abdallâh Gambier, "**The United States and the North African imbroglio :Balancing interests in algeria ,moroco and the western sahara** " ,op. cit, p195.

و تجلى دعم القوى الكبرى للوضع من منطلق المحافظة على مصالحها الاقتصادية والعسكرية في الضفة الجنوبية للمتوسط، و دعم استقرار المغرب لأن الاستقرار في المغرب العربي ناتج عن استقرار العلاقات بين المغرب والجزائر.[1]

نزاع الصحراء هو من النزاعات التي تم التخلي عنها دوليا، و يبدو أن منطقة المغرب العربي لم تنضج فيها التناقضات بشكل كاف كي تتحول إلى منطقة تنافس حقيقي بين الولايات المتحدة والأوروبيين (فرنسا وإسبانيا خاصة) الذين يبدون فهما أعمق للمنطقة ولطبيعة النزاع، وتوضح بعض المؤشرات الأولى للسياسة الأمريكية الجديدة (بداية حكم أوباما) أن ملف نزاع الصحراء سيكون محور النقاش المرتبط بالشرعية الدولية الصارمة مما ينبئ بمخاطر كبرى مرتبطة بهذا النزاع وبإمكانية تداعياته على منطقة المغرب العربي والجزائر خاصة، التي بدأت تعود إليها أجواء الحرب الباردة، بعد قطع العلاقات بين المغرب وفترويلا بسبب قضية الصحراء والتصريحات الإيرانية بعد الأزمة الدبلوماسية المغربية الإيرانية الأخيرة والتي بدأت تلوح فيها بإمكانية العودة إلى دعم البوليزاريو.[2]

تعقدت قضية الصحراء الغربية أكثر بسبب تشبث الطرف المغربي بها، وظهور جبهة البوليزاريو، إذ كان هناك ثلاث حلول متاحة أمام الأمم المتحدة، خيار الإستفتاء، خيار الحكم الذاتي أو إتفاق، الإطار الذي ظهر بشكل واضح في لقاء برلين سنة 2000 لكن لقي معارضة من طرف الجزائر وجبهة البوليزاريو، خيار التقسيم الذي يشير المغرب أن الجزائر وراءه، خيار انسحاب الأمم المتحدة وهو خيار خطير على المنطقة المغاربية ككل لأن بذلك سوف يقوم المغرب بضم الصحراء الغربية بالقوة وهو ما سيثير الصراع واحتمال تجدد النزاعات الحدودية بين دول المنطقة.[3]

[1] - Karima Ben abdallâh Gambier ," **Les Etats Unis et La Question du Sahara Occidental ",** op .cit, p142.

[2] - عبد الرحيم المنار سليمي،"**الولايات المتحدة وقضية الصحراء جدلية الدعم والتخلي عن الحليف بحجة الشرعية الدولية**"مرجع سابق، ص5.

[3] - إسماعيل معراف،**الصحراء الغربية في الأمم المتحدة والحديث عن الشرعية الدولية**، ط1، الجزائر: دار هومة، 2010، ص244.

استناداً على ما سبق فإن النزاع الصحراوي المغربي بتعقيده واحتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية به ودور القوى فوق الإقليمية، يمكن القول بأنه هاجسا أمنيا إقليميا بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، ومع استمراره وعدم وجود حل له إلى يومنا هذا يعد تهديدا للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى أنه مصدر أساسي للتوتر في المنطقة وبسبب حدة التنافر بين الجزائر والمغرب يبقى مصدرا أساسي للأمن الجناح الغربي الجزائري.

المطلب الثاني: خلاف الجزائر – المغرب

تتكون منطقة المغرب العربي من دول غير متساوية من ناحية المساحة وغير متكافئة من ناحية الموارد الطبيعية سواء منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض [1]، ونظرا لطموحات قادة المغرب العربي في لعب أدوار جهوية ودولية لقيادة المنطقة، فإن مشكل الحدود بات هو المؤثر الذي يمكن استغلاله لضمان استقرار المنطقة أو عدم استقرار بتغذية من أطراف أخرى.[2]

هذا الخلاف تزايدت وتيرته منذ عام 1963، وخصوصا بعد اكتشاف الحديد في منطقة تندوف في الجزائر على الرغم من اللقاء المصغر في القمة العربية سنة 1964 الذي عالج بعض أسباب النزاع وتجدد مطالبة المغرب بضرورة تسوية المشكلة ولكن لم يوقف من الصدمات العسكرية التي نشأت بين الفتـــرة وأخرى، ففي 1967 أدت إلى قيام المغرب بطرح النزاع على الأمم المتحدة إلا أن المفوضات "إيفران " في 15 يناير1969 ثم مفاوضات 27 ماي 1970 وبعدها مفاوضات 15 جويلية 1972 والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية تنص على اعتراف المغرب للجزائر بتندوف، و دعم الجزائر لمغربية الصحراء وتلا ذلك

[1] -Paul Balta, **Le Grand Maghreb des L´indépendance à l´an2000,** op.cit, p198

[2] - أحمد الطويلي، **"قضايا المغرب العربي الكبير"**، الشؤون المغربية، العدد30، أوت 1985، ص98.

تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الهواري بومدين في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر1974.[1]

لكن بوجود مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، حيث قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقا "محمود رياض" في سبتمبر 1973 بأن حل المشكلة يعود إلى قضية جوهرية لتصفية الاستعمار، هذا ما زاد من توتر العلاقات خصوصا من نظرة المغرب أنه ميول إلى الجزائر [2]، إن عدم التوافق بين الطرفين في قضية مصير الصحراء الغربية تم تركها كلية بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ مؤسسة جامعة الدول العربية على معالجتها. [3]

وحاولت أكثر من جهة بما فيها الوساطة الفردية من قبل الملك السعودي فيصل حل الخلاف الدائر بين المغرب والجزائر بالإضافة لبعض المنظمات الدولية والإقليمية والتي قدمت مقترحات أعوام 1991، 1997 ،1999 2002، و كان أشهرها حل الذي قدمته الأمم المتحدة عام 2003، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل ولا زالت حتى يومنا هذا. [4]

عموما إن طبيعة الصراع بين المغرب والجزائر تعد من أطول الصراعات والنزعات العربية والتي تم تغذيتها من قبل أطراف تحاول بشتى السبل استغلال الصراع القائم من أجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية واقتصادية خاصة هذا ما جعل المنطقة لعبة شطرنج تحرك وفقا لفائدة الدول الكبرى كلما اقتضت الضرورة لذلك، إذ تم تسوية أغلبية المطالب في مشكل الحدود إلا النزاع المغربي الصحراوي. [5]

لقد اتّسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة نرى أنها أثرت بشكل كبير على مكانة الجزائر في المنطقة إذ لم تعرف العلاقات استقرارا واضحا، وتميزت بالتوتر في بعض الأحيان والانفراج في أحيانا أخرى وباعتبار

[1]- محمد إدريسي، **مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية**،ط1، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، ص3.
[2]- عمر العبيدي،**مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية لجامعة الدول العربية**1، القاهرة: دار الطبع، 2012، ص05.
[3]- أحمد أحمد، نيفين مسعد،**حالة الأمة العربية:رياح التغيير2010-2011**، بيروت: مركز الدراسات العربية،2011، ص06.
[4]- محمد سرياني،**الحدود الدولية في الوطن العربي**ط3، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية2010، ص120.
[5]- Bichara Khader, **Legrand Maghreb et L´Europe : en jeux et perspectives** ,Paris :Quorum Cermac, 1992, p59.

المكانة المميزة للجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية كما ورد كتاب "النظام الإقليمي العربي" حول تصنيفهما الدول العربية الفاعلة فإن أي توتر في العلاقات بينهما يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة وعلى البناء الوحدوي المغاربي بصفة عامة، حتى وإن كان التحليل المنطقي لواقع العلاقات المغربية الجزائرية يوحي بوجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة ولعب دور المحور على المستوى الإقليمي. [1]

يعتبر التناقض بين الدولتين محددا أساسيا للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية الجزائرية بالرغم من أن التنافر هي صفة ميزت علاقات دول المغرب العربي عامة منذ نهاية الحرب الباردة،و يعود هذا الخلاف أساسا بالإضافة إلى الخلاف حول القضية الصحراوية إلى تعارض الحاصل بين إرادتهما في تزعم المغرب العربي باعتبار أن كلا من هما قوة إقليمية في مقابل دول الجوار وبالتالي فهي أجدر بالزعامة وتتميز الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري بنية زعامة كامنة نتيجة عن اللايقين الإستراتيجي وانعدام الاتصال بين الطرفين المغربي والجزائري والذي أدى بدوره إلى حالة من اللاأمن الذاتي عند كل منهما، أدى باللاأمن الموضوعي وأفضت إلى حالة من التأهب العسكري على الحدود المغربية الجزائرية. [2]

الواضح بأن الخطر على الأمن الجزائري سببه العداء مع المغرب الأقصى الذي يستند إلى حقائق تاريخية وليس إلى التنافس والخلاف اللذين يعتبران أمرين طبيعيين ضمن فوضوية النظام الدولي، و نشير أولا إلى أن التهديد الترابي المغربي للجزائر ما زال قائما لأن مشروع المغرب الكبير أو المغرب التاريخي والذي يضم جزء من الإقليم الجزائري أي الصحراء الشرقية،و الذي مازالت السلطات المغربية متمسك به، يعتبر تهديدا وجوديا كامنا للأمن الجزائري ضمن دائرته المغاربية يستهدف سيادة الجزائر وسلامة إقليمها ووحدتها الترابية. [3]

[1]- جميل مطر، علي الدين هلال، ا **لنظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص32.

[2] - Mustapha Schimi ,"**Le Nord et Sa perception des menaces émanant du sud :les retombées des crises maghrébines"**, Cultures Conflits, n02, printemps 1991, **mentré sur** site d´ internet : http://www.conflits-revues .org /index95html,p 07,04/10/2015,23.55h.

[3]- نبيل بويبية،**"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"**مرجع سابق،ص142.

وتعتبر الطوارق ورقة ضغط على الجزائر، والتي تسعى المغرب إلى توظيفها لإدارة علاقته التراعية مع الجزائر من أجل العدول عن موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية، حيث قامت المغرب بدعم تأسيس المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد واستغلاله فيما بعد كسبيل لفتح جبهة جنوبية على الجزائر [1]، بالإضافة إلى الاتجاه نحو التسلح المتواصل منذ الحرب الباردة ومحاولـــة إخلال التـــوازن الإستراتيجي في المغرب العربي بمساندة الولايـــات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال 1956 وكذلك مع بداية الحرب على الصحراء 1975، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب الأقصى بدعمه اقتصاديا وعسكريا ولوجيستيا، بينما لم تلقى الجزائر أي دعم خاصة في العشرية السوداء [2]، كما منح للمغرب سنة 2004 صفة الحليف الإستراتيجي لأمريكـــا خارج حلف شمال الأطلسي تأكيدا لرهـــانها الإستراتيجي عليه أمنيـــا وعسكريـــا في منطقة شمال وغرب أفريقيا، تلتها بمضاعفة المساعدات المالية وإقامة منـــاورات عسكرية مشتركة بينهما، والتي جاءت كرد على اجتماع مجموعة الساحل وكذا عقد اجتماع الأمني بتمنراست في جوان 2010، الذي تمخض عنه تشكيل قوة موحدة بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كلها عوامل ساعدت المغرب على التفوق في التسلح على حساب الجزائر. [3]

مما يؤكد بأن المغرب يحاول إدخال المغرب العربي في سباق نحو التسلح الأمر الذي دفع بالجزائر إلى شراء أسلحة من روسيا، وضمن العلاقات الإستراتيجية فإن الجزائر ترفض مبدأ التدخل الأجنبي عموما في العالم العربي والمغرب العربي، في المقابـــل لا يتردد في اللجوء إلى القوى الأوروبية لكسب دعمها وتـــأييدها لمواقفـــه خاصة الصحراء الغربية، كذلك رفض الجزائر احتضان قاعدة الأفريكوم " Africom" معتبرة ذلك استهداف للسيادة الوطنية وتهديدا للأمن الإقليمي، نجد المغرب الأقصى يرحب ويعبر مرارا على إقامة هذه

[1]- نبيل بويبية، مرجع سابق،ص143.

[2] -Yahia Zoubir and Karima Ben abdallâh Gambier, "**The United States and the North African imbroglio :Balancing interests in Algeria ,morocco and the western Sahara** " ,op.cit,p188.

[3]- جمال لعلامي، **"المارينز يجتاح المغرب"**، الشروق، العدد19، 29 أفريل 2010، ص03.

القاعدة على أراضيها من هنا يتضح أن الخلاف الجوهري بين المقاربتين الجزائرية والمغربية للأمن فبينما تتبنى الجزائر وتدافع عن مقاربة مستقلة للأمن القومي، نجد مقاربة المغرب الأقصى فيها تبعية للأخر الإستراتيجي وتحالف معه لحماية أمنها القومي.[1]

المطلب الثالث: التهديدات ذات البعد الإنساني

تتضمن المنطقة المغاربية مجموعة من التهديدات اللينة (السياسية، الاقتصادية وغيرها) تؤثر سلبا على الأمن الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى "باري بوزان" " barry buzan" و "أول ويفر" "Ole waever"[2]، إذ تتميز البيئة السياسية لدول المغرب العربي عموما بضعف الأداء السياسي الديمقـــراطي واستعمال القوة والقمع في الحياة السياسية الداخلية بسبب ضعف التعددية، نقص الشفافية، غياب دولة الحق والقانون مما أدى إلى حالة من الاستقرار الظاهري أو الاستقرار المقنع، كذلك ضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي خلق حالات من الفقر، البطالة، التهميش، مما أدى إلى تغذية العنف المسلح والسياسي، وتهديدات مختلفة لأمن الأفراد من جريمة، مخدرات وإرهاب.

1- الإرهاب:

لفظ إرهاب مصدره الفعل الثلاثي "رهب" ويقال أرهب فلانا أي خوفه وأفزعه وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف "رَهَّبَ" أما الفعل المجرد عن نفس المادة وهو رهب ومشتقاته يرهب، رهبة فيعني خاف وفزع وكذلك يستعمل الفعل "ترهّب" بمعنى "توعد" إذا كان الفعل متعديًا فيقال: ترهب فلانا أي توعده[3] تستعمل أيضا في اللغة العربية بصيغة إستفعل من نفس المادة فيقول: إسترهب فلانا أي رهبه وأفزعه وأخافه.[4]

---

[1]- جمال لعلامي، مرجع سابق،ص04-05.

[2] - Ole waever, " **Insécurité, Identité, une dialectique sans Fin**", en Anne Marie , **Entre Union et Nations L´Etat en Europe ,** paris : presse des science,1998,p92.

[3]- شاكر الحاج، **الإرهاب بين التوراة والقرآن** بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر،د س ن، ص52.

[4]- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**،ط1، بيروت: دار صابر، 1999، ص436.

وتتفق المراجع الأجنبية على أن مصدر كلمة " Terrorism" في اللغة الإنجليزية هو الفعل اللاتيني "Ters" الذي استمدت منه كلمة " Terror" أي الرعب أو الخوف الشديد.[1]

وفي تعريف لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى المصري «بأنه استعمال العنف، بأشكاله المادية وغير المادية للتأثير على الأفراد أو الجماعات أو الحكومات وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن، بغية تحقيق هدف معين، يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية، لكنه بصفة عامة يتضمن تأثيرا على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة التي تم التوافق عليها في الدولة والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن».[2]

أما قاموس "روبير" الفرنسي فيعرف الإرهاب «بأنّه الاستعمال المنظم لوسائل العنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة على السلطة أو ممارسة السلطة».[3]

وقد ظهرت شخصية الإرهاب في الجزائر كنتيجة لإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي كان من المزمع إجراءها في 16 جانفي 1992 في بداية سنوات التسعينات، بعد أن كانت الحكومة قد أقرت التعددية الحزبية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مع دستور 1989 الذي تمخض عنه ظهور عدة أحزاب سياسية من مختلف المشارب "إيديولوجية ودينية" منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت فيما بعد، على إثر الأحداث قام الجيش بمبادرة تجنيد المجتمع المدني لمحاربة الإرهاب.[4]

ظهرت شخصية الإرهاب بسبعة وأربعين (47) تكرارا من 1992 إلى 1998 جاءت بعدة أسماء وصفات بلغت 24 اسم كالجماعات الإرهابية، المجرمين والأيادي الآثمة.[5]

---

[1]- أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي** القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر،1986، ص22.
[2]- فرغلى هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، ترجمة سامي فريد، ط1، بيروت: دار الوافى للنشر، 2006، ص23.
[3]- إيريك موريس وألان هو، **الإرهاب التهديد والرد عليه** ترجمة أحمد حمدي محمود،ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص25.
[4]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**ط1، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص205.
[5]- أبو الحسن السلام، **الإرهاب في وسائل الإعلام** ط1، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر،2005، ص30.

بعد أن أدرك العالم أجمع ما تمثله هذه الجماعات الإرهابية على السلم والأمن الدوليين واقتناعها بذلك تصبح الجـــزائـــر محـــط تشكيك في محافظتـــها على حقـــوق الإنسان وكان هناك من يـــريد الإبقـــاء على وضع اللاأمـــن وخلق المشاكل بهذا البلد بعد أن أصبحت مؤسستها العسكرية في قفص الاتهام وهو ما جاء في افتتاحية جوان 1998" محاربة الأفة –الإرهاب" مستمرة إلى غاية القضاء النهائي عليها بالرغم من المحاولات اليائسة للإرهاب لإيجاد الدعم سواء من الداخل أو الخارج لمواصلة مناوراته، أما الجزائر فتحمل الدول الأجنبية الخارجية وخاصة أوروبا مسؤولية خلق، تغذية الإرهاب وتنظيمه في بعض البلدان بغرض السيطرة على المناطق الإستراتيجية ومناطق النفوذ والثروات الطبيعية والأسواق الجديدة، كما تصف مجلة الجيش هذه السلوكات بأنها وجه جديد للاستعمار القديم. [1]

كما أورد المرسوم التشريعي الصادر في 30 سبتمبر 1977 تعريفا تشريعا للأعمال الإرهابية وعدل بينها وبين أعمال التخريب (جعلها موازية لها)، معتبرا الأعمال الإرهابية بأنها: كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي... ، واعتمد المشرع الجزائري في التعريف على وسيلتين:

الأولى: اعتبار الإرهاب ظرف مستند عام لأي جريمة.

الثاني: استحداث مجموعة من جرائم الإرهاب والتخريب. [2]

ولتصدي لهذه الظاهرة شاركت الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لسنة 2005، إلى جانب المغرب، تونس، السنغال ونيجيريا مع الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

تهدف هذه الشراكة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب في الجزائر وتكثيف التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة كذا دعم الديمقراطية وإضعاف الإيديولوجية الإرهابية، من خلال تحسين برامج التعليم

[1]- أبو الحسن السلام، مرجع سابق،ص29.

[2]- إمام حسنين خليل، **نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب: الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة**مصر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2008، ص25.

[3]- Jeremy Keenan, **The Dark Sahara: Americas War on Terror in Africa,** London: Pluto Press, 2009, p16.

في المنطقة مع التركيز على تطوير العلاقات العسكرية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والالتقاء بين القادة العسكريين لدول المنطقة في إطار هذه الشراكة مثل الجزائر والمغرب، الجزائر وتونس وبالتالي رفع مستوى التعاون عبر حدود المغرب العربي وزيادة فعالية المبادرات الأمنية وتوسيعها لتفادي الإشكالات المطروحة.[1]

وما زاد من حدة هذا النوع من التهديد هو الحراك الثوري في العديد من دول المنطقة العربية وما جرى في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن والبحرين وصولا بسوريا والعراق، في ظل تعاطي المجتمع الدولي مع حالات الفوضى وعدم الاستقرار تارة بالتدخل وتارة أخرى بالإحجام عنه لاختلاف وتباين المواقف نتيجة تضارب الأهداف والمصالح تنامى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، إذ الحديث عن نشأته تعود إلى تيار السلفية الجهادية واضعا نفسه الوريث والممثل للدولة الإسلامية. [2]

هي بنية عسكرية منظمة تنظيما جيدا تمتلك رؤية سياسية واضحة يصل إجمالي عدد أعضائها الأساسيين نحو 15 ألف فرد من المقاتلين الجهاديين، مع العديد من الأجانب ومنهم نحو ألفي إلى ثلاث ألاف شخص من أوروبا والعدد في تزايد [3]، و عن جذوره التاريخية فتعود إلى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني "أبو مصعب الزرقاوي" في العراق عام 2004 بعد احتلاله من فبل الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

لكن التنظيم لم يظهر جليا إلا في سنة 2006 بعد إعلان "الزرقاوي" مبايعته أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وبمقتل "الزرقاوي" تشكل ما سمي بدولة العراق

[1]- Alex Schmid, Garry Hindle, **After The War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on Counter Terrorism Strategy**, London :Royal United Services institute ,2009, p21.

[2]- يورام شفايتسر، **"داعش الخطر الحقيقي"؟** ترجمة المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، الخبر، العدد 596، 07 أوت 2014، ص11.

[3]- تلميد أحمد، **تداعيات ظهور داعش على الأمن الإقليمي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص09.

[4] -Peter Harling," **Etat Islamique un monstre providentiel**", Le monde Diplomatique, septembre, 2014, p02.

الإسلامية بزعامة "أبو عمر البغدادي" الذي قتل من طرف القوات الأمريكية العراقية في 19 أفريل 2010 مع "أبو حمزة المهاجر" زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ليختار مجلس شورى الدولة "أبو بكر البغدادي" خليفة له والناصر لدين الله "سليمان" وزيرا للحرب في دولة العراق الإسلامية، ولكن مختصر "داعش" لم يظهر إلا في 09 أفريل 2013 بعد إعلان "أبو بكر البغدادي" أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وإلغاء اسمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية تحت اسم واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام، غير أن هذا الانضمام إلى تنظيم الدولة قبل بتحفظ في بداية الأمر من طرف جبهة النصرة السورية وما فتأت أن ظهرت الخلافات وبدأت المعارك بعد أن اتهمت الجماعات المعارضة الأخرى بما فيها جبهة النصرة تنظيم بمحاولة الإنفراد بالسيطرة والنفوذ والتشدد في تطبيق الشريعة وتنفيذ إعدامات عشوائية خاصة وأن التنظيم اعترض علنا على طلب "أيمن الظواهري" زعيم تنظيم القاعدة بالتركيز على العراق وترك سوريا لجبهة النصرة.[1]

تلى ذلك جدل كبير بين رموز هذه الحركات الجهادية والعديد من الانتقادات المتبادلة فقد هاجم "أبو محمد العدناني" –المتحدث باسم تنظيم الدولة– الظواهري في ماي 2014 نافيا أن يكون التنظيم فرعا من القاعدة، أما "عصام البرقاوي" المدعو "أبو محمد المقدسي" الموصوف بأنه المرجع الروحي للتيارات السلفية الجهادية فانتقد بدوره تنظيم الدولة، واستمر الوضع إلى غاية أواخر 2014 حيث أعلن التنظيم قيام ما وصفها "بالخلافة الإسلامية" وتنصب أبو بكر البغدادي إماما وخليفة للمسلمين ودعا الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته.[2]

[1] -.ibid, p05.
[2]- Mehamed Ali Adraoui, **"Du golfe ausc banlieues le Salafisme mondialise "** ,France :edition PUF,2013,p23.

من طموح الدولة هو السيطرة على ثلاث قارات بثلاث عشرة ولاية تغطي نحو نصف الكرة الأرضية انطلاقا من آسيا ثم القارة العجوز ثم إلى القارة الإفريقية لتكتمل الخلافة بعد 20 عاما.[1]

لقد امتدت التداعيات الإستراتيجية لتشمل منطقة المغرب العربي في ظل الانكشاف في النظام الليبي والتوتـــر وحالة عدم الاستقرار المستمر في النظام التونسي حيث كشفت تقارير أمنية تونسية أن جماعة "أنصار الشريعة" التونسية أشرفت على سلسلة اجتماعات مع قيادات داعش التونسيين والليبيين، العائدين من سوريا بحضور قيادات من جماعة أنصار الشريعة الليبية لتأسيس ما يسمى بـــ "دامس" الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي خلفا لتنظيم الإرهابي [2]، في المقابل اجتمعت في منطقة درنة الليبية، قيادات من داعش وأخرى من أنصار الشريعة بشقيه الليبي والتونسي بهدف تأسيس جماعة داعشية مغاربية تعمل تحت إمرة داعش الأم وتكون مهمتها الأولى توحيد مختلف الجماعات الجهادية في بلدان المغرب العربي على أن يكون مركز القيادة في ليبيا واتخاذ ليبيا كمحور تصدير الأزمات إلى تونس والجزائر، بعد الكشف عن وصول 5 آلاف مقاتل من داعش إلى ليبيا لإشعال صراعات في المنطقة بغرض تشكيل قوس للأزمات في منطقتي غرب وشمال إفريقيا وإنتاج السيناريو العراقي في المنطقة،أي فتح جبهة تمتد من مصر إلى نيجيريا، و حركة أنصار الشريعة في ليبيا وتونس هي من تتولى شن الهجمات داخل تونس وعلى الحدود الجزائرية التونسية والليبية. [3]

لقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة لارتباطها من الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال الجماعة الإرهابية لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المنطقة، لقد بينت التقارير خاصة بعد حادثـــة القنصلية الأمريكية في بنغازي وحادثـــة الغاز الجزائري، أن عدد من قادة القاعدة يتواجدون في ليبيا ويستغلون الفرص القائمة للتبادل والعمل المنظم والدعم بين التنظيمات في ليبيا ونيجريا،

[1]- نهاد الجريري، **"ما حجم القوة العسكرية لـ"داعش"**، أخبار الآن، دبي: الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 6 أوت2014، على الساعة 10:30.

[2]- إبتسام فوزي، **"من المسؤول عن تمويل داعش"!** القدس العربي، العدد27، جوان2014، ص11.

[3]- حسين بهاز، **"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش: التحديات الأمنية والتوزنات الإقليمية في المنطقة العربية**، الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،قالمة، يومي10-11 نوفمبر 2014،ص 14-15.

الصومال ومالي مما يهدد أمن الجزائر، خاصة بعد تحديات عدم الإستقـــرار والتوتـــر الإجتماعي والعنف والعجز الإقتصادي.[1]

2- الهجرة غير الشرعية

إن موضوع الهجرة تنطوي عليه شبكة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث أصبحت من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة لتفاقم أثارها.

تعرف الهجرة على أنها «الانتقال من مكان إلى أخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه»[2]، ومصطلح هجرة الأدمغة أو العقول فقد ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج إلا أن العبارة تطلق اليوم على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا في بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى. [3]

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 2011/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها «دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل».[4]

تشكل الهجرة أهمية أمنية بالنسبة للجزائر، بنسبة 85% من الجزائريين مقيمين خارج الجزائر، حيث يتم ربطها بالاستقرار، إذ عدم الاستقرار السياسي في الجزائر نتيجة لظروف عديدة اجتماعية واقتصادية تؤدي بالهجرة إلى الدول الأوروبية سواء كيد عاملة أو الاستقرار الدائم بهذه الدول فهذه الهجرة تؤمن طاقة عاملة

[1]- مصطفى المرابط وآخرون،**تكلفة عدم إنجاز مشروع الإتحاد المغاربي**بيروت: الدار العربية للعلوم،2011، ص54.
[2]- تلين سميث،**أساسيات علم السكان** ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، ط، القاهرة: دار الفكر العربي،1971، ص499.
[3]- إلياس زين، **هجرة الأدمغة العربية** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972، ص13.
[4]- علي عبد الرزاق حلبي، **علم إجتماع السكان** ط4، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2005، ص207.

ذات مستوى الثقافي والعلمي المرتفع بمقابل ضئيل في أوربا، وبالتالي تشكل ما يسمى بالخطر الإسلامي الجنوبي خاصة في السنوات الأخيرة منذ أحداث 2001.[1]

و نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا فقد تزايد المهاجرين إلى أكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10.000غير شرعي، 138 لاجئا و192 طالب لجوء، وفي هذا السياق لم تقتصر الهجرة غير الشرعية على رعايا الدول الأفريقية المجاورة بل تعداها إلى الدول الأسيوية التي أصبحت كذلك مصدر للمهاجرين السريين إل دول المغرب العربي ومنها الجزائر، قادمون من الهند وبنغلادش.

فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا فدول الشمال تنظر إلى العلاقة مع دول الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهجرين والذي يولد أزمة تعدد الثقافات أما دول الجنوب فترى العلاقة بأنها تعبر عن توتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات. [2]

حيث قامت الجزائر بالاتفاق مع الإتحاد الأوربي في ما يعرف مبدأ الأمن الجماعي في محاولة تقليل من تزايد الهجرة التي شكل عائق في الشراكة الأورومتوسطية. [3]

وحسب الهيئة العالمية للهجرات فإن عدد المهاجرين يفوق 175مليون نسمة وهذا من غير المهاجرين السريين أو غير القانونيين، ما بين 2.9 % من سكان العالم وقد يرتفع هذا العدد خلال 15 سنة، وأهم البلدان في تصدير المهاجريين تركيا 58%، المغرب42%، الجزائر 11% تونس 5%،وهذه الهجرة ما لها من أثر إيجابي في تحويل رؤوس الأموال لدولة الأم من جهة،لها أثر سلبي وتهديد خطير وهو الجرائم مثل المتاجرة

[1]- عبد الإله بلقزيز،"**موقع إتحاد المغرب العربي من تحديات السنوية**"، المؤتمر الدولي حول "مخاطر وتحديات العالم العربي"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، جانفي1995، ص10.

[2] -Bassma Darwich , "**L´euro-méditerranéen comme un jeu de société**" ,politique étrangére,n°11,1998,p39.

[3]- التقرير الإستراتيجي العربي،"**الإتحاد الأوربي والمتوسط:مبادرات جديدة** "،القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001، ص08.

بالأشخاص والأطفال، و تولد حالات إخلال الحقوق الإنسانية الأساسية وتسبب في توترات ونزاعات اجتماعية[1]، بالإضافة إلى هجرة الأدمغة التي اعتبرتها منظمة اليونسكو نوع من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق في اتجاه واحد، ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلا نقلا مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري. [2]

ينص القانون الجزائري على أن الإدارة يمكنها أن تصدر أمر ترحيل أو أمر بالإعادة إلى الحدود ويجوز لوزير الداخلية أن يصدر أمرا بطرد أي أجنبي خارج التراب الجزائري في حالة تهديد الأمن العام أو أمن الدولة، أما فيما يخص المهاجرين إلى الجزائر أو اللاجئين ينبغي إدراج احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين كهدف محدد في الجزء الخاص باحترام حقوق الإنسان، كذلك اعتماد تشريعات وطنية بشأن اللجوء كذلك يجب أن تعتمد تشريعات وطنية محددة وشاملة ومترابطة بشأن حقوق العمال المهاجرين، و ينبغي أن تكون سلطة الإدارة في ما يتعلق بالأجانب (لاسيما منح وثائق الإقامة وتصاريح العمال) محدد بوضوح في القانون. [3]

على الرغم من أن بلدان المغرب العربي ظلت لمدة طويلة أرضا للهجرة إلا أن الهجرة في تلك البلدان (المغرب، الجزائر، تونس) اتخذت طابعا جديدا خلال السنوات الأخيرة فإذا كانت أواخر عام 2000 تميز بالهجرة المتواصلة على وتيرة ثابتة من هذه البلدان الثلاثة إلا أن هناك أيضا توسعا في حجم الهجرة نحو هذه البلدان، فأغلب المهاجرين من الصحراء إلى أوروبا يعيش عدد أكبر منهم في المغرب العربي خاصة الجزائر [4].

يدخل عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين ذوي جنسيات عربية وأفريقية، خاصة من ستة بلدان تونس، التشاد، النيجر، السودان، مصر، وليبيا بعد ما يعرف بالربيع العربي، حيث قامت الحكومة الجزائرية في ديسمبر 2014 بترحيل حوالي ثلاثة آلاف مهاجر أغلبهم من النيجر لوجود هم بصفة غير قانونية وذلك من أجل

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"الهجرة والتعاون بين المنطقة الأورومتوسطية"**، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2004، ص5.

[2]- الإتحاد البرلماني العربي، **"هجرة العقول"**، مجلة البرلمان العربي، العدد22، ديسمبر 2001، ص3.

[3]- نجلاء سمكية، سارا كيي وآخرون، **"الهجرة والدلجوء في بلدان المغرب العربي"**، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، العدد16، ديسمبر 2010، ص15 -37.

[4]- علي بن سعد، **المغرب العربي على محك الهجرة جنوب الصحراء**، باريس: كارتالا للنشر، 2009، ص5.

الوصول إلى ليبيا [1]. وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا، الجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية الدول الثلاث والقمة التي جمعت رؤساء الحكومة التي انعقدت في مدينة غدامس القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية في يناير 2013 شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود، بسبب الحركة المتزايدة للهجرة غير الشرعية، مما ينعكس بتهديد كبير لاستقرار البلدان وهدرا لمواردها.[2]

المبحث الثالث: إستراتيجية الجزائر الأمنية في التعامل مع التهديدات الأمنية

إن الإستراتيجية الأمنية للدولة هي أن تكون هذه الأخيرة في حالة توازن ديناميكي بين القوى التي تعمل على تفكيكها و بين القوى التي تعمل على قوتها و تماسكها التي يجب أن قائمة و فاعلة، لمواجهة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الجزائري في دائرة المنطقة المغاربية، ألزم الجزائر للتطلع إلى أفاق مستقبلية جديدة من خلال رسم إستراتيجية أمنية تساعد على تجاوز و تخطي هذه التهديدات ووضع إطار عام من أجل تحقيق أمن قومي انطلاقا من عقيدة أمنية ذات مرتكزات إلى مقاربة أمنية جزائرية شاملة.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

العقيدة الأمنية تعني كلمة عقيدة، أصلها " Doctrine" لاتيني وهو " Doctrina" أي عملية تعليم نظرية أو منهجا[3]، كما تعرف على أنها جملة من الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية

[1]- عبد الواحد أكمير، **"الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"**، المستقبل، العدد433، مارس 2015، ص03.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات، **"ليبيا التحديات الأمنيةوانعكاسها على العملية السياسية"**، 05 ماي 2013، ص04.

[3]-Joyce Hawkins, Johnwesten, **Al-Muhit Oxford Study Dictionnary**, Lebanon : Oxford University Press, 2007, p6.

المتبناة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية.[1]

كما يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتخطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، إذ تمثل هذه العقيدة تصورا أمنيا، حيث تحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. [2]

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول إن العوامل المتمثلة في التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيات كان لها تأثير واضحا على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر:

تاريخيا عمل الاحتلال الفرنسي على طمس الهوية والشخصية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية.

تعد **الجغرافيا** بدورها عاملا محددا لهذا الأمن، تموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لدول المغرب العربي وكذلك توسطها لكيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الأفريقي، إن هذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت أمن الجزائر منكشفا على عدة جهات وعليه عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني، إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية الحرب الباردة مثلت قضايا

[1] - Rey Alain, "**Définition de Doctrine**" , p14. **mentré sur** site d´ internet : http://www. Rey Alain.org / Dictionnaire/ Doctrine.html.

[2]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائرأوروبا، الحلف الأطلسي** مرجع سابق،ص41.

دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الإنكشافات الأمنية للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط على العديد من الأصعدة اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها. [1]

ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية [2]، إذ رمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال ومن أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، و الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهودات التنمية الوطنية.

أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدر للعقيدة الأمنية للجزائر لعدة عقود فأحداث 05 أكتوبر1988 التي شهدتها البلاد، وضعت أمنها على المحك، وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي،لتحل محله الإيديولوجية الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال.

[1]- هربرت بولون،" **نطاق التهديد غير العسكري" في:** مجموعة من المؤلفين، **التسلح والأمن الدولي** ترجمة فادي حمود وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 ،ص 120-124.

[2]- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية** ج1، الجزائر: دار هومة، 2007، ص105.

فمن أجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية حدث تحول هام في هذه العقيدة لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات العالمية ومع بروز ظاهرة العنف تزامنا مع أزمة سياسية اقتصادية حادة تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، و هو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كل من جانبي الأمن الصلب والناعم لتعاطي مع هذه المشكلة. [1]

ولفهم المقاربة الأمنية الجزائرية للتعاطي مع المنطقة المغاربية والفضاء الإفريقي يجب إدراك المؤشرات التالية: تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسية الأمنية ببعدها الداخلي والخارجي، و من هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة). [2]

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. [3]

وتستمد العقيدة الأمنية للجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، و هو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغير

[1]- Yoras Yakis, **"Euro-méditerranean cooperation in the field antiterrorism"**, **toescamine** cite internet: http://www. Yoras Yakis.net/meclis konusmalari london Euro-Mesci-Final

[2]- Francis Sempa, "**National Security Doctrines Historically reiwed**", American Diplomacy, 2003. **toescamine** web site: http://www.american diplomacy. org, p8.

[3]- بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص02.

طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها [1].

المطلب الثاني: التعاون مع القوى العالمية

1- التعاون الجزائري الأطلسي:

كانت معاهدة شمل الأطلسي بمثابة امتداد وتوسع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعتها في 17 مارس 1948، كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا، هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين،خاصة بعد زيادة النفوذ السوفياتي في أوروبا، الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية [2] و قد قبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن، وانطلقت دعوات لتوسع ودخول الولايات المتحدة الأمريكية عضوا فيها واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة الأمريكية على تطويرها إلى تحالف، و من هنا بدأ وضع ميثاق تأسسي لحلف شمال الأطلسي الذي تم بعد عام من المداولات،إذ تم الاحتفال بإنشائه في واشنطن في 4 أفريل 1949 وعرف بحلف شمال الأطلسي "NATO".[3]

إن مصادر التهديد (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وغيرها) تنطوي بوضوح تحت التهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية أو اللامتوازنة إلا أن النظرة الغربية في عمومها والأمريكية على وجه خاص لا تزال تحتفظ

[1]- أمحند برقرق، **"المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجيةالجزائرية"**، محاضرة، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013/2012.
[2]- إسماعيل صبري مقلد،**منظمة شمال الأطلسي** الكويت: مؤسسة الصباح، 1990، ص45.
[3]- محمد حسون، **"الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"**،م جلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2010، ص337.

بالمقتربات التقليدية لأمنها وأمن العالم، و القائلة بمركزية الدولة في هذا المجال، حيث نجدها تحمل الدول كافة المسؤولية بخصوص مخاطر الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار وما يرافقها من جرائم المافيا والهجرات غير الشرعية وغيرها قاصدة في ذلك ما تعتبره دولا فاشلة [1]، إلا أن هذه الرؤية لا تشمل تفسيرات لما يعيشه العالم المتقدم (الدول الناجحة) من مظاهر عنف واحتجاجات عن الواقع الذي تصنعه الانعكاسات السياسية للعولمة، و مشاكل التفاوت الطبقي الصارخ والبطالة .[2]

مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بدأ الحديث في الأوساط الغربية عن التهديد الأمني الأتي من دول الجنوب، و تتمثل هذه التهديدات في أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الهجرة السرية، وهكذا أصبحت منطقة جنوب المتوسط بما فيها المنطقة المغاربية، مصدر التهديد الجديد، لهذا وضعت الدول الأوروبية المتوسط في مجالها الأمني وبالتالي تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لهذه التحديات تهديد لأمن حلف الناتو[3]، وجاء تأكيد هذا الأخير على أهمية المنطقة في الفقرة الثانية عشر من المفهوم الإستراتيجي الجديد حيث جاء فيها «إن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب بحر المتوسط والشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الأمني لأن هاتين المنطقتين مهمتان لأمن حلف الأطلسي»[4].

وفي المفهوم الإستراتيجي المجدد عام 1999 أكد الحلف على التزامه على حفظ السلم وإدارة الأزمات دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة وهذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل خارج المنطقة وظهرت المهام الجديدة له فيما يسمى بالتدخل الإنساني لإيصال مساعدات غذائية وإغاثة والمشاركة في حفظ

[1]- أدمام شهر زاد، **"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"**، مجلة الندوة للدراسات القانونية العدد الأول، 2013، ص07.
[2]- ستيوارت باتريك، **"عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة"**،ترجمة شرين حامد فهمي،ص38، على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics stratégies/topic.sh.html ,11/05/2015
[3]- عبد النور بن عنتر،**"الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي:إشراكة الأمريكية الجزائرية"**، مجلة شؤون الأوسط العدد83، 1999، ص51.
[4]- عبد النوربن عنتر، **"الأطلسية الجديدة في المتوسطوانعكاساتهاعلى الأمن العربي"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1997، ص96.

وتحقيق السلم ومواجهة الأزمات في بعض مناطق المصالح الحيوية ومن الأمثلة ليبيا 2011[1]، كما يقوم بحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي بعض القوات الإقليمية التي تهدد المصالح الغربية.[2]

قام الحلف بحوار سياسي مع دول الجنوب المتوسط سنة 1994، في مقدمتها تونس، المغرب، و الجزائر عام 2000، لإقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة.[3]

التعاون مع حلف شمال الأطلسي: بدأ التعاون الجزائري الأمريكي في مارس 2000 (الملحق رقم 05)، بعد خروجها من أحداث التسعينات، بعدما أصبحت تقيم سياستها الخارجية على نهج أكثر براغماتي وواقعي بالإضافة إلى مراجعتها لمفهوم الأمن والدفاع الوطني الذي كيف مع التهديدات الجديدة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية) فهذه الأخيرة لا يمكن حلها قطريا لأنها ظواهر عابرة للحدود، لذا كان الرهان الجزائري على الحوار المتوسطي كوسيلة لتحقيق نجاعة أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة، إذ سبق هذا الحوار المتوسطي اتصالات رسمية سرية أجريت بين مسؤولين سامين وخبراء عسكريين من الطرفين عام 1999[4]، كما شاركت الجزائر في ندوة أطلسية –متوسطية بلشبونة في سبتمبر 1999 خصصت لمعالجة التحديات البحرية، و اعتمد التعاون الجزائر مع الحلف الأطلسي على ثلاثة مبادئ: وحدة وشمولية الأمن في المتوسط، عدم قابليته للتجزئة والارتكاز، التشاور والحوار كأدوات لتقريب الشعوب[5].

[1]- نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013، ص41.
[2]- المرجع نفسه، ص79.
[3]- عبد النور بن عنتر، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي"**، مرجع سابق، ص167.
[4]- Aomar Baghzouz,"**Place et Role de L´Algérie dans l´architecture de Sécurite en méditérranée",** travausc collége internation**, organisé** l´université Menthouri à Constantine Alger, 29et30avril2009, p54.
[5] - Martinez luis, Magreb : vaincre la peur de la démocratie, Institute for scurity studies, N°115, avril2009,p23.

شمل التعاون دوافع من الطرفين فالحلف يرى بأن المكانة الجيوسياسية للجزائر، دورها الإقليمي المحوري في حفظ الأمن في المنطقة التي تعتبر منطقة حيوية بالنسبة له، ثرواتها الطاقوية، خبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب أما الجزائر أكدت على تغير النظرة الأمريكية لما عانته داخليا، و بحثها عن إثبات شرعية معركتها الداخلية وتصدير نموذجها في مكافحة الإرهاب، سعيها لمواجهة التهديدات المفرضة من الشمال ورغبتها في تقديم مساهمتها [1] في إعادة تحديد وإنشاء علاقات تعاون أفضل للتعاون والمشاركة في الفضاء المتوسطي.

وهذا التعاون جاء كخيار إستراتيجي في مجال الوقاية من النزعات وضمان استقرار المتوسط، وتركز الجزائر على هدفين أساسيين الأول عصرنة الجيش الجزائري وإضفاء احترافية أكبر عليه وتعزيز أنظمة أسلحته وقيادته واتصاله بمعنى أن الغرض الأساسي لتعاون الجزائر مع البنى العسكرية للحلف الأطلسي ومختلف الدول الأعضاء فيه هو إفادة عناصره من تحديث نظري وعملياتي وكذا سعيه إلى تجهيز وحداته بما يمكن من الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا الدقيقة بما يحقق له فعالية أكبر في عملياته مستفيدا من رفع الخطر غير الرسمي عن تسلح الجزائر عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، الأكيد أن الجزائر تحتاج إلى دعم سياسي و لوجيستي من الحلف وخبراته ومهارته العلمية والتقنية لتطوير أساليب أنجع لمواجهة التحديات التي تفرضها التهديدات الجديدة. [2]

وجاءت هذه الاحترافية في مشاركة ضباط جزائريين في عمليات تكوين خاصة في مدارس الحلف حول مواضيع ذات علاقة بالتحديات المعاصرة مثل حفظ السلم، التحكم في السلاح والعتاد، التقنيات الجديدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وزيادة المشاركة في التدريبات العسكرية المنتقاة والدوريات التعليمية والنشطات التدريبية المتعلقة بها [3]، أما الهدف الثاني فتجلى في مواجهة التهديدات الجديدة للأمن وهي الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة بنوعيها الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وبالأخص الإرهاب، لمواجهة انتشار وتنامي هذه

[1]- كوثر عباس الربيعي، **"السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية...الأبعاد والدلالات"**، مجلة المرصد الدولي، العدد15، ديسمبر 2010، ص27.

[2] - Dieter Ose and LaureBorgomano Loup**, "Managing change : Evolution in the global arena and méditérranean security"** , Seminar 5th Méditerranean Dialogue International Research , NATO defense college, Roma ,2003,p32.

[3]- Fatima Zohra Filali,"**L´Algérie : quelle sécurité dans l´ensemble méditerranée**", EN,"**L´Algérie et sécurité dans la méditérranée**",organisé L´université Menthouri à Coustantine, Alger, le29et30 Avril 2009, p91.

التهديدات طورت الجزائر وبنى الحلف أساليب للتنسيق فيما بينها فضلا عن الاستعمال المشترك للمعلومات في إطار الاتفاق الموقع بين الجزائر والحلف الخاص بتبادل المعلومات الإستخباراتية والوثائق ذات الطبيعة العسكرية والأمنية بينهما.[1]

بالإضافة للمشاركة في عملية المسعى النشط " operation active endeavour" وهي دوريات بحرية تقام على البحر الأبيض المتوسط للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة وردعها، والحرص على أمن الحدود بالنصائح الملائمة في هذا المجال فيما يتعلق بالإرهاب وحظر انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التهريب، كما شمل التعاون الإصلاح الدفاعي الذي تضمن في أولوياته تشجيع السيطرة الديمقراطية على الجيوش وتسهيل الشفافية في التخطيط، الدفاع الوطني ووضع الميزانية [2].

لكن الجزء الأكبر في التعاون الأطلسي الجزائري تمحور في مكافحة الإرهاب، وبالأخص بعد أحداث 11سبتمبر2001 التي وحدت بين سلم الأولويات الأمنية للطرفين (محاربة الإرهاب كإنشاء موانئ على دول الجوار هذه المبادرة كانت مصدر للتهديد أصبح الآن آلية لبناء الثقة بين الضفتين) [3]، فأصبحت الجزائر شريكا مهما في التعاون ضد الإرهاب بعدما صارت خبرتها في هذه المجال مطلوبة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ سعت إلى دمج إستراتيجيتها في مكافحته في إطار الحرب الشاملة التي شنتها الإدارة الأمريكية مرتكزة على الاتفاق الذي حصل بينها وبين دول الحلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، اعتمادا على أنها دولة محورية في مكافحته [4]، أما الحلف الأطلسي فيرى بأن انعكاسات اللاأمن واللاإستقرار في الجزائر يؤثر على جوارها الجغرافي المباشر كما يؤثر على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية،لأن تكرار التجربة

[1]- عبد النور بن عنتر، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي"**، مرجع سابق،ص 218-219.

[2]- Abdenour Benantar," **La Méditerranée a la recherche d´une sécurité et de coopération"**, Algérie Actualité,1994,p13.

[3]- عبد النور بن عنتر، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي"**مرجع سابق،ص203.

[4]- Dieter Ose and Laure Borgomano Loup, **Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security**, op. cit, p23.

الجزائر بنظام أصولي متشدد ومعاد للغرب سيهدد الأمن في المغرب العربي وفي المتوسط [1]، وفي مؤتمر بروكسل 2004 ركز التعاون على تهديد الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا للأمن يعادل تهديد الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، هذا التعاون جعل الجزائر في موضع الرهانات والتحديات التي تشهدها المنطقة خاصة من جهتها الجنوبية على اعتبارها مصدر للعديد من المشاكل والتجاوزات التي زادت مع توتر الأزمة الليبية.[2]

ويعتبر المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف سنة 2010 أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات، الاضطرابات التي من شأنها أن تمس استقرار أعضائه (كقضية أمن الطاقة). [3]

2- التعاون الجزائري مع المجموعة 5+5:

بعد فشل تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط المقترح سنة 1989 ومع تغير الظروف الدولية أواخر الثمانينات، وفي ظل المزاحمة الأمريكية لأوربا على منطقة المغرب العربي، أعيد إحياء المبادرة الفرنسية القديمة بروما عام 1990 في لقاء جمع خمس دول (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، في غياب إسبانيا) بدول المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر و ليبيا)، و بحضور مالطا كعضو ملاحظ، حيث التزمت هذه الدول بالمساهمة في تحويل المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون [4]، وقررت بموجب ذلك إنشاء مجموعة 4+5 التي أصبحت 5+5 بانضمام مالطا في أكتوبر 1991، هذه المجموعة التي أكدت على الحوار والتعاون في العديد من المجالات بما فيها المجال السياسي الأمني لإحلال الاستقرار والأمن في الحوض الغربي للمتوسط [5].

---

[1] -Carlos Echeverria,**"L´Algérie, un acteur essentiel de la coopération euroméditéranéenne: le cas de lutte antiterroristes"** ,EN :Nourredine Abdi, **Algérie-Maghreb**, Paris :Institut du monde arabe, 2003, p300.

[2] -Annette Unemann, **Euro-méditérranéen relation after11septembre : International régional and domestic dynamics**, USA :Frankcass, 2004, p86.

[3]- أشرف محمد كشك،**"حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"**ص13، على الموقع الإلكتروني: http://www.digital ahram.org.pdf.html, 13/05/2015 .

[4]- Fatima Zohra Filali,**"L´Algérie : quelle sécurité dans l´ensemble méditerranée "** , op. cit, p89.

[5] -Jean Robert Henry,**" La Méditerranée Occidentale en quête d´un destin commun"** , L´Année du Maghreb 2004, p10.

تعطلت هذه العلاقة بين الجزائر ودول المجموعة خلال التسعينات بسبب اللاإستقرار الذي عاشته وتم بعثها رسميا في جانفي 2001 بلشبونة في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء محاولة لإعادة إحياء التعاون في مجال الأمن والدفاع وتنشيط الدور الأوروبي في مجال الأمن والاستقرار، عبر نشاطات التعاون الأمني في المتوسط الغربي[1].

وبسبب الرغبة في منع النفوذ الأمريكي من الإنفراد بمنطقة المغرب العربي، انعقدت قمة 5+5 في ديسمبر 2003 لتدفع باتجاه تجديد التقارب الأورومغاربي الذي لا يلغي التعاون الأورومتوسطي وإنما يكرسه[2].

وجاء مؤتمر وزراء حول الهجرة في المتوسط الغربي في الجزائر سنة 2004 وعزز التعاون بمجموعة 5+5 دفاع التي افترضت فرنسا تأسيسها كشراكة في مجال الدفاع غير رسمية غير ملزمة تمنح للدولة الحرية في التحرك بما يتناسب وإمكاناتها وأهدافها[3]، شمل التعاون الجزائر والمجموعة المجالات المراقبة البحرية، الأمن الجوي، عمليات البحث والإنقاذ في البحر وحماية المدنيين ومراقبة الحدود البحرية، مكافحة التجارة غير الشرعية، مكافحة الهجرة غير الشرعية انطلاقا من حوار 5+5 بلشبونة 2001، وفي جوان 2002 ألغت الجزائر اجتماع وزراء خارجية الإتحاد وتقلص اجتماع الوزراء المندوبين بسبب تعذر توافق بينها وبين المغرب حول القضية الصحراوية، حيث طرح في الاجتماع ضرورة التعاون في المسائل ذات البعد المشترك من بينها الأمن، الهجرة، الإست قرار والاندماج الاقتصادي[4]، ثم في تونس 2003، إلى المشاركة في كل النشاطات العسكرية والأمنية للمجموعة 5+5 دفاع منذ تأسيسها، كما احتضنت اجتماعات وزراء الخارجية والداخلية التي تعقد

[1] -Veronica Martins, **"Les relations bilatérales et multilatérales du Portugal avec le Maghreb"** L´Année du Maghreb ,2004,p49

[2]- السيد ولد أباه، **"الإتحاد المتوسطي:الطموح والإمكان"**،الشرق الأوسط العدد10790، 2008، ص18.

[3] -Jean Robert Henry,**"La Méditerranée Occidentale en quête d´un destin commun"** , op.cit, p49.

[4]- جهاد رامي، **"حركة تنتظر المبادرة"**، جريدة الحوار الجديد، العدد الثالث،2004، ص12.

بصفة منظمة، و حتى في اجتماعات لجنة الدفاع المكونة من وزراء دفاع دول المجموعة مرتين 2005، وفي قادت في أكتوبر2008 مناورات "آل ماد" " ElMed" وهي مناورات بحرية.[1]

وتعتبر الهجرة غير الشرعية أهم الموضوعات في أجندة التعاون الجزائري مع بلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 فأوروبا تريد وقف هذا النوع من الهجرة نحوها بآية صورة أما الجزائر فهي لا تملك القدرة على وقف تدفقها، كما لا تملك القدرة على معالجة أسبابها، لذا نجد تفاعل العلاقات في طار جهود التعاون في منتدى 5+5.[2]

إن حوار مجموعة 5+5 كغيرها من الحوارات الأورومتوسطية لا يساهم في تخفيف الهواجس الأمنية الجزائرية مغاربيا رغم ما يفترض أن يؤدي إليه من تقارب جزائري مغربي.[3]

المطلب الثالث: البعد الإفريقي

إذا كانت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة هذه التهديدات داخليا مباشرة قائمة على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، فلضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف التهديدات (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية)، قام النظام الجزائري بالتركيز على الصحراء الكبرى، إذ أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها، تمثلت في تدريب الوحدات على أنواع متعددة من العتاد للقتال وطريقة الدفاع وعلى الأجهزة التي لم تكن موجودة سابقا كتلك الخاصة بتقنيات محاربة تهريب الأسلحة والمخدرات على مستوى الحدود الجنوبية أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية إلى جانب القيام بدورات تكوينية[4]، و إنشاء مراكز عمليات وطني وأخر إقليمي في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في الصحراء الكبرى، هذه الإجراءات الجزائرية على

[1] - Malika Ait Amirat **"Initiative5+5 des avencées concrétes"** ,ELDjeich,N°522,Janvier2007,p07.
[2] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الهجرة في إطار العلاقات الدولية**، مجلة دراسات، العدد الثامن والعشرين، 2007، ص13.
[3] -Fatima ZohraFilali,"**L´Algérie :quelle sécurité dans l´ensemble méditérranée** " ,op.cit ,p88.
[4] - نبيل بويبية **"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"**،مرجع سابق،ص117-118.

المستوى الداخلي التي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي.

لكن الجزائر دائما تحافظ في تحركاتها على البعد الإفريقي، على مقاربة متعددة الأطراف قائمة عل التنسيق الإقليمي في التعامل مع تهديدات الإرهاب الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة لتغطية ومراقبة الحدود المشتركة بينها وبين مالي، النيجر، موريتانيا وليبيا، و هذا ما أكده قائد أركان الجيش الجزائري "القايد صالح" بأن تزايد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وتصاعد عمليات التهريب بكافة أشكالها سببها غياب نظرة موحدة بين دول المنطقة خاصة وأن أثرها على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، فإن المقاربة الجزائرية قائمة على إجراءات دعم الاستقرار الأمني، السياسي والاقتصادي بتنمية القارة الإفريقية وتمكينها من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة إلى حالة القدرة على التنمية تفعيلا لمبادئ التضامن الدولي.

شكلت المبـــــادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)* التي قـــــادتها الجزائر منذ انطلاقها في أكتوبـــــر2001 بلوزاكا (زامبيا) أحد أهم الرهانات في سياستها الخارجية والتي سمحت لها بإثراء سجلها على المستوى القـــــارة السمراء جاءت هذه الشراكـــة التي بادر بها كل من الرئيس "عبد العزيز" و"تـــــايو أمبيكي" و "أولوسغون أوباسانجو" لتضع "خارطة طريق" لبناء إفريقيـــا وتكون بديلا لتسوية تعقيدات القارة الأفريقيـــــــة المتراكمة عبر قرار سياسي مستقل يسقط إلى الأبد الإتكالية المفرطة على الخارج كما أكد الأمين التنفيذي لمبادرة النيباد " إبراهيم مايكي" بأن التعاون المشترك بين الدول غير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والتهديدات الجديدة [1]، و في هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسية منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي وذلك من أجل بلوغ أهداف

*NEPAD :new partnership for african development /nouveau partenariat pour le développement de l´afrique مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقي

[1]- زهراء بودية، **"النيباد مخرج إفريقيا من الاضطرابات** الشعب، العدد15309، 5 أكتوبر 2010، ص05.

الألفية للتنمية على المستوى الوطني و القاري والدولي، وقد جعل الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في منطقة إفريقيا و سعيا منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة، جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد انشغالها الشاغل من أجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية، وقطعت الجزائر تقدم معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي، لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس النيجر، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر جعلت الجزائر القارة من خلال النيباد شريكا مهما و قطبا جديدا للتنمية ،وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى [1].

برز دور الجزائر في النيباد من خلال المدخلات الرئيس "بوتفليقة" في قمة فرنسا في ماي 2011، إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح أفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية، وأوضح الرئيس في سيرت ليبيا خلال القمة العربية الأفريقية التي عقدت في أكتوبر 2010 مقاربة تقوم على التكامل بين الدول الإفريقية والدول العربيـــــة بالنظر لعلاقات الجوار [2]، أما قمة أوروبا أفريقيا نوفمبر 2009 طرح الجزائر شراكة بين أفريقيا وأوروبا للتعاون في المسائـــل الجوهرية المتعلقـــــة بالتنمية و السلم و الأمن، و تعزيـــــــز دولة القانون و الديمقراطية و في هذا المجال حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها، وتمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث إستراتيجيات و آليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة [3] وشملت العناصر التالية:

أ- السلام و الأمن: حيث يتمثل في ترقية الشروط طويلة المدى التي تساعد على تحقيـــــق التنمية و الأمن وترسيخ قدرات الإنذار السريع للمؤسسات الإفريقية و تحسين قدراتها على الإدارة و القضاء على الصراعات و

[1]- سهام بوعموسة، **"الحكومات الأفريقية مسؤولة عن التخلف** الشعب، العدد 15309، 05 أكتوبر 2010، ص04.
[2]- إدارة التنمية الاقتصاديةو الاجتماعية، **"التحدي الخاص بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى "**، منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول إطعام العالم في عام2050، روما يومي 12و13 أكتوبر 2009، ص04
[3]- وكالة الأنباء الجزائرية، **"النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الخارجية الجزائرية على مستوى القارة السمراء "**، ص03، 2015/09/04، على الساعة11.46،على الموقع الإلكتروني http://www.djazairess.com/aps/254815

الوقاية منها، و مآسسة الجهود المرتبطة بالقيم الأساسية التي تقوم عليها مبادرة النيباد، هذه العناصر تهدف إلى توفير الوسائل الضرورية لدعم المؤسسات الجهوية و القارية المتخصصة في إدارة الصراعات و الوقاية منها في المجالات الأربعة التالية:

- إدارة و حل الصراعات و الوقاية منها.
- دعم البحوث المتخصصة في تثبيت و فرض السلام.
- المصالحة وإعادة البناء بعد الصراع.
- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. [1]

ب- الديمقراطية والحكم الراشد: عن طريق تدعيم الإطار السياسي و الإداري للدول بواسطة دعم تطبيق مبادئ الديمقراطية، الشفافية، احترام حقوق الإنسان و دولة القانون، و ذلك من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات لتأسيس و ترسيخ الممارسات و العمليات الأساسية للحكم الراشد، ترقية الديمقراطية المباشرة والتشاركية و المكافحة الفعالة ضد الفساد.

ج- الحكم الاقتصادي و حكم المؤسسات: تدعيم قدرات الدولة بصفتها عامل أساسي لتحقيق التنمية وذلك من خلال إعداد برامج لتحسين نوعية التسيير الاقتصادي. [2]

إن ثقل الجزائر الجيوسياسي الناتج عن عوامل جغرافية ،إقتصادية ،سكانية له دور بالغ في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة دورها الريادي في المغرب العربي ،وهذا الموقع جعلها أمام تحديات أمنية مباشرة ،إبتداءا بالنزاع المغربي الجزائري حول ريادة المغرب العربي ،ويشكل خطر على سيادتها و سلامة إقليمها ووحدتها الترابية و الإحتمال الأكبرأن يتحول إلى غزو مباشر ،وكذا النزاع المغربي الصحراوي وإنعكاسه على زيادة حدة التوتر بين العلاقات الجزائرية المغربية بسبب تناقض مقترح تسوية القضية ،أما الإنكشاف الأمني من

[1]- Abed Ezeoha, Chibuike Uche, "**South African, NEBAD and the African renaissance** ",African StudiesCentre, Working paper,n°64,2005,p16.

[2]- Ross Herbert**, "Mise en œuvre du NEPAD :une evaluation critique** ", **mentré sur:** site d´ internet http://www.nsi-tns.ca/pdf/africa-report.pdf

الجهة الإفريقية عرض الجزائر لتهديدات بشقين الأول ذو طبيعة غير دولتية الذي يشمل قطاعات مختلفة من إجتماعية و صحية للأمن القومي الجزائري ،و الثاني دولاتي في حالة تدخل القوى الكبرى في حالة تهديد الإرهاب ،لذا إعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها الأمنية لتصدي تحديات أمنها القومي عبر التعاون مع القوى العالمية خاصة حلف شمال الأطلسي بالتركيز على التعاون دون التدخل أو الوجود العسكري في المنطقة، مع إعطاء بعد دولي لمكافحتها للإرهاب و إستثمار تجربتها الداخلية منذ 2001 في إستعادة مكانتها الدولية و المساهمة في الهندسة الأمنية و الإستراتيجية للمنطقة ،و إستفادة جيشها و قواتها المسلحة من تحديث نظري و عملياتي عبر هذا التعاون لمواجهة التهديدات الراهنة ،مع البحث عن مصادر لشرعية نظامها السياسي ،أما فيما يخص تعاونها مع المجموعة 5+5 و مبادرة النيباد فترى بأن الحد من التهديدات يستوجب مقاربة متعددة الأطراف و متنوعة الأبعاد[1] .

[1] - Ross Herbert**, "Mise en œuvre du NEPAD :une evaluation critique** ", **mentré sur:** site d´ internet http://www.nsi-tns.ca/pdf/africa-report.pdf.

خاتمة

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبرللدول التي إعتبرت ضمان بقائها و إستمرارها من بين أولويات سياستها ،فالأمن هدف تسعى أليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية ،أمام هذا الإحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة ،المؤسسات و المنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية ،إذا كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري ،فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل و المتعدد المضامين هذا التغير إرتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية ،حيث جمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها التهديدات اللاتماثلية التي تضاف إلى جانب التهديدات التقليدية ،ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة و ترتيبات أمنية إقليمية و دولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة .

على هذا الأساس فإن منطقة المغرب العربي ليست بعيدة عن هذه التغيرات و التحولات إلي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ،حيث ظهرت تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية ،الإرهاب ...إلخ ،وهو الأمر الذي يهدد أمن و إستقرار دول المنطقة و بما فيها الجزائر ،إذ أصبح الأمن يحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام فيما بينها ،خاصة في ظل التحولات السياسية للمنطقة المغاربية التي تنعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيب أمني للجزائر .

فالملاحظ أن تعدد مستويات الأمن تبعا لتعدد مستويات حياة الإنسان الإجتماعية و السياسية –أمن الفرد ، أمن الأسرة ، أمن القبيلة ، أمن القومي ، أمن الإقليمي ، أمن الدولي–،و تعقد طبيعة تهديدات الأمن تبعا للطبيعة المعقدة و المركبة لمقتضيات تحقيق الأمني نتيجة تداخل مناحي الحياة وصعوبة الفصل بين ما هو إجتماعي عن ما هو سياسي و إقتصادي و ما هو داخلي عن ما هو خارجي ما أمكن من تصنيف التهديدات إلى دولاتية و لا دولتية .

و الأمن القومي لا يتحدد في إطار حدود إقليم الدولة بل يتجاوز إلى ما ورائها لما يقتضيه ذلك من ضرورة وضع الدولة في إطار إمتدادها الجيوسياسي ،وتنوع الإمتدادات الجيوسياسية للجزائر في الفضاء المغربي و الإفريقي و ما إنعكس عليها من أخطار و تهديدات أمنية ،جعلها تنوع من صنع إستراتيجيتها الأمنية بالتعاون مع الدول الكبرى و دول الجوار ،و من هذا المنطلق نجد الحراك الذي شهدته البلدان العربية بما فيها الدول المغاربية تونس ،ليبيا و المغرب أنتج أثار خطيرة مباشرة و غير مباشرة على الأمن القومي الجزائري ،إذ إستوجب على هذه الأخيرة الوقوف عندها و تفعيل البناء الديمقراطي السليم و الخروج من دائرة الشعارات ،هذا البناء يبقى أنجع السبل و أقرب الطرق للوصول إلى بناء أمن قومي تقوم صلابته على شرعية السلطة و مشروعية الحكم ،كما أن إفرازات الأزمة الليبية ذات التهديدات الأمنية من طبيعة الصلبة تمثلت في الترويج الكبير و غير المتحكم في الأسلحة و وصولها إلى الجماعات الإرهابية و عصابات المتاجرة بالسلاح و جعل الساحل الإفريقي سوق مفتوحة له و تزويد المتمردين في شمال مالي به و ما ينجم عنه من خطر مباشر و هو بروز إقامة دولة جديدة تقوم على أساس عرقي (الطوارق) ،و إستمرار خطر الإرهاب في الساحل و محاولات التدخل الأجنبي في منطقة الجوار ، إستنزاف الجزائر ماليا و عسكريا إذا تفجرت أزمة على مشارف حدودها بتخصيص مبالغ مالية إضافية و إستثنائية لتأمين الحدود الوطنية سواء من جهة الشرقية أو الجنوبية ،لإمتداد الحدود و صعوبة المسالك ، مع التوتر المغربي الجزائري و إنعكاس النزاع المغربي الصحراوي ،هذا في مقاربة الأمن الشامل لتهديدات التماثلية (العسكرية)،أما مقاربة الأمن الإنساني إنطلاقا من **الأمن الفردي** :لما يعيشه الفرد الجزائري من أجواء توتر نظرا لعدة ظروف منها أزمة السكن ، أزمة الشغل ،البيروقراطية ،التعسف الإداري ،الإزدحام المروري و حوادثه ، و **الأمن السياسي** تمثل في ضعف أداء الطبقة السياسية السلطة و المعارضة ،ما يستوجب على الإصلاحات السياسية إلى تفعيل ممارساتي أكثر من مجرد مجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية ما يجعل المؤسسات السياسية قوية لا تقل مشروعيتها عن مدى شرعيتها بإعتبار ذلك أضمن لأمن القومي ، **الأمن الإجتماعي** :أصبح المجتمع الجزائري يعاني اللاأمن نتيجة تفشي الجرائم و إنتشار

الجريمة المنظمة ،و نقص الوازع الديني ..إلخ ،و نقص وسائل ردعها ، أما **الأمن الإقتصادي** :تم شراء السلم الإجتماعي لكن لن يستمر الأمن في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما نلاحظه اليوم بإتباع سياسية التقشف و فرض ضرائب ،و اما **الأمن الغذائي** فإن الجزائر لم تحقق الإكتفاء الذاتي لسد حاجياتها الغذائية.

فالتحولات السياسية في المنطقة ما زالت تدفع بمجريات الأمور إلى التأزم و التعقيد بدءا بعدم وجود حل للقضية الصحراوي ، إلى التوترالعلاقة بين المغرب و الجزائر ما دفع بالأخيرة بقيام خنادق و كثبان ترابية ،و مضاعفة حرس الحدود ،و طريقة تسيير الأزمة الليبية ،و كذا التفجيرات الإرهابية بتونس و الأزمة المالية و عدم التوقيع الشامل للأطياف على إتفاق سلم رغم الجهود و الوساطة الجزائرية ، كل هذا يجعل الجزائر المستهدف الأول في الحراك الإقليمي .

قائمة

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

أولا: الكتـــــب

1 - باللغة العربية:

1. أبو الحسن السلام، **الإرهاب في وسائل الإعلام** ط1، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر،2005.
2. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003.
3. أحمد أحمد، نيفين مسعد، **حالة الأمة العربية: رياح التغيير2010-2011**، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2011.
4. أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث** دسوقي إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية،1999.
5. أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي** القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر،1986.
6. أحمد جلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظلّ المتغيّرات الدولية "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرّف والإرهاب"**، ط2، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1998.
7. أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الطاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** ط1، القاهرة: جامعة القدس المفتوحة، 2008.
8. أحمد طربين، **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيًا**ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.
9. إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.
10. إسماعيل صبري مقلد، **منظمة شمال الأطلسي** الكويت: مؤسسة الصباح، 1990.
11. إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة والحديث عن الشرعية الدولية**، ط1، الجزائر: دار هومة، 2010.
12. إلياس زين، **هجرة الأدمغة العربية** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972.
13. إمام حسنين خليل، **نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب: الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة**، مصر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،2008.
14. أمين عواد لمشاقبة، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012.
15. أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**ط1، بيروت: دار الطليعة، 1975.
16. أمينة فلوس، **مستقبل الاستدامة في العالم العربي الأطر المؤسسية للاستدامة** مصر: مكتبة الإسكندرية، 2008.
17. إنصاف جميل الرضي، **التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوربا الشرقية** ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995.
18. أنوار بوخرص، **العنف السياسي في شمال إفريقيا** ط1، الدوحة: مركز بروكنجر، 2011.
19. إيريك موريس وألان هو، **الإرهاب التهديد والرد عليه** ترجمة أحمد حمدي محمود، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

20.باسم الطوسي، **الأمن القومي العربي: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي وجهة نظر المثقفين في الأردن**، ط1، عمان: دار سندباد للنشر،1997.

21.برهان غليون وآخرون، **الديموقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربيةالمواقف والمخاوف المتبادلة** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

22.بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

23.بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية:الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث2004.

24.تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

25.تامر كامل محمد، **التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي** ط1، عمان: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2000.

26.تامر كامل محمد، **دراسات في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق: وزارة الثقافة والأعلام، 1985.

27.تلميد أحمد، **تداعيات ظهور داعش على الأمن الإقليمي** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

28.تلين سميث، **أساسيات علم السكان** ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،1971.

29.ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

30.ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

31.جميل مطر، على الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي**،ط2، القاهرة: دار المستقبل العربي،1983.

32.جميل مطر، علي الدين هلال، ا **لنظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1980.

33.جوزيف ستيغليتز،**خيبات العولمة**،ترجمة ميشال كرم،بيروت: دار الفرابي، 2003.

34.حامد عبد الله ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، بيروت: معهد البحوث والدراسات العربية، 1979.

35.حامد عبد الله ربيع، **مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيّراته**بيروت: دار العلم،1983.

36.حسنين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006.

37.حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

38.خديجة عرف محمد، **الأمن الإنساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"**، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009.

39.رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**ط1، الجزائر: دار المعرفة، 1999.

40.روبرت ماكنامارا، **جوهر الأمن**،ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970.

41.زياد رضوان، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2000.

42.سعد لبيب، **الوطن العربي والمتغيّرات العالمية "عالمية الاتصالات والوطن العربي**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991.

43.سمير أمين، **الأقلمة الأورمتوسطية البديل**، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع،د س ن.

44.سيرج برو، فيليب برثون،**ثورة الاتصال**، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد،القاهرة: دار المستقبل العربي،1993.

45.شاكر الحاج، **الإرهاب بين التوراة والقرآن** بيروت:مؤسسة المعارف للطباعة والنشر،د س ن.

46.صالح بن حمد العساف،**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**ط1، الرياض: مكتبة العبيكان،1996.

47.الصديق حيدر حاج حسن، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي العالمي الجديد**، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر،2007.

48.صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1990.

49.صلاح منسي، **المجتمع المدني في مكافحة الفساد**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

50.الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية** ج1، الجزائر: دار هومة، 2007.

51.عباس نصر الله، **رؤية مستقبلية لإستراتيجية عسكرية لبنانية**دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا،1999.

52.عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي:المعوقات والممكنات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

53.عبد الحق عزوزي، **المغرب والوطن العربي بين الثابت والمتغير**المغرب: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية ،2012.

54.عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، **الديموقراطية بين العلمانية والإسلام**، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999.

55.عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.

56.عبد الفتاح الرشدان، **الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات**الرياض: دار جلال، 2000.

57.عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.

58.عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية** ط1، بيروت: دار النهضة العربية،2004.

59.عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية** القاهرة: مكتبة النهضة، 1981.

60.عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، القاهرة: دار الموقف العربي،1989.

61.عبد المنعم سعيد، **أمريكا و العالم:الحرب الباردة و ما بعدها** القاهرة: النهضة للطباعة والتوزيع،2003.

62.عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"**ن ط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

63.عبد ربه صابر، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد**الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة، 2001.

64.عدنان عويد، **الديمقراطية بين الفكر والممارسة الوطن العربي أنموذجا**مشق: التكوين الطباعة والنشر، 2006.

65.علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

66.علي بن سعد، **المغرب العربي على محك الهجرة جنوب الصحراء**باريس: كارتالا للنشر،2009.

67.علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديموقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

68.علي عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع السكان** ط4، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2005.

69.عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1998.

70.عمر العبيدي، **مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية لجامعة الدول العربية**ط1، القاهرة: دار الطبع، 2012.

71.عمر اليحياوي، **المساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة**لجزائر: دار هومة، 2005.

72.عمر سعد الله، **حقوق الإنسان و حقوق الشعوب:العلاقة والمستجدات القانونية**ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

73.فرغلى هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية** ترجمة سامي فريد، ط1، بيروت: دار الوافي للنشر، 2006.

74.فهد محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية2004.

75.فوزي أبو صديق، **مبدأ التدخل و السيادة:لماذا و كيف؟**القاهرة: دار الكتاب الحديث،1999.

76.فيليب غرين، **الديموقراطية** ترجمة محمد درويش، ط1، بغداد: دار المأمون، 2007.

77.قاسم حجاج، **العالمية والعولمة:نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**ط1، الجزائر جمعية التراث،2003.

78.كريم حسن وآخرون، ا**لفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

79.لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع2010.

80.مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية: مادة الأمن**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

81.مايكل جونز، **حالة المدن العربية2013**، ترجمة ديانا نغوي،ط2، الكويت: مكتب الموئل،2013.

82.مجموعة من المؤلفين،**تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي**ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2014.

83.محمد احمد المخلفاوي، عبد الباقي شمان، **واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن**، ط1، اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان2006.

84.محمد إدريسي، **مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية**، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2010.

85.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988.

86.محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** الجزء الثاني، دمشق: إتحاد كتاب العرب،1999.

87.محمد بالقاسم، حسن بهلول، **الجزائريين الأزمة الاقتصادية والسياسية** ط1، دمشق: منشورات حلب، 1993.

88.محمد بشير المغيربي، **الديمقراطية وإصلاح السياسي** القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية2005.

89.محمد بن سعد الشويعر، **الأمن العام وأثره في بناء الحضارة: أثر الإيمان في إشاعة الأمن والطمأنينة من منظور القرآن والسنة**،ط1، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب1989.

90.محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون**، ب ط، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1990.

91.محمد حسنين هيكل، **الزمن الأمريكي:من نيويورك إلى كابول** ط4، القاهرة: الشركة المصرية للنشر،2003.

92.محمد سرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي**ط3، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية2010.

93.محمد صيري محسوب، **العالم العربي**،ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،2002.

94.محمد عابد الجابري، **إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي: في المسألة الديموقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

95.محمد ناصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية–المنهج** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002.

96.محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004.

97.مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

98.مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني** القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2007.

99.مصطفى المرابط وآخرون، **تكلفة عدم إنجاز مشروع الإتحاد المغاربي** بيروت: الدار العربية للعلوم،2011.

100. مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، ط1، القاهرة: دار الفكر للنشر و التوزيع، 2006.

101. مصطفى عبد الله خشيم، " **تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي "النظرية والتطبيق"**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،1996.

102. معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع2012.

103. منير البعلبكي،**المورد**، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1994.

104. موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري:الأنظمة السياسية الكبرى** ترجمة جورج سعد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراساتوالنشر والتوزيع،1992.

105. ميلاد مفتاح الحرائي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**،ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013.

106. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**،ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

107. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013.

108. الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**،ط1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

109. هربرت بولون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح والأمن الدولي** ترجمة فادي حمود وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

110. هنتنغتون صامويل، **موجة الثالثة التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين** ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت: دار الصباح، 1993.

111. هيثم الكيلاني، **الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدارسات العربي الأوربي، 1996.

2- باللغة الفرنسية:

1. Abdelmadjid Bouzidi ,**Des é´économies Maghrébines Contemporaines,** Alger :ceneap, 1991.
2. Anatol. Ayissi, **le défi de la sécurité régional en Afrique Après la guerre froide**, Geneva :UNIDIR, 1994.
3. Bichara Khader, **Legrand Maghreb et L´Europe : en jeux et perspectives** ,Paris :Quorum Cermac , 1992.
4. Carlos Echeverria,**"L´Algérie, un acteur essentiel de la coopération euroméditéranéenne :le cas de lutte antiterroristes"** ,EN Nourredine Abdi,**Algérie-Maghreb**,Paris :Institut du monde arabe,2003.
5. Catherine Voyer Leger,**"La théorie Critique :l´héritage de l´école de franc fort "**, sur :Alesc Macleod, Dan Meara, **théories des Relations internationals :contestations et résistances,**Québec :Athéna editions,2007.
6. Charles phillippe David, **La guerre et la paix** , Paris : press de science politique,2000.
7. Charles Zorgbibe,L´**avenir de sécurité international** ,Paris :presses des sciences,2003.
8. Guechi Djamel Eddine, **L´ union Du Maghreb Arabe : intégration régional et développement économique**, Alger : Casbah,2002.
9. HéléréViau, **LaThéorie critique et le concepte de securité en relations internationals**, Montréal :centre d´etudes de sciences politique et étrangerés de securité,2000.
10. Jean Claude Barreau , Guillaume Bigot , **Théories des Relation Internationals de L´idéalisme à la grand Stratégie**, Belgique : Erasme,2002.
11. Jean Claude Barreau,Guillaume Bigot,**Toute la Géographié du monde**, Paris :Fayard,2007.
12. Jean Jaques Roche, **theories des Relations internationals** , 5eme edition, Paris :Refondue Montchrestien , 2004.
13. Jean Luc Maret, **Annuaire François de Relation Internationals**, Bruxelles : Bruyant, 2000.
14. Jean Pierre et Alain Pellet , **La Charte Nation Unies : commentaire par article,** Paris : edition économica , 1991.
15. Karima ben abdallâh ," **Les Etats Unis et La Question du Sahara Occidental** , " In Abdenour Benantar et Autres, Les Etats Unis et Le Maghreb : Région d´intérêt ?, Alger : centre READ , 2007.

16. Ken Booth **,Theory of World Security**,UK :Cambridge university press,2007.
17. Mohamed Liassine**,Les réformes économiques en Algérie**, Paris :CNRS ,1996.
18. Mohamed Mohattane, **Gazoduc Maghreb Europe :enjeux énergétiques en méditerranée l´annuaire de la méditerranée**, Maroc :Rabat ,1997.
19. Ole waever, " **Insécurité , Identité, une dialectique sans Fin**" , EN Anne Marie , **Entre Union et Nations L´Etat en Europe** , Paris : presse des science,1998.
20. OlivierPaye , **Sauve qui vent** , Bruxelles : Bruyant,1996.
21. Paul Balta,**Legrand Maghreb Des independences à L´an 2000**,Alger :Laphomic,1990.
22. Paul Prevost, Marie Evefostin et autres, **Developer L´exercice de la Cyber démocratie**, Canada :Sherbook :université de Montréal,2004.
23. René Jean Dupuy, **Humanité et Droit international**, Paris :press de science politique,1991.
24. Scott Burchill et autres, **Theories of international Relations**, 3rd edition, New York : Palgrave Macmillan, 2005.

2 – باللغة الإنجليزية:

1. Shahrbanow TadjbaKhsh and Anuradha. Chenoy, **Human Security Concepts and implications**, Canada: Routledge, 2000.
2. Henry Alfred Kissinger, "**Domestic structure and foreign policy"**, In James Rosenau, **International politics and foreign policy**, 3nd Edition , New York :Free Press, 1970.
3. Victor yaves Ghebali, Brigitte Sauerwicin, **European Security in 1990: Challeuges and perspectives,** Geneva: UNIDIR, 1995.
4. Paul Viott , Markg Kauppi, **International Rolations théory: realism, pluralism, globalism and beyond,** 3nd Edition, London: allying Bacon, 1999.
5. Barry Buzan , **People, State, and Fear :An Agenda for international Security in the post cold war,**2nd Edition, Boulder: Lynne Reiner Publishers, 1991.
6. Keith Krause and Michael williams ,**FromStrategy to Security :foundations of critical security studies** ,United Kingdom : Cambridge university press,1997.
7. Hans.j.Morganthau, **Politics Among Nations**:**the struggle for power and peace**, sixth editon, New York :Macmillan Craw Hill, 1993.
8. John Spanies, **Games Nation play**, New York: College Publishing,1984 .
9. M.Berowitz and P .G Bock, **American National Security** ,New York :Free press ,1965.
10. Geoffrey Reeves, **Communication and the Third worl** ,London :Rontledge,1993.
11. Ernst Gohlert,**National Security policy**,London :Lescigton Books,1975.
12. Norman Padleford and George Lincoln ,**The Daynamics of International Politics**,2nd edition,Newyork :The Macmillan company,1967.
13. Andrew kuper,**Democracy beyond borders justice and représentation in global institutions**, Oxford :oxford university press,2006.
14. Lipset Seymour Martin, **Political Man,** Newyork :Doubleday Company ,1983.
15. Apter David ,**Political Change** , Newyork : Frank Cass Company, 1973.
16. Yahia Zoubir,Haizam Amirah Fernandez, **North Africa :Politics, Region, and The Limits of transformation**, Newyork :Routledge ,2008.
17. Angel Rabasa and others, **Ungoverned Territories :Understanding and Reducing Terrorism Risks** ,United States: RAND Corporation,2007.
18. Barry Buzan ,Ole Waever, **Regions and power :the structure of international security** ,New York: Cambridge University press,2003.
19. Jeremy Keenan, **The Dark Sahara :Americas War on Terror in Africa,** London : PlutoPress,2009 .

20. Alex Schmid,Garry Hindle,**After The War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on CounterTerrorism Strategy**,London :Royal United Services institute ,2009.
21. Annette Unemann,**Euro-méditérranéen relation after11septembre : International régional and domestic dynamics**,USA :Frankcass,2004.
22. Michael Dillon, **Politics of Security**, London : Taylor, 2003.
23. Ken Booth **,Theory of World Security**, United Kingdom : Cambridge university press,2007.
24. Edward Azar,**National Security and The Third Word**, University of Moryland: Center for International and Conflict Management,1988.

ثانيا: الموسوعات القواميس و المعاجم

– باللغة العربية:

1. أحمد بن فارس الرازي، **معجم مقاييس اللّغة**، ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي، 1969.
2. أحمد بن نعمان، **المفتاح: قاموس عربي**، ط1، الجزائر: دار الأمة،2001.
3. خالد درويش، حازم أبو راتب، **موسوعة المليون معلومة: الإعجاز في القران، ط 1**، بيروت: دار الأريب، 2010.
4. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
5. عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**"، ط4، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

– باللغة الأجنبية:

1. Encyclopedia of the Social Sciences, vo2, 1988.
2. Joanna Turnbull, **Oxford word power Dictionary,** 3ed, Lebanon: Oxford University press, 2006.
3. Joyce Hawkins,Johnwesten, **Al-Muhit Oxford Study Dictionnary**,Lebanon : Oxford UniversityPress,2007.

ثالثا: المجلات و الدوريات

– باللغة الأجنبية:

1. ابتسام فوزي، "**من المسؤول عن تمويل داعش**" القدس العربي، العدد27، جوان 2014.
2. الإتحاد البرلماني العربي،"**هجرة العقول**"، البرلمان العربي، العدد22، ديسمبر 2001.
3. أحمد البرصان، "**الأوجه العديدة للأمن القومي العربي**"شؤون عربية، العدد87، 1996.
4. أحمد الطويلي، "**قضايا المغرب العربي الكبير**" الشؤون المغربية، العدد30، أوت 1985.
5. أحمد طه محمد، "**الأبعاد السياسية للشراكة بين أوربا وإفريقيا**"السياسة الدولية، العدد141، جويلية 2002 .
6. أدمام شهر زاد، "**الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة**"الندوة للدراسات القانونية، العدد01، 2013 .
7. تاكايوكي ياماموراً، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"،ترجمة عادل زقاع، قراءات عالمية، مجلد 01، العدد 01، ربيع 2005.
8. جوران فيشيك وأخرون، "**التحول نحو الديمقراطية**"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدد03، 2005.

9. خليل إبراهيم حجاج، "**أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010**"، دراسات العلوم الإنسانيةوالاجتماعية المجلد40، العدد02، 2013.

10.الزازية شيستي، "**الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**"المستقبل العربي، العدد432، فيفري 2015.

11.سليم الحص، "**العروبة و العولمة**"، المستقبل العربي، العدد 326، أفريل 2006.

12.سليمان النجار، "**المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح**"المستقبل، العدد 338، أفريل 2007.

13.السيد ولد أباه، "**الإتحاد المتوسطي: الطموح والإمكان**"، الشرق الأوسط، العدد10790 ، 2008.

14.عبد الإله بلقزيز، "**الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية**"المستقبل العربي، العدد57، 1990.

15.عبد الرحيم المنار سليمي، "**الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية**" مركز كارنيغي، العدد 16، جويلية 2009.

16.عبد اللطيف بوروبي، "**المعضلة الأمنية في الوطن العربي بعد2011: ضرورة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي**"، المستقبل العربي، العدد432، فيفري 2015.

17.عبد المنعم المشاط،"**نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**"للمستقبل العربي، العدد54، أوت 1983.

18.عبد المنعم المشاط،"**تحليل ظاهرة الأمن القومي**"، استراتيجيا، العدد 52، 1986.

19.عبد النور بن عنتر، "**الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي**"، شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1997.

20.عبد النور بن عنتر، "**الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي:الشراكة الأمريكية الجزائرية**" شؤون الأوسط، العدد 83 ، 1999.

21.عبد الواحد أكمير، "**الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط**"المستقبل، العدد 433، مارس 2015.

22.عدنان السيد حسين،"**نظام دولي (فوضوي)**"، العربية للعلوم السياسية،العدد 02، 2008.

23.عدنان الهياجنة، "**التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات**"الديمقراطية، العدد25، نوفمبر 2007.

24.علي الدين هلال، "**الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**"،الشؤون العربية، العدد35، 1984.

25.علي فايز الجحني، " **لمحات في التخطيط الإستراتيجي: رؤية أمنية**"، العربية لدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 11، العدد 21، 1996.

26.عمرو الجويلي، "**العلاقات الدولية في عصر المعلومات**"السياسة الدولية،العدد 123، نوفمبر 1996.

27.قاسم محمد، "**الجزائر والديمقراطية**"، الصباح، العدد03، مارس 1998.

28.كوثر عباس الربيعي، "**السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية...الأبعاد والدلالات**"، المرصد الدولي، العدد 15، ديسمبر 2010.

29.لطيفة إبراهيم خضر،"**الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**"عالم الكتب، 2006.

30.محمد الأسعد، "**السكان والتنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي**"المستقبل،العدد 155، جانفي 1992.

31.محمد بوبوش، "**الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات**"السياسة الدولية، العدد03، 2007.

32.محمد حسون، "**الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتووأثرها على الأمن القومي العربي**" جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 02، 2010.

33.محمد عباس، "**اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحادالأوربي**"، الوسط، العدد517، 2001.

34.مركز الجزيرة للدراسات، "**ليبيا التحديات الأمنيةوانعكاسهاعلى العملية السياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، 05 ماي 2013.

35.مصطفى بحوش، "**التحوّل في مفهوم الأمن**"، العالم الإستراتيجي، العدد03، ماي 2003.

36.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "**الهجرة في إطار العلاقات الدولية**"، دراسات،العدد28، 2007.

37.مليكة أيت عميرات، "**قمة برشلونة: افريقيا تسمع صوتها**" الجيش، العدد536، مارس 2000.

38.منذر سليمان، "**نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**"،مجلة، العدد1544، 2008.

39.نجلاء سمكية، سارا كبي وآخرون، "**الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي**"، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، العدد 16، ديسمبر 2010.

40.هشام الصمدي، "**أثر التنميةالاقتصادية في الديمقراطية**"، الشارقة، العدد 03، المجلد 06، أكتوبر 2009.

– باللغة الفرنسية :

1. Abdenour Benantar," **LaMeditérranée a la recherché d´une securité et de cooperation"**, Algerie Actuelite,1994.
2. Bassma Darwich , "**L´euro-méditerranéen comme un jeu de société**" ,politique étrangére,n°11,1998.
3. Jean Robert Henry,**" La Méditerranée Occidentale en quête d´un destin commun"** , L´Année du Maghreb ,2004 .
4. lucille provost ,"**paris et Alger entre brouille et complicité**", le monde diplmatique , septembre 1996.
5. Malika Ait Amirat, **"Initiative5+5 des avencées concrétes "**,ELDjeich,N°522,Janvier2007.
6. Michael Bratton,"**Civil Society and Political Transition in Africa"** ,Institute Development Research ,n° 6,1994 .
7. Peter Harling," **Etat Islamique un monstre providentiel** ", Le monde Diplomatique, septembre,2014.
8. Thierry Balzacq ,**"** Qu'est – ce que la Sécurité Nationale**"**, la Revue Internationale et Stratégrique, N°52 , Hiver 2004.
9. Thomas Bossuroy,"**Déterminants de L´identification ethnique en Afrique de L´Ouest** ",Afrique contemporaine,N°220, Avril 2006.
10. Veronica Martins, **"Les relations bilatérales et multilatérales du Portugal avec le Maghreb" ,**L´Année du Maghreb ,2004.
11. Viau Héléne **, " la Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** ", Université du Québec, Janvier 1999.
12. Yazid Alilat ," **Sahara Occidental :délire royal "** , Le quotidian d´oran ,n° 4761,31/07/2010.

– باللغة الإنجليزية :

1. Abed Ezeoha,Chibuike Uche, "**South African,NEBAD and theAfrican renaissance** ",African StudiesCentre,Working paper,n°64,2005.
2. Barry Buzan, **" New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century "**, International Affairs , 1991.
3. Dharam Ghai, **" Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective"**, International Institute for Labour Studies, news paper, 2002.
4. Hélène Sjursen, "Security **and defense**", University of Oslo: Advanced Research on the Europeanization of the Nation State (Arena), Working paper, October 2003.

5. John Sullivan, **"The Key to political and Economic"**, Centre for international private Enterprise, January2004 .
6. Keith Krause,**"Critical Theory and Security Studies: the research program of critical Security Studies "** ,cooperation and conflict,N°03,1998.
7. Michael Bernhard," **Civil Society and political transition in East central Europe ,"** political science quarterly, n°2,1993.
8. RichardSnyder,"**Explaining TransitionFrom Neo-partrimonial Dictatorships**", Comparative Politics, Vol24, july 1992.
9. Yahia Zoubir and Karima Benabdallah Gambier, **"TheUnited States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, morocco and the western Sahara** », Mediterranean politics, vol 10,n°02,july 2005.

رابعا: الجرائد

1. إيمان عيموش، "**واشنطن مستعدة للعمل مع الجزائر في مكافحة الإرهاب** "، الشروق، العدد 4838، 25 أوت 2015.
2. بشير مصطفى، "**قارة حاضرة و مشاكل منسية**"، الشروق، العدد 3009، 29 جويلية 2010.
3. جمال لعلامي، "**الماريتر يجتاح المغرب**"، الشروق، العدد 19، 29 أفريل 2010.
4. جهاد رامي، "**حركة تنتظر المبادرة**" الحوار الجديد، العدد 03، 2004.
5. حميد ياس، **المعلومات الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن الغربي في خطر** ، الخبر، العدد 5872، جانفي 2010.
6. خالد بن أحمد خلفاوي، "**تهديدات صحراء الجزائر**"، أخبار الثامنة، الجزائر: القناة الجزائرية الثالثة01 سبتمبر 2015، على الساعة 20:15.
7. زهراء بودية، "**النيباد مخرج إفريقيا من الاضطرابات**"، الشعب، العدد 15309 ،5 أكتوبر 2010 .
8. سهام بوعموسة، "**الحكومات الأفريقية مسؤولة عن التخلف**" الشعب، العدد15309 ، 5 أكتوبر 2010.
9. عبد الحفيظ محمد، "**اتفاقية الشراكة بينأوروبا والجزائر**" الخبر، العدد 3627، 2002.
10. نهاد الجريري، "**ما حجم القوة العسكرية لـ(داعش)**"، أخبار الآن، دبي: الإمارات العربية المتحدة،6 أوت 2014، على الساعة 10:30.
11. يورام شفايتسر، "**داعش الخطر الحقيقي**"، ترجمة المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي،الخبر، العدد 596، 07 أوت 2014.
12. Amitav acharya , **" human Security : East versus West"** , International Journal , summer 2001.

خامسا: الرسائل الجامعية

1. بشكيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص دراسات افريقية،جامعة الجزائر الثالثة،2010-2011.
2. بلخيرة محمد، "**التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وآثرها على الدولة العربية**"رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2003-2004.

3. ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي** رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

4. رجائي سلامة الجرابعة، "**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربيفي الشرق الأوسط**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011-2012.

5. زريق نفيسة، " **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق** "، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009.

6. صالح سالم زرقوقة، "**أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية(1950-1985)**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعةالقاهرة، 1992.

7. عبد الحفيظ ديب، "**التحديات والرهانات الجديدة للأمن القومي العربي في ظلّ التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر2006.

8. علابي حكيمة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية "نموذج الجزائر"**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري، قسنطينة2010-2011.

9. عمار حجار، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003.

10. عمر فرحاتي، "**إشكالية الديمقراطية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1993-1994.

11. نبيل بويبية، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربي الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 2009.

12. نبيل كريبش، "**دوافع التحول الديمقراطي في العراقو أبعاده الداخلية والخارجية**"،رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2006.

13. نجلاء الرفاعي، "**التحول في النظم السلطوية**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004-2005.

سادسا: المؤتمرات و الملتقيات

1. إدارة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، "**التحدي الخاص بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**"، منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول إطعام العالم في عام2050، روما يومي12 و 13 أكتوبر 2009.

2. جمال علي زهران، "**تأثير التحوّلات السياسية الدولية في ظلّ الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب**"،الملتقى الوطني حول"الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر2004.

3. حسين بهاز، "**تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش): التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية**"، الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح،قالمة، يومي10-11 نوفمبر 2014.

4. صالح صالحي، "**الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية"، جامعة سطيف،8-9 ماي 2004.

5. عبد الإله بلقزيز، "**موقع إتحاد المغرب العربي من تحديات السنوية**" المؤتمر الدولي حول "مخاطر وتحديات العالم العربي"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، جانفي1995.

6. مازن غرايبية، "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية**" الملتقى الدولي حول "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام2004.

7. محمد الأمين البشري،"**مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي**" الندوة العلمية: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، عمان،12-14 ماي 2009.

8. محمد عياد سمير، "**إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**"،ملتقى دولي حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات"، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي16-17 ديسمبر 2008.

9. مسعود شيهوب، "**قوانين الإصلاح في الجزائر ودورها في تكريس الديموقراطية قانون الأحزاب وقانون الانتخابات مثالا**"، ملتقى دولي حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر: المسار والأهداف"،ا لجزائر: بني مسوس،10و11 جويلية 2013.

10. مصطفى بحوش، " **التحوّل في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**"، الملتقى الوطني حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" الجزائر، أفريل2008.

11. Aomar Baghzouz,"**Place et Role de L´Algérie dans l´architecture de Sécurite en méditérranée",** travausc collége internation ,organisé l´université Menthouri à Constantine Alger,29et30avril2009 .

12. Dieter Ose and LaureBorgomano Loup**, "Managing change : Evolution in the global arena and méditérranean security"** , Seminar 5th Méditerranean Dialogue International Research , NATO defense college, Roma ,2003.

13. Fatima ZohraFilali,"**L´Algérie :quelle sécurité dans l´ensemble méditérranée** ",EN ," **L´Algérie et sécurité dans la méditérranée"**,organisé L´université Mentouri à Coustantine,alger,le29et30 Avril2009.

سابعا: المحاضرات

1 -أحمند برقرق، "**المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية**"، محاضرة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2013/2012.

ثامنا: التقرير و المراسيم

1. التقرير الإستراتيجي العربي،"**الإتحاد الأوربي والمتوسط:مبادرات جديدة**"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أمر رقم 11-01مؤرخ في 23فبراير2011يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية،العدد12 ،الصادربتاريخ23فبراير2011.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم 12-04مؤرخ في 12يناير2012يتعلق بالأحزاب السياسية .
4. الجريدة الرسمية،العدد02،الصادربتاريخ15يناير2012 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون العضوي رقم 12-01مؤرخ في 12يناير2012يتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية،العدد01،الصادربتاريخ14يناير2012 .
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**الهجرة والتعاون بين المنطقة الأورومتوسطية**"، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2004.
6. AnthonyCordesman, AramNerguizian, CharlesLoi, "**TheNorthAfricanMilitary‹Balance : Force Development"**, regional challenges, center for strategic and international studies csis,07 december2010.
7. Mehamed Ali Adraoui, **"Du golfe ausc banlieues le Salafisme mondialise "** ,France :edition PUF,2013,p23.

ثامنا: مواقع الإنترنت

– باللغة العربية:

1. أشرف محمد كشك،" **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**"على الموقع الإلكتروني: http://www.digital ahram.org.pdf.html.
2. إيهاب سلام، " **أسئلة عن الديموقراطية**"، تم تصفحه يوم2015/05/05 ، 17.30h، على الموقع الإلكتروني. http//www.kotob arabia.com
3. راوية توفيق، "**القوى الكبرى والمشروطية السياسية**" تم تصفحه يوم2013/02/14، على ساعة 21.38، على الموقع الإلكتروني: http://www.alpayan-magazine.com/filest/africa/ html
4. ستيوارت باتريك،"**عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة**"ترجمة شرين حامد فهمي، على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics stratégies/topic.sh.html
5. سعيد علي حسن القليطي، "**التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية**" تم تصفحه يوم2014/10/18، 18.73h، على الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/public/enlish/proteciton /info/public/économico security.htm
6. عبد الرحمان الدوسكي، "**مفهوم المجتمع المدني في المنطقة العربية**" تم تصفحه يوم2015/08/20 ، 18.52h، على الموقع الالكتروني: http://www.araarab.org/articles/2667
7. عبدا لنور بن عنتر، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، تصفح: 2014/02/05، 15.52h، على الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/essa 8.html.
8. وكالة الأنباء الجزائرية، "**النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الخارجية الجزائرية على مستوى القارة السمراء** "، 2015/09/04، 11.46h، على الموقع الإلكتروني : http://www.djazairess.com/aps/254815

– باللغة الأجنبية:

1. arianne Stone **,"Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis** " , **to escamine** web site**:** http:// geest. Msh. Paris. Fr/IMG/PDF/ security – for- buzan. .pdf,17/11/2014,17.27 h.

2. Ayse yhan," Analyser la sécurité ",hiver 1998, **mentré sur** site d´ internet : http://www.conflits. Org/ indesc 541. Html, 10/03/2015,23.00h,
3. Dillan, Weaver, Williams, et autres ," **Analyser la sécurité ", mentré sur** site d´ internet : http://www. Conflicts. Org/ documents, 541, html, 03/12/2014,20.07h

4. -Francis Sempa,"**National Security Doctrines Historically reiwed** ", American Diplomacy, 2003. **toescamine** web site: http://www.american diplomacy.org.
5. Hideaki Shimoda," **The Concept of humane Security : Histosical and Theoretical implications**",**toescamine**:web site http://www.home.hiroshina.u-ac-jp/heiwa/E19/chap.pdf, 16/12/2014, 13.08h.
6. jean françois Thibault ,**" Représenter et connaitre les relations internationals**", **mentré sur** site d´ internet **:**,http://www. Er. uqam. Ca/ nobel/cepes/ note. Html,30/11/2014,20.34h.
7. joseph hanlon, "**Is there African democratique**",**toescamine** web site:,http://www.brad.ac-uk/researche/estudos.html,15/07/2015,21.20h.
8. Kofi Annan **,"Security general Saluts International Work "** , to examine web site: http://www.un.org/news/press/docs/pbf.html, 14/03/2014,11.07 h.
9. Malick Tambedou,"**La Démocratie"** , mentré sur site d´ internet : http://www.Raddaho.africa,25/04/2015 , 19.54h .

10. Mustapha Schimi ,"**Le Nord et Sa perception des menaces émanant du sud :les retombées des crises maghrébines"**, Cultures Conflits, n02, printemps 1991, **mentré sur** site d´ internet : http://www.conflits-revues .org /index95html.
11. Renate Kenter,**"The Art of the possible : the Scenario method and the third debate in international relation theory "** ,mémoire master thesis international relation, University of amesterdam,novembre1998 , to examine web site: http://www.dernijiter.net/artikelencases/pdf/kenter.pdf, 16/04/2015,23,36h.

12. Rey Alain, "**Definition de Doctrine** " , le grand Robert de la langue française ,2010, **mentré sur** site d´ internet **:** http://www . Rey Alain.org / Dictionnaire/ Doctrine.html.
13. RossHerbert**, "Mise en œuvre du NEPAD :une evaluation critique** ", **mentré sur:** site d´ internet http://www.nsi-tns.ca/pdf/africa-report.pdf
14. Steven Smith,"**the concept of security in world globalizing**", **to escamine** web site: http:// www. Kafaya. Org. Translation/ 0402, instability. Html,11/10/2014,15.17h
15. Yoras Yakis, **"Euro-méditerranean cooperation in the field antiterrorism"**, **toescamine** cite internet: http://www. Yoras Yakis.net/meclis konusmalari london Euro-Mesci-Final

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول يبين مستويات التحليل في الدراسات الأمنية

موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة – القوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء – الرفاه

المصدر: عادل زقاغ ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي"،

http://www.geocities.com/adelzeggagh/reconl.html

ملحـــــق رقم02: إعلان العالمي لحقوق الإنسان

تمت الموافقة عليه وإعلانه بقرار الجمعية العامة رقم 217 أ [3] في 10 ديسمبر 1948، ديباجة :

حيث أن الاعتراف بأن الكرامة الفطرية، والحقوق المتساوية وغير القابلة للانتقاص منها لكل أعضاء الأسرة الإنسانية هي أساس الحرية، والعدالة والسلام في العالم.

و حيث أن تجاهل وازدراء حقوق الإنسان قد أدى إلى أعمال همجية، أثارت غضب ضمير الجنس البشري، وحلول عالم سوف تتمتع فيه الكائنات البشرية بحرية الكلام والعقيدة، والتحرر من الخوف والحاجة قد أعلن باعتباره أعلى مطمح لعامة الشعب،و حيث أنه من الضروري، إذا لم يجبر الإنسان على اللجوء، كملجأ أخير إلى الثورة ضد الطغيان والقمع، فإن حقوق الإنسان يجب أن تحمى بحكم القانون.

و حيث أنه من الضروري تعزيز نمو العلاقات الودية بين الدول.

و حيث أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت مرة أخرى في الميثاق إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وفي كرامة وقيمة الشخص البشري، وفي الحقوق المتساوية للرجال والنساء، وعقدت العزم على تعزيز التقدم الاجتماعي، ومستويات أفضل من الحياة في حرية أكبر.

و حيث أن الدول الأعضاء تعهدت بنفسها بأن تعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتقيد بها،الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان.

و حيث أن الفهم المشترك لهذه الحقوق والحريات على أعظم قدر من الأهمية من أجل التحقيق الكامل لهذا التعهد.

ومن ثم، فإن الجمعية العامة الآن تعلن هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره مستوى مشترك من الإنجاز لكل الشعوب وكل الأمم من أجل غاية أن يحتفظ كل فرد وكل عضو من المجتمع بهذا الإعلان في ذاكرته باستمرار، وسوف يجاهد بالتدريس والتعليم لتعزيز الإحترام لهذه الحقوق والحريات، بواسطة إجراءات تدريجية، وطنية ودولية، للتأكد من الاعتراف والتقيد بها بصورة عالمية وفعالة، سواء بين شعوب الدول الأعضاء أنفسها في الأمم المتحدة او بين شعوب الأراضي التي تقع تحت اختصاص القضائي لهذه الدول .

المادة 1 : ولدت كل الكائنات البشرية أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق . وقد وهبوا العقل والضمير، ويجب أن يتصرفوا نحو بعضهم البعض بروح من الأخوة .

المادة 2 : لكل شخص الحق في كل الحريات والحقوق الموضحة في هذا الإعلان، بدون تفرقة من أي نوع، مثل العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي أو أي رأي آخر، الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الممتلكات أو الميلاد، أو أي وضع آخر.

وبالإضافة إلى ذلك لا يجب أن يكون هناك تمييز على أساس الوضع القضائي أو الدولي للدولة أو المنطقة التي ينتمي إليها الشخص سواء كانت مستقلة أو تحت الوصاية أو لا تحكم نفسها بنفسها أو تحت أي قيد آخر يحد من سيادتها عن أراضيها .

المادة 3 :لكل شخص الحق في الحياة، والحرية، وأمنه الشخصي .

المادة 4 :لا يجب أن يوضع أي شخص في العبودية أو الرق، ويجب أن يحظر الرق وتجارة الرق في كل أشكالها.

المادة 5 :يجب أن لا يتعرض أحد للتعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة أو عقاب .

المادة 6 :لكل شخص الحق في الاعتراف به في كل مكان باعتباره شخصا أمام القانون .

المادة 7 :الكل سواء أمام القانون، ولهم الحق دون أية تفرقة في حماية متساوية من القانون. وللكل الحق في حماية متساوية ضد أية تفرقة تعتبر انتهاكا لهذا الإعلان، وضد أي تحريض على مثل هذه التفرقة.

المادة 8 :لكل شخص الحق في علاج فعال بواسطة المحاكم الوطنية لأية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية الممنوحة له بواسطة الدستور أو القانون.

المادة 9 :يجب ألا يتعرض أحد للاعتقال، أو الاحتجاز التعسفي أو النفي.

المادة 10 :لكل شخص الحق في المساواة الكاملة لجلسة استماع عادلة وعامة بواسطة محكمة مستقلة وغير منحازة، في تحديد حقوقه والتزاماته، وأي اتهام جنائي موجه ضده.

المادة 11 : لكل شخص يتهم بجريمة معاقب عليها الحق في افتراض براءته حتى يثبت أنه مذنب وفقا للقانون في محاكمة علنية تكون له فيها كل الضمانات الضرورية لدفاعه.

(1) يجب ألا يتعرض أي شخص مذنبا في أية جريمة يعاقب عليها بسبب أي عمل أو إهمال، لا يشكل جريمة يعاقب عليها بمقتضى قانون وطني أو دولي، في الوقت الذي ارتكبت فيه، كما أنه يجب ألا تفرض أية عقوبة أشد من تلك التي كانت تطبق في الوقت الذي ارتكبت فيه.

المادة 12 :يجب ألا يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو أسرته أو مترله، أو رسائله، ولا لأية هجمات على شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو الهجمات.

المادة 13 :

(1) لكل شخص الحق في حرية الحركة والإقامة في حدود كل دولة.

(2) لكل شخص الحق في مغادرة أية دولة بما فيها دولته، وأن يعود إلى دولته.

المادة 14 :

(1) لكل شخص الحق في أن يطلب ويتمتع بالإلتجاء من المحاكمة في دول أخرى.

(2) هذا الحق قد لا ينفذ في حالة محاكمات نشأت حقيقة من جرائم غير سياسية، أو من أفعال تناقض أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

المادة 15 :

(1) لكل شخص الحق في جنسية.

(2) يجب ألا يحرم أي شخص من جنسيته بشكل تعسفي أو ينكر حقه في تغيير جنسيته.

المادة 16 :

(1) للرجال والنساء في سن الرشد بدون أي تحديد بسبب العنصر، أو الجنسية، أو الدين، الحق في الزواج وفي تأسيس أسرة، ولهم الحق في حقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج، وخلال الزواج، وعند إنهائه.

(2) يجب ألا يتم الزواج إلا بالموافقة الحرة والتامة للزوجين المعنيين.

(3) الأسرة هي وحدة المجموعة الطبيعية والأساسية للمجتمع، ولها الحق في الحماية من المجتمع والدولة.

المادة 17 :

(1) لكل شخص الحق في أن تكون له ملكية خاصة به وحده وكذلك بالإتحاد مع آخرين.

(2) يجب ألا يحرم أحد من ملكيته بطريقة تعسفية.

المادة 18 :

لكل شخص الحرية في الفكر، والضمير، والدين. ويشمل هذا الحق حرية تغيير دينه أو عقيدته. والحرية، إما بمفرده أو باشتراك مع آخرين، وعلنا أو بمعزل، وأن يظهر دينه أو عقيدته في التدريس، والممارسة، والعبادة، وأداء الشعائر.

المادة 19 :لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في اعتناق الآراء بدون تدخل، وأن يطلب ويتلقى معلومات وأفكار عن طريق أية وسائط بغض النظر عن الحدود.

المادة 20 :

(1) لكل إنسان الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات.

(2) يجب ألا يجبر أحد على الانتماء إلى أي اتحاد.

المادة 21 :

(1) لكل شخص الحق في أن يشترك في حكومة بلده مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية.

(2) لكل شخص الحق في الدخول بشكل متساو إلى الخدمة العامة في بلده.

(3) سوف تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة، وهذه الارادة سوف يتم التعبير عنها في انتخابات دورية وحقيقية، تكون بواسطة اقتراع عام ومتساو، وسوف تجري بواسطة تصويت سري أو إجراءات تصويت حرة متساو.

المادة 22 : لكل شخص، باعتباره عضوا في المجتمع، الحق في التأمين الاجتماعي، وله الحق في تحقيق، عن طريق جهد وطني وتعاون دولي، ووفقا لتنظيم وموارد كل دولة، الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته والنمو الحر لشخصيته.

المادة 23 :

(1) لكل شخص الحق في العمل والاختيار الحر لعمله، وظروف عادلة ومواتية للعمل، والحماية ضد البطالة.

(2) لكل شخص الحق في أجر متساو عن العمل المتساوي بدون أية تفرقة.

(3) لكل شخص يعمل الحق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل لنفسه ولأسرته وجودا جديرا بالكرامة الإنسانية، ويكمل إذا دعت الضرورة بوسائل أخرى من الحماية الاجتماعية.

(4) لكب شخص الحق في تشكيل والانضمام إلى نقابات عمالية من أجل حماية مصالحه.

المادة 24 :لكل شخص الحق في الراحة ووقت فراغ، ويشمل ذلك تحديدا معقولا لساعات العمل وعطلات دورية مدفوعة الأجر.

المادة 25 :

(1) لكل شخص الحق في مستوى معيشة مناسب لصحته ورفاهيته هو وأسرته، ويشمل ذلك الغذاء والكساء والإسكان، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمن في حالة البطالة والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة، أو أي نقص آخر في القوت في ظروف تخرج عن سيطرته.

(2) للأمومة والطفولة الحق في رعاية خاصة ومساعدة. ولكل الأطفال سواء ولدوا من زواج أو خارج الزواج حق التمتع بنفس الحماية الاجتماعية.

المادة 26 :

(1) لكل شخص الحق في التعليم. وسيكون التعليم مجانا، على الأقل في المراحل الأولية والأساسية. وسيكون التعليم الأولي إلزاميا. وسيصبح الفني والمهني متاحا بوجه عام، ويكون التعليم العالي ممكن دخوله بصورة متساوية للجميع على أساس الجدارة.

(2) سوف يوجه التعليم إلى التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، وإلى دعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسوف يعزز التفاهم، والتسامح، والصداقة بين كل الأمم، والمجموعات العنصرية أو الدينية، وسيدعم أنشطة الأمم المتحدة من أجل صيانة السلام.

(3) للأبوين حق أولوي في اختيار نوع التعليم الذي سوف يعطى لأطفالهم.

المادة 27 :

(1) لكل شخص الحق في أن يشترك بحرية في الحياة الثقافية للجماعة، والتمتع بالفنون، وأن يشارك في التقدم العلمي وفوائده.

(2) لكل شخص الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية الناتجة عن أي إنتاج علمي، أو أدبي أو فني يكون هو منشؤه.

المادة 28 :

لكل شخص الحق في نظام اجتماعي دولي، يمكن أن تتحقق فيهما الحقوق والحريات الموضحة في هذا الاعلان بشكل كلي.

المادة 29 :

(1) لكل شخص واجبات تجاه الجماعة التي يمكن فيها فقط أن يتحقق النمو الحر والكامل لشخصيته.

(2) في ممارسة حقوقه وحرياته، لن يتعرض كل شخص إلا للقيود التي يحددها القانون فقط بقصد التأكد من الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق وحريات الآخرين، وتلبية المتطلبات العادلة لقواعد الأخلاق والنظام العام، والرفاهية العامة في مجتمع ديمقراطي.

(3) هذه الحقوق والحريات يجب ألا تمارس في أية حالة بصورة تناقض أغراض ومبادئ الأمم المتحدة.

المادة 30 :

يجب ألا يفسر أي شيء في هذا الإعلان باعتباره أنه يمنح ضمنا لأية دولة أو مجموعة، أو أي شخص أي حق للمشاركة في أي نشاط أو أداء أي عمل يهدف إلى تدمير أي من الحقوق والحريات الموضحة بهذه الوثيقة.

الملحق رقم 03: مفهوم الأمن الإنساني حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)

الهدف	القيم الأساسية	طبيعة التهديدات	القيم المهددة
-الفرد individual	-التحررمن الخوف Freedem from fear -التحرر من العوز Freedem from want	-الإقتصادية economic: الفقر poverty ،التشرد homelessness -الغذاء food : الجوع hunger - الصحة health :عدم الكفاية الصحية Indequate health care ،الأمراض Diseases -البيئة environment :التدهور degradation التلوث pollution الكوارث الطبيعية natural disasters -الشخصية personal : العنف الجسدي Physical violence، الجريمة crime حوادث المرور traffic accident -المجتمع community : القمع oppression by التفكك disintegration of التمييز discrimination -السياسة political: القمع repression التعذيب torture، الإختطاف dissappearance إنتهاكات حقوق الإنسان human rights violations	-الدولة state -الأفراد individuals -الطبيعة nature -الجماعات المجتمعية Sociétal groups

المصدر:

-Ramesh Thakur, **"Human Security regimes"** , working paper, 4 septemper 1998,p 16. IN http://www.gdRc.org/Sustdev /husec/comparisons.pdf.

الملحق رقم 04:

المغرب العربي

الهادي قطش،**أطلس الجزائر والعالم**،ط1،الجزائر :دار الهدى للطباعة و النشرو التوزيع،2009،ص21.

ملحـــــق رقم5: الجدول يوضح قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر مقدرة بألف دولار أمريكي :

البرامج	عام 2009	تقديرات 2010	المساعدات المقدمة لسنة2010
NADR	500	950	550
INCLE	00	00	870
IMET	898	950	950
DA	400	710	400
المجموع	1.798	2.610	2770

NADR	Non proliferation Antiterrorism Demining And Related Programs	مكافحة إنتشار الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل
INCLE	International Narcotic Control Law Enforcement	المكافحة الدولية لإنتشار المخدرات وتقوية الرقابة القانونية
IMET	International Military Education And Trainin	التدريب و التعليم العسكري الدولي
DA	Development Assistance	المساعدات التنموية

الفهرس

كلمة شكر	
إهداء.	
مقدمة.....	أ– و
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن	
المبحث الاول: مقاربة إيتمولوجية للأمن	01
المطلب الأول: مفهوم الأمن.....	02
الأمن في المقاربات الكلاسيكية.....	12
الأمن في المقاربات الجديدة.....	17
المطلب الثاني: الأمن وفق المقاربات ما بعد الوضعية	21
تغيرات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة.....	21
المقاربات ما بعد الوضعية (مدرسة كوبنهاغن /النقدية).....	24
المبحث الثاني: دلالات الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة به.....	27
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي.....	27
المطلب الثاني: محددات الأمن القومي.....	36
–الفرد/التحرر من الخوف.....	36
أمن إقتصادي–أمن سياسي –أمن إجتماعي–أمن بيئي.....	39
المطلب الثالث:المفاهيم المرتبطة الأمن القومي.....	43
الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري و التحولات السياسية	
المبحث الاول: الإطار النظري للتحول السياسي.....	51
المطلب الأول: ماهية التحول السياسي.....	51
المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية.....	55
المبحث الثاني: عوامل التحول السياسي الداخلية والخارجية.....	60
المطلب الأول: العوامل الداخلية.....	60

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية على النظام الجزائري.....	70
الفصل الثالث: الأمن القومي الجزائري و علاقته بالتهديدات الراهنة بالمنطقة المغاربية	
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسي للمنطقة المغاربية وعلاقتها بالأمن الجزائري	76
المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للمنطقة وموقع الجزائر فيه.....	77
المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسيةو الأمنية للجزائر.....	81
المبحث الثاني :التهديدات الأمنية للأمن الجزائري	85
المطلب الأول: النزاع المغربي الصحراوي.....	85
المطلب الثاني: الخلاف الجزائري المغربي.....	88
المطلب الثالث:التهديدات ذات البعد الإنساني.....	92
المبحث الثالث :إستراتيجية الجزائر الأمنية للتعامل مع التهديدات الراهنة	100
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....	100
المطلب الثاني: التعاون مع القوى العالمية.....	104
المطلب الثالث: البعد الإفريقي NEPAD.....	110
خاتمة.....	115
قائمة المصادر والمراجع	118
الملاحق.....	
الفهرس.	

ثانيًا: باللغة الفرنسية

Historiquement ,et avec le temps la sécurité a formé un grand obstacle et un grand danger pour les pays grand du monde, surtout pour les pays qui ont rassuré leurs escistances encore , parmi les principales politiques car , la sécurité on bien la tranquillité est le premier objectif que chaque pays veuille à atteindre bien qu´il est un ingrédient très important dans la vie humaine devant cette escigence qui montre le rôle des peuple et l´état et les établissements et les organisations territoriales et universelles en opération sécuritaire supposant que ce terme de sécurité est relié toujours avec l´escistance de leurs armées à la fin de la guerre froide ce terme a changé son terme du système traditionnel de l´armée a un système large et vaste multiple dans son contenu le changement est relié radicalement avec les changements des faits des menaces sécuritaires plusieurs chercheurs des études sécuritaires ont considéré ces menaces comme les menaces non-idéalistes, ajoutant à ça les autres menaces classiques.

A partir de ce principe , on trouve que la question de la sécurité des pays oblige a formé une géométrie et un arrangement sécuritaire territorial et universel qui réalisent ce qu´on appelle les nouvelles solutions c´est pour ce principe , on trouve la région du Maghreb arabe n´est pas lointaine de ces changements que le monde la sache après la guerre froide et l´apparition de l´émigration illégale et le terrorisme…etc.

Ce qui menace la sécurité et la stabilité des pays de la région comme l´Algérie car la sécurité dans ce pays prend la première place dans l´ensemble des relations avec les autres pays de la région du Maghreb arabe , surtout dans ces changements politiques dans cette région qui fait une réflescion négative directe au niveau de la construction de la stabilité sécuritaire de l´Algérie.

Les mots clé:

- La Maghreb arabe.
- Le changement politique.
- Sécurité algérienne.

ثالثًا: باللغة الإنجليزية

Security has been shaped throughout history major concern of countries that were considered to ensure its survival and continuity of the priorities of its policies , security is objective pursued by all countries as a most important elements of human life , faced with this invasion urgent highlights the role of individuals and the state , and the institutions and international and regional organizations in the security operation ,if the concept of security in the past linked to the state in order to preserve the military existence , by the end of the cold war , the content of what is security has changed from the traditional military nature to an expanded and comprehensive nature and multi contents ,this change is mainly linked by turning the nature of security threats ,where the researchers of security studies have assumed that it is as asymmetric threats that are added along with conventional threats .

From this point on the issue required engineering , regional , and international arrangements that are capable of finding new solutions to the security problems , on this basis the Arab Maghreb region is not far from such changes and transformations that the world has ever known post cold war , where new threats have emerged such as immigration illegal ,terrorism …etc, in addition , it is something that threatens the security of the stability of the region including Algeria.

The security has become the lead in the overall relations that are held in the region between the parties , especially in light of political changes for the Maghreb region that are directly reflected in the level of construction of the security arrangement for Algeria .

The key words:

The Arab Maghreb, political changes, Algerian security.